www.kassiounpaper.com

850

الاثنين 19 شباط 2018

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

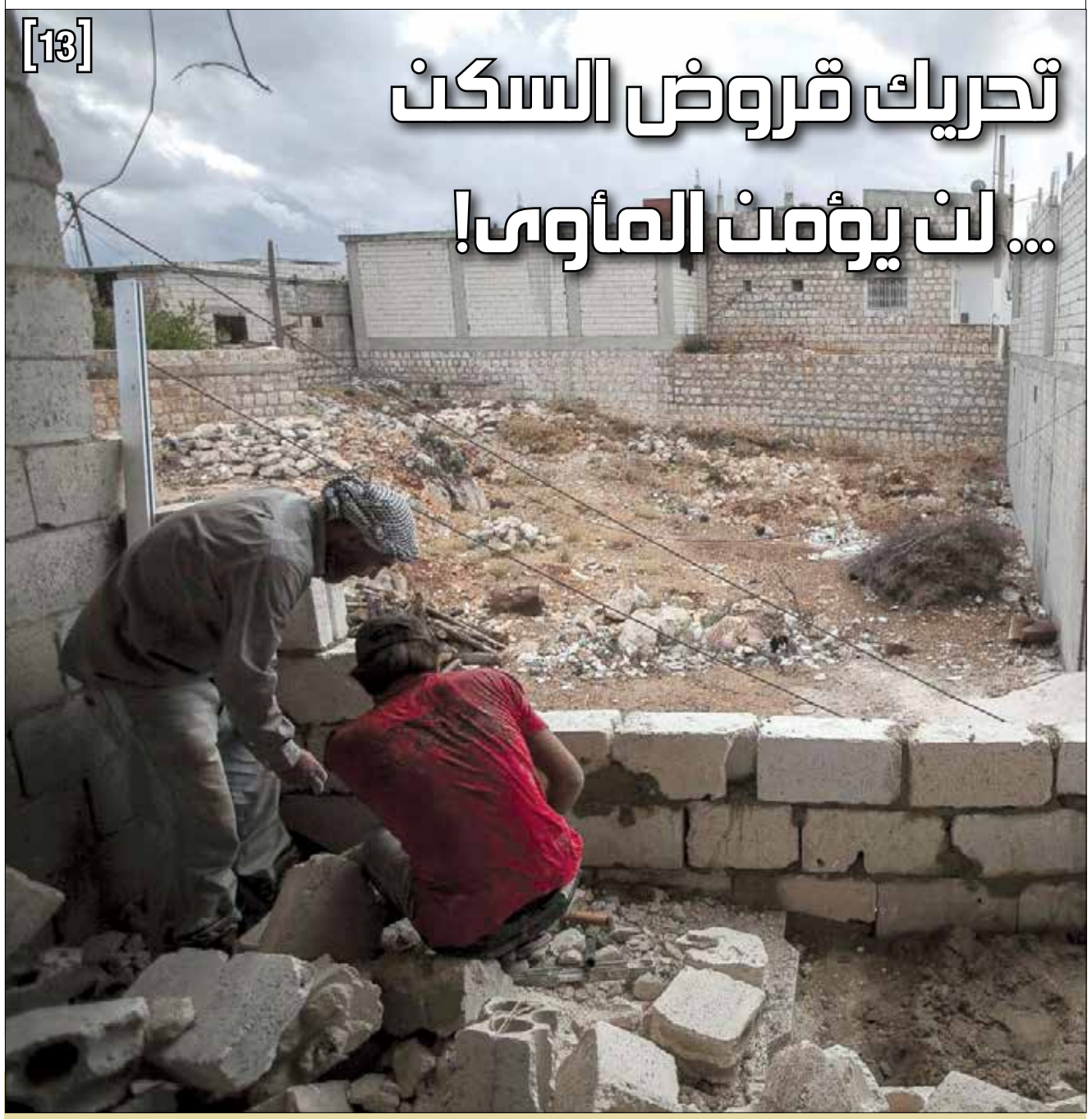

[13]

تحريك قروض السكن ... لن يؤمن المأوى!

الافتتاحية

«الاصلاح الدستوري» فرصة جديدة

ما لاشك فيه أن دستور أي بلد هو مسألة سيادية، و من نافل القول، أنه كان من الأفضل ألا تصل الأزمة إلى ما وصلت إليه، وتخرج من أيدي السوريين، ولكن وبعد أن كان ما كان، وعجز السوريون عن حل أزمتهم بأنفسهم، بسبب سيادة منطق «الحسم والاسقاط» غير الواقعيين، و بعد أن أصبح تدويل الأزمة أمراً واقعاً، فإن قيام المجتمع الدولي عبر الأمم المتحدة، بدور الميسر لعملية سياسية توافقية، بات أمراً لا غنى عنه، بالنسبة لكل من يريد الحفاظ على وحدة وسيادة الدولة السورية، واستعادة السوريين لقرارهم.

على هذا الأساس، وضمن هذا المنطق، ينبغي التعاطي مع الجهد الدولي الحالي لتشكيل لجنة الإصلاح الدستوري، وبالصيغة التي تم التوافق عليها بين جميع الأطراف ذات العلاقة، بما فيها الضامنين الثلاثة، وكأحد مخرجات مؤتمر سوتشي للحوار الوطني، الذي يعتبر حلاً إبداعياً من الطرف الروسي، لإزالة العراقيل أمام عملية التفاوض المباشر، على أساس القرار 2254، وإسقاط الذرائع المختلفة، التي حالت دون الوصول إلى الحل السياسي في آجاله الزمنية المعتمدة في هذا القرار.

إن كون المبادرة روسية بالأصل، وكونها تستند أساساً على القرار 2254 ينفي عنها مسألة التدخل الخارجي المعادي، بصيغته التقليدية المعروفة، التي تعود إلى مرحلة الهيمنة الامريكية على القرار الدولي، ومصادرة إرادة الشعوب، بدلالة منطوق القرار المذكور نفسه، الذي يعتبر من أهم بنوده، تأريض التدخل الخارجي، ولجمه، إلا بما يفيد الحل السياسي التوافقي، والذي سيؤدي بدوره في النهاية، إلى إنهاء دور التدخل الخارجي المعادي.

تكمن مهمة لجنة الإصلاح الدستوري، التي تعمل الأمم المتحدة على تشكيلها، في وضع المبادىء الدستورية العامة، التي تعيد القرار إلى السوريين، وتمكّن الشعب السوري، وليس «النظام والمعارضة» فقط، من تقرير مصيرهم ومصير بلادهم، ووضع ملامح سورية الجديدة، أي أنها الممر الواقعي الوحيد، و الضروري والممكن، لاستعادة سيادة الشعب السوري، باعتبار أن غياب هذه السيادة يشكل البعد الداخلي للأزمة التي تعصف بالبلاد من جهة، و كونها أساس السيادة الوطنية بمعناها الواسع، من جهة أخرى، ومن هنا، فإنه من الضرورة بمكان، أن تؤمن لجنة الاصلاح الدستوري التي يجري تشكيلها، أوسع تمثيل للمجتمع السوري بكافة طبقاته، و فئاته الاجتماعية، خارج إطار ما يعرف بالموالاة و المعارضة بشكلها المعروف حالياً، وبما يؤمن الأجواء التي تمنع أي طرف من إمكانية الإعاقة من جديد، وإضاعة هذه الفرصة الجديدة أمام سورية والسوريين.

إن الإسراع في تشكيل لجنة الإصلاح الدستوري، يشكل اليوم المهمة المركزية والمباشرة، كونها رافعة التفاوض المباشر، والشروع بالحل السياسي، الذي يوفر المناخ، والأرضية لإنجاز جميع المهمات الوطنية، من استئصال الإرهاب، واستعادة السيادة على كامل الأراضي السورية، وإيقاف الكارثة الانسانية، وصولاً إلى التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل.

ملف «سورية 2018»

تيلرسون يعود خالي الوفاض

05

ملف «سورية 2018»

اللجنة الدستورية... تفاوض مباشر

08

شؤون اقتصادية

تريليون دولار خسرتها الشركات الأمريكية...

12

شؤون عربية ودولية

حرب الأنابيب: السياسة ضدّ الجغرافية

18

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

المؤتمرات النقابية في نهايتها.. ما هي المحصلة؟

المؤتمرات النقابية أنهت أعمالها في معظم المحافظات، وتباينت مستوياتها من حيث طرح المداخلات من قبل أعضاء المؤتمرات، وعمق الطرح فيها، حيث غلب على معظم المداخلات تكرار القضايا نفسها التي تم طرحها في مؤتمرات سابقة، دون أن يتوصل العمال لحلول لها، من جانب تلبيتها، وهذا ما عبر عنه العمال في مداخلاتهم، مع أن معظم تلك القضايا يمكن حلها إدارياً، ولكن الجهاز الإداري في معظم المواقع الإنتاجية والخدمية، لا يملكون صلاحيات الحل، التي هي حقوق مكتسبه ومشروعه للعمال لابد من تحقيقها، وإلزام إدارة الشركات بها، والتي تجعل من الأزمة شماعة تعلق عليها كل إجحاف بحقوق العمال، مع العلم أن هذا الواقع ليس جديداً بل هو ما قبل الأزمة، ويمكن العودة إلى التقارير التي قدمتها النقابات في تلك المرحلة، لنلمس الواقع الذي لم يتغير من جهة حصول العمال على حقوقهم، عبر الطرق المعمول بها من قبل النقابات، والتي تصطدم بجدار الممانعة الحكومية لتحقيق المطالب العمالية، تحت مبرر قلة الموارد، هذه الترنيمة الحكومية التي ملّ العمال من سماعها ويحتاجون إلى من يلبي مطالبهم ويحققها.

في الجانب الآخر من المطالب العمالية، التي تم طرحها بأشكال مختلفة، ولكن لم ترق إلى مستوى عمق الأزمة التي يعيشها العمال، ألا وهي أزمة مستوى معيشتهم ومستوى أجورهم، وهنا لا يختلف عمال قطاع الدولة عن عمال القطاع الخاص بهذا الخصوص، لأن المعاناة واحدة وتأثير الأزمة عميق في الطرفين، وإن كان عمال القطاع الخاص درجة حمايتهم من التسريح وغيرها من القضايا أقل، لهذا كانت مواقفهم في المؤتمرات أوضح وأكثر جرأةً وصراحةً من غيرهم، حيث طالبت مداخلاتهم بحق الإضراب كشكل من أشكال الدفاع عن حقوقهم، وتحسين مستوى معيشتهم.

جاء في أحد المؤتمرات التي عقدت مؤخراً: «إن أي مؤتمر لا تتمخض عنه قرارات لصالح العمال.. من الأفضل ألّا يعقد» لا يمكن عدم عقد مؤتمر ما حسب قانون التنظيم النقابي 84 ولكن يمكن للحركة النقابية أن تسلح المؤتمرات بمواقف، تجعل منها قوة قادرة على اتخاذ القرار المناسب المعبر عن مصالحها، حتى لو كان هذا لا يتوافق مع صيغة نحن والحكومة شركاء، لأن كلا الطرفين «العمال وأرباب العمل بما فيهم الحكومة» على نقيض من حيث المصالح، ومحاولة التوفيق بينهما لا يمكن أن تخرج المؤتمرات بقرارات تزيح عن العمال أزمتهم العميقة.

مفهوم عقد العمل الفردي

عقد العمل الفردي، هو: عقد يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل في خدمة المتعاقد الآخر، تحت إدارته، أو إشرافه، مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر. وهذا ما أكدته المادة 46 من قانون العمل رقم 17 لعام 2010.

■ ميلاد شوقي

وقد استخدم المشرع مصطلح عقد العمل الفردي، لتمييزه، عن عقد العمل المشترك، أو اتفاق العمل الجماعي، وفق ما جاء به في قانون العمل رقم 17 .

خصائص عقد العمل

يمتاز عقد العمل بالخصائص التالية:

عقد العمل من العقود المسماة: إذ نص القانون المدني السوري على أحكامه في المواد من 640–644 وكذلك نص عليه قانون العمل رقم 17.

هو عقد ملزم للجانبين: إذ أنه يرتب التزامات متبادلة على عاتق المتعاقدين.

من عقود المعاوضة: حيث أن كل طرف فيه يتلقى مقابلاً للأداء الذي يقدمه.

هو من العقود المحددة: حيث كل طرف فيه يعلم وقت انعقاده، ماله وما عليه.

هو عقد رضائي: الكتابة في عقود العمل هي شرط إثبات، وليست شرط انعقاد، حيث اشترط القانون أن يكون عقد العمل مكتوباً، وإذا لم يوجد عقد مكتوب جاز للعامل إثبات حقوقه بجميع طرق الإثبات، ولصاحب العمل إثبات العكس بالطريقة نفسها أيضاً، حسب ما نص عليه قانون العمل رقم 17 مع العلم أنه وبحسب قوانين العمل السابقة والاتفاقيات العمل الدولية، فهذا حق للعامل وحده فقط، لأن عدم وجود عقد عمل مكتوب لا يعود إلى تقصيره هو، بل إلى إهمال وربما عن قصد من صاحب العمل. وبالتالي لا يتوقف انعقاد عقد العمل على الكتابة، فهو من هذه الناحية من العقود الرضائية التي يكفي معها الإيجاب والقبول.

يقوم على الاعتبار الشخصي للمتعاقد: وتعد هنا شخصية العامل وحده محل اعتبار دون شخصية صاحب العمل، لأن شخصية العامل هي الدافع الأساس لصاحب العمل للتعاقد معه.

عناصر عقد العمل

يتبين من نص المادة 46 من قانون العمل رقم 17 أن عناصر عقد العمل هي:

1_ تقديم العمل، ويشمل جميع أوجه النشاط البشري، كأعمال يدوية أو عضلية وذهنية وعقلية.

2_ تقديم الأجرة: يعد عقد العمل من عقود المعاوضة وهناك ارتباط حكمي بين تقديم العمل، وتقديم الأجرة، وأن عدم الاتفاق على الأجر صراحة، لا ينفي وجود عقد العمل، مادام يمكن أن تستخلص من ظروف وإرادة المتعاقدين المشتركة.

3_ رابطة التبعية: تعني تبعية وخضوع العامل لسلطة صاحب العمل، وإشرافه وإدارته، وتشكل رابطة التبعية خاصية رئيسية تميز عقد العمل عن غيره من العقود الواردة على العمل، وتقوم هذه الرابطة على التبعية والخضوع، وتعد معياراً يمكن الاستناد إليه لتمييز عقد العمل، عن غيره من العقود الواردة على العمل، وكذلك لتحديد صفة التابع، في إطار تطبيق أحكام مسؤولية المتبوع عن أعمال التابع، المنصوص عليها في المادة «175» من القانون المدني السوري.

مفهوم التبعية للتبعية مفهومان قانوني واقتصادي

أ_ التبعية القانونية: تشترط المادة «46» من قانون العمل الجديد رقم /17/ لعام 2010 لقيام عقد العمل الفردي، تعهد العامل بأن يشتغل تحت إدارة صاحب العمل وإشرافه. وهذا التعهد يفرض على العامل التزاماً قانونياً بالخضوع لسلطة صاحب العمل والتقيد بأوامره وتعليماته المتعلقة بتنفيذ العمل الذي تعهد العامل بتقديمه. وبالتالي، فإن صاحب العمل له الحق في توجيه هذه الأوامر للعامل والإشراف عليه في تنفيذ عمله، وإذا أخل العامل بهذه الأوامر، يحق لصاحب العمل فرض العقوبات المناسبة بحقه.

خصائص التبعية القانونية

1_ لا تستلزم التبعية القانونية الإشراف المستمر على العامل، وبقاءه تحت أنظار صاحب العمل باستمرار.

2_ تبقى التبعية قائمة في حال تفويض صاحب العمل سلطته في الإشراف والرقابة والإدارة. فمثلاً: إذا أعار صاحب العمل أحد عماله إلى شخص آخر فإن العامل يعمل في مثل هذه الحال تحت سلطة هذا الأخير.

3_ لا تتنافى التبعية مع الاستقلال الفني للعامل في عمله، ولا يشترط لقيام رابطة التبعية أن يكون صاحب العمل ملماً بتقنية العمل الذي يقوم به العامل، وبالتالي فإنه يمكن أن يكون العامل مستقلاً من الناحية الفنية في تنفيذ عمله.

4_ لا تتنافى التبعية مع عمل العامل لدى أكثر من رب عمل، إن تعاقد العامل مع صاحب العمل لا يمنعه من التعاقد مع رب عمل آخر، وبالتالي يمكنه أن يعمل لدى أكثر من رب عمل، شريطة عدم التضارب بين الأعمال التي تعهد القيام بها لمصلحتهم.

ب_ التبعية الاقتصادية: يذهب بعض الفقهاء إلى أن تبعية العامل لصاحب العمل وخضوعه لأوامره، ناجمة عن كون عمله هو مصدر رزقه، وكون الأجرة التي يتقاضاها هي مصدر تأمين قوْته وحياته، وبالتالي، فإن خضوعه لسلطة صاحب العمل لا ينشأ من التزامه في العقد بهذا الخضوع، وإنما ناجم عن وضعه الاقتصادي وبالتالي فهي تبعية اقتصادية.

وقد أخذ المشرع السوري بمفهوم التبعية القانونية، وكرسها في المادة 46 من قانون العمل.

تشكل رابطة التبعية خاصية رئيسية تميز عقد العمل عن غيره من العقود الواردة على العمل

لماذا نحتاج إلى شركة تأمين عمالية؟

تكرر الحديث مؤخراً عن ضرورة إنشاء شركة تأمين عمالية، تتبع للاتحاد العام لنقابات العمال، وترفع عن العمال الظلم الذي يعانونه جراء التعامل مع شركات التأمين الخاصة، تلك الشركات التي تنظر إلى التأمين الصحي بوصفه مشروعاً ربحياً واستثمارياً، دون الاهتمام بدوره كعمل اجتماعي وحق عمالي مشروع.

■ غزل الماغوط

ورغم أن الاتحاد العام يعد بتحقيق هذا المطلب منذ سنوات، إلا أنه ما يزال يبدو بعيد المنال، إذ يصطدم بالعديد من العقبات، وفي مقدمتها: تضارب مصالح الأقلية الليبرالية المتحكمة بمفاصل الاقتصاد السوري، مع حاجات الطبقة العاملة، التي تشكل السواد الأعظم من الشعب، وتزداد فقراً يوماً بعد يوم.

قديم ومتجدد

المطالبة برفع سوية التأمين الصحي المقدم للعمال من مختلف الفئات، ما زال واحداً من أبرز المطالب العمالية المطروحة خلال المؤتمرات النقابية السنوية، التي شهدنا آخرها منذ أيام، وهو مطلب يجري تدويره كل عام بمختلف تفاصيله المرتبطة بجودة الخدمة الطبية، وضرورة رفع سقف التغطية التأمينية إلى جانب التأمين على أسرة العامل، وعلى المتقاعدين.. ما يعكس حالة واسعة من الاستياء بين صفوف العمال، إزاء هذا الموضوع الشائك.

تكافل لا استثمار

خلال السنوات الماضية، ثبت أنه من غير المجدي الحديث عن إصلاح يطال شركات تقديم الخدمة الطبية، إذ لا يكمن الحل بإصلاحها، وإنما نحتاج إلى تغيرات حقيقية وجذرية في العملية التأمينية برمتها، بما ينسجم مع طرح الاتحاد العام القائل: بضرورة إيجاد شركة تأمين تتبع له، وتكون بمنأى عن العقلية الاستثمارية البحتة، التي تتعامل بها الشركات الخاصة، متسببة في إفراغ التأمين الصحي من جوهره، بوصفه نوعاً من التكافل الاجتماعي، وإهدار لكرامة العمال عند حاجتهم إلى العلاج.

إذ يقوم التأمين الصحي كما يفترض، على حق العامل في الحصول على الرعاية الصحية، من طبابة وتحاليل وأدوية وصور شعاعية.. إلخ بشكل كامل مقابل الاقتطاعات التي تؤخذ من أجره شهرياً، إلى جانب ما يدفعه رب العمل من اشتراك سنوي، لكن التعامل مع التأمين بوصفه مشروعاً غايته الربح، يقود النسبة الأكبر من هذه المبالغ إلى جيوب المستثمرين من أصحاب الشركات، في حين لا يلقى العامل سوى تأميناً صحياً مجتزأ، ولا يفي بالغرض على شاكلة نسبة محددة من التغطية التأمينية، في حين يتحتم عليه دفع الباقي من جيبه الخاص، وهو ما يتناقض تماماً مع مبدأ التأمين القائم على التغطية الكاملة. والنتيجة: أن ما يجده العمال اليوم ليس تأميناً صحياً حقيقياً، وإنما نسخةً مشوهةً لما يفترض أن يكون عليه في الواقع.

أعذار جاهزة!

«كيف يمكن ترك العامل بعد أن تقدم به العمر، ونالت من صحته الأمراض المهنية، التي أورثتها له عقود من العمل دون تأمين صحي عند تقاعده، كما لو أنه مجرد آلة باتت خارج الخدمة، دون أية مراعاة لكرامته كإنسان، وحاجاته كمسن؟» سؤال طرحه ممثلو العمال مراراً خلال مؤتمراتهم لهذا العام، فحقيقة أن التأمين الصحي لا يشمل المتقاعدين، يمثل انتهاكاً لواحد من أبسط حقوق العمال، والعذر الحاضر دائماً، هو: عدم كفاية المبالغ التي تجنيها شركات التأمين الخاصة، هذا العذر الذي يساق إلينا، كلما ارتفع صوت مطالب بتشميل المتقاعدين، أو تشميل أسرة العامل بمظلة التأمين، والحقيقة: أن إيرادات شركات التأمين لن تكفي بالفعل طالما أنها تتعامل مع المؤمن عليهم بوصفهم ماكينات لجني الأموال لا أكثر، في حين أن ما تجنيه هذه الشركات أكثر من كاف لتقديم خدمة طبية لائقة للجميع، فيما لو توقفت عن السعي لتكديس الأرباح من جيوب العمال، وتعاملت مع ملف التأمين على أنه حق لهم لا وسيلة لابتزاز نقودهم، وبالطبع فإن الشركات الخاصة لن تفلح في تغير نظرتها إلى العملية التأمينية، طالما أنها تتعامل بعقلية استثمارية رأسمالية، وهو ما يجعل إيجاد شركة تأمين عمالية تتبع للاتحاد العام، السبيل الوحيد لاستعادة حقوق العمال المسلوبة.

الطبقة العاملة

الولايات المتحدة - عمال الوجبات السريعة

نظم العاملون في العديد من شركات الوجبات السريعة الأمريكية الشهيرة مثل: ماكدونالدز يوم 12 شباط، إضراباً عن العمل، ويطالب العاملون بتقاضي 15 دولاراً في الساعة، حيث أكدوا أنهم يعيشون في حالة فقر لتقاضيهم 8 دولارات في الساعة، كما يطالب العاملون بتأسيس نقابات لهم بعيداً عن سيطرة وتدخل إدارات الشركات التي يعملون بها، وبثت قنوات التلفزيون الأمريكية لقطات مصورة، تظهر العشرات من المضربين أمام مطعم ماكدونالدز بمنهاتن، وفي ولاية لوس أنجلوس. والجدير ذكره أن عمال سلسلة مطاعم ماكدونالدز المنتشرة حول العالم، قد قاموا خلال العام الجاري والمنصرم، بعدة تحركات مطلبية للمطالبة في الزيادة على الأجور.

سلوفينيا - إضراب معلمي المدارس

احتشد الآلاف من المعلمين في سلوفينيا، يوم 14 شباط، للمطالبة بزيادة أجورهم، ونظموا إضراباً يعتبر الأخير ضمن سلسلة من الإضرابات والمظاهرات، من قبل العاملين في القطاع العام في البلاد، وأغلقت معظم المدارس نتيجة لإضراب 40 ألف معلم، واحتشد أكثر من عشرة آلاف متظاهر من مختلف أنحاء سلوفينيا، في الميدان الرئيسي في العاصمة ليوبليانا.

كان العاملون في الشرطة وفي مجال الصحة العامة ورجال الإطفاء قد نظموا إضرابات خلال الأسبوع الجاري، في محاولة للضغط على الحكومة للحصول على أجور أعلى، خلال فترة الاستعداد للانتخابات الوطنية المتوقع إجراؤها في شهر آذار القادم.

الجزائر - إضراب النقابات المهنية

دخلت النقابات المهنية في الجزائر في إضراب، يوم 14 شباط، في التربية، والصحة والتكوين المهني والبري.

وندد رئيس النقابة الوطنية لأساتذة التعليم الثانوي والتقني، بتدني القوة الشرائية للعمال، قائلاً: إن الاحتجاجات تستهدف دفع الحكومة إلى بدء مفاوضات حول زيادات عاجلة في الرواتب، وسوف تجري وقفات احتجاجية أمام مقرات الولايات، لتقديم عريضة مطالب للولاة لتحويلها إلى الحكومة والرئاسة.

يذكر أن معظم مدارس الجزائر قد أُغلقت بسبب الإضراب، حيث بلغ عدد الأساتذة المضربين 19 ألفاً، وقالت الوزيرة من جهتها، إنها مستعدة للجلوس على طاولة الحوار مع النقابة المضربة في حال توقف الإضراب.

كوريا الجنوبية - عمال شركة موتورز

نظم عمال مصنع موتورز يوم 14 شباط احتجاجاً على اعتزام الشركة الأمريكية إغلاق المصنع، ووصفوا القرار بأنه حكم بالإعدام، وهددوا بتنظيم إضراب عن العمل، وكانت الشركة قد أعلنت يوم 13 شباط أنها سوف تغلق المصنع، في جونشان جنوب غرب كوريا الجنوبية، بحلول شهر أيار المقبل، وفي غضون أسابيع ستحدد مصير بقية المصانع الثلاثة في البلاد، ورفع العمال المنتمون لافتات تطالب بالعدول عن الخطة، وحلق بعضهم رؤوسهم، كما صرح أحد النقابيين في الشركة «لنحمي بأنفسنا حقنا بالعيش ونحارب».

يضم المصنع ألفي عامل من أصل ستة عشر ألفاً، يمثلون قوة العمل الخاصة بشركة جنرال موتورز في كوريا الجنوبية.

نقابات اللاذقية تعقد مؤتمرها الختامي

عقد اتحاد عمال محافظة اللاذقية مؤتمرهم السنوي يوم الخميس في 2/15 في صالة المرفأ:

بدأت المداخلات، وكان أهمها: 1_ التخطيط لبناء مشفى عمالي بالمشاركة مع مؤسسة التأمينات الاجتماعية. 2_ التفاوض مع مجلس مدينة جبلة لتأمين مجمع صحي، وصيدلية عمالية، ضمن إمكانات الاتحاد، وتساءل مسؤول أمانة شؤون الخدمات، عن سبب علاج مشكلة الأطباء على حساب العمال، وارتفاع سعر التقرير الطبي، وطالب بزيادة تخصيص محافظة اللاذقية بالمساكن العمالية وتعديل الإحالات العمالية.

مطالب نقابة التنمية الزراعية

1_ الاهتمام بالقطاع الخاص، وتحسين الوضع الخدمي في ميناء الصيد في اللاذقية. 2_ إقامة ميناء في منطقة الشاطئ الأزرق، رأس ابن هاني. 3_ إقامة ميناء في مسبح الشعب. 4_ تأهيل وصيانة ساحة السمك، ومطالبة المديرية العامة للموانئ تطبيق كافة القوانين المتعلقة بالصيد والصياديين.

قدم رامز غضروف عضو المؤتمر مداخلةً طالب بالإسراع بإصدار قانون جديد للتنظيم النقابي، وعمال مديرية الخدمات الفنية لم يحصلوا على أية سلة غذائية، وتوجد نقابات أخذت أكثر من مرة. اللباس العمالي يأتي بمواصفات رديئة، وتكون عروض الأسعار في القطاع العام أغلى بكثير من الأسعار الحقيقية. باسل العكش: تعديل وضع العمال الذين يحصلون على الشهادات، وهم على رأس عملهم. العمال الذين يفرغون حمولات الحاويات بسرعة، يوفرون على الدولة مبالغ مالية يجب توزيعها على العمال.

تحدث العامل معن سلامة متابعاً عن المطالبة بالمساواة بين نقابات اتحاد العمال، مع اتحاد المهنيين، وحل مشكلة الصرافات الآلية.

أما ابراهيم، عضو نقابة السياحة فطالب بـ

1_ الإسراع بتعديل القانون «17». 2_ التوسع بشكل أفقي وترخيص فنادق 4-3-2-1نجوم، وتأمين منشآت سياحية حقيقية، وليست وهمية. 3_ إحداث مزيد من المدارس والمعاهد الفندقية. 4_ إصدار نموذج موحد بما يخص بدلات الإيجار والإستثمار.

وكذلك العامل فواز الكنج مطالباً بإعادة العمال المفصولين نتيجة تخلفهم عن الخدمة الاحتياطية، بعد التحاقهم بالخدمة. 2_ إعادة طبيعة العمل لعمال النظافة، كما كانت عليها سابقاً 100% و75% .

تحدث العامل محمد رمبو حول

1_ إيجاد فرصة عمل لكل مواطن لبى نداء الجيش بعد تسريحه. 2_ زيادة قيمة القروض. 3_ الاكتفاء بورقة واحدة لتقيم العامل. 4_ إعطاء المرأة العاملة سنة أمومة.

كما أشار العامل زياد حيدر إلى

1_ عدم توقيف سائقي القطارات عند وقوع الحوادث. 2_ إصدار قانون ضابطة للسكك الحديدية. 3_ منح صلاحيات إدارية وفنية لمدراء فروع المحافظات.

وتابع العامل رامز اسبر مشيراً إلى

1_ إلزام رب العمل في القطاع الخاص بتشميل العمال بالتنظيم النقابي والتأمينات. 2_ منح العاملين بالقطاع الخاص سلالً غذائية أسوة بالقطاع العام. 3_ متابعة عمل المنشآت الصناعية، وإلزامها بالترخيص. 4_ الاهتمام بواقع بردى وسيرونيكس، وإقامة معرض لها في اللاذقية. 5_ الحد من المركزية وتفويض رؤساء المراكز. 6_ تفعيل المحاكم العمالية.

مسؤول الإعلام: إعادة النظر بصكوك العمل بقناة أوغاريت، والنظر لوضع العاملين فيها بعد صدور نظام البصم، وترميم النقص باليد العاملة بكافة الشركات والمعامل، والعمل على التشاركية بين القطاع العام والخاص.

وساهم العامل أكرم شعبو في الحديث عن

1_ تأمين آليات خدمية، وخاصة الرافعات لشركة الكهرباء. 2_ زيادة المخصصات الشهرية من المحروقات لسيارات الخدمة. 3_ تشديد العقوبات الجزائية على سارقي الكابلات والمحولات. 4_ تعميم ثقافة ترشيد الاستهلاك الكهربائي وتدريسها. 5_ إعطاء العاملين بطاقات لشراء سلع بأسعار مخفضة. 6_ اعتبار شهداء عمال الكهرباء شهداء حقيقين، ويأخذون مستحقات الشهيد المادية والمعنوية.

المؤتمرات النقابية في السويداء

انعقدت مؤتمرات نقابات البلديات، وسائر عمال الدولة والبناء والأخشاب والنقل البري في محافظة السويداء. مؤتمر البلديات وسائر عمال الدولة:

لاحظ مكتب النقابة ازدياد عدد طلبات الاستقالة من العمل بسبب أجور النقل التي تقدر بحوالي 40 % من الراتب تقريباً: حيث بلغ عدد الاستقالات 335 استقالة، كما لاحظ المكتب أن اعتمادات التعويضات والمكافآت والطبابة قليلة وأغلب المطالب لم تنفذ، ومدورة من مؤتمر إلى آخر، كما طالب نقابي بزيادة الرواتب، وأن تعذر ذلك «خذوا رواتبنا وعلموا ولادنا، الراتب ما بقدي آجار طريق، إذا عندك بس ولد واحد بيدرس بالجامعة»

أهم مطالب عمال نقابة الدولة والبلديات:

1_ إعادة النظر بقرار وزارة الإدارة المحلية رقم 213/ن تاريخ 18-7-2012 الخاص بتخفيض طبيعة العمل للعاملين في مصلحة التنظيفات والصرف الصحي ورش المبيدات واصلاح آليات النظافة. 2_ ضرورة تطبيق الضمان الصحي ليشمل كافة العاملين في الدولة، سيما أن القانون رقم50 لعام 2004 لم يشمل كافة العاملين بالطبابة المجانية. 3_ إجراء فحص دوري للعاملين في إصدار الهويات وعلى البصمات العشرية، ومنحهم وجبة غذائية لتعرضهم لأبخرة أثناء تصنيع الهويات. 4_ العمل على صرف بدل إجازات وعطل وأعياد لعمال وحدات الإطفاء في شهبا وصلخد. 5_ منح الحوافز الإنتاجية لعمال الخدمات الفنية والأمانة العامة بالمحافظة. 6 _ضرورة التأمين الشامل على آليات القطاع العام، وعدم تكبيد السائقين قيمة الأضرار. 7_ ضرورة منح تعويض الوجبة الغذائية للعاملين في أقسام مجابل الإسفلت_ المدادات_ صيانة المدخرات_ محطات الوقود_ تخطيط الشاخصات. 8_ إيجاد دور حضانة في كافة مواقع العمل. 9_ إحداث صندوق للعاطلين عن العمل. 10_ ضرورة زيادة اعتماد الكساء العمالي للعاملين، نظراً لارتفاع أسعار الكساء بشكل كبير. 11_ رفع أجور عمال النظافة. 12_ منح العمال الذين يؤدون الخدمة الإلزامية والاحتياطية علاوة الترفيع بنسبة 9% .

مؤتمر نقابة عمال البناء والأخشاب

أهم المطالب : 1_ العمل على تعديل المادة السابعة من مرسوم زيادة الأجور رقم 38 تاريخ 22-6-2013 ومنح التعويضات على الراتب الحالي.

2_ العمل على رفع نسبة إصابة العمل للعاملين في القطاع الخاص. 3_ المطالبة بالتامين الصحي لعمال الشركات الإنشائية. 4_ العمل على تأمين الطبابة لعمال الدراسات، أسوة بعمال الإدارة العامة بدمشق. 5_ العمل على تثبيت عمال العقود السنوية المؤقتين. 6_ زيادة مخصصات المحرقات ل 84 موقع حراسة للآبار. 7_ تشميل عمال الشركة العامة للبناء والتعمير بالأعمال الشاقة والمجهدة. 8_ المطالبة بعطلة يوم السبت أو التعويض عنه نقداً لعمال الشركة العامة للبناء والتعمير. 9_ رفع سقوف الرواتب وتحسين الوضع المعيشي للعمال.

مؤتمر نقابة عمال النقل

أهم المطالب : 1_ زيادة الرواتب والأجور. 2_ منح مكافأة لعمال مؤسسة الطيران السورية. 3_ إعطاء عمال الجباية من إيرادات جبايتهم أسوة بعمال المالية. 4_ تأمين النقل الجماعي لعمال مديرية النقل والدوائر الدولة المحيطة بها، أو إعطائهم بدل نقل نقدي. 5_ زيادة الملاك العددي لمديرية النقل من الفئات الثانية والثالثة والرابعة.

تيلرسون يعود خالي الوفاض

أتت زيارة وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون مؤخراً إلى المنطقة العربية في سياق لملمة حلفاء واشنطن، لأجل الإسهام في تنفيذ أجندة واشنطن في المنطقة. الزيارة التي بدأت في مصر وانتهت في تركيا مروراً بالأردن والكويت ولبنان، توضح مرة أخرى: أن أزمة الولايات المتحدة في المنطقة لم تعد أزمة رسم سياسات فقط، بل أيضاً أزمة على مستوى تنفيذ هذه السياسات وتحديداً لجهة دور الحلفاء في تنفيذ هذه السياسات.

■ ليلى نصر

افتتح تيلرسون أولى جولاته في مصر داعماً بتصريحاته العلنية لحرب الحكومة المصرية على الإرهاب وفقط. تقول العديد من المصادر الإعلامية: أن تيلرسون اضطر، خلافاً لعادات المسؤولين الأمريكيين من زوار مصر، لعدم فتح سمفونية «حقوق الإنسان»، وعلى ذلك ترى هذه المصادر: أن هذا الخطاب الأمريكي الدافئ هو تنازل للقاهرة لأجل تذويب الجليد الذي تراكم خلال السنوات السبع الماضية. لكن على ما يبدو أن تذويب هذا الجليد يستدعي مواجهة العلاقات بين موسكو والقاهرة، والتي لاتزال قيد التصاعد، وإن ولو بهدوء، في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية. بعد الزيارة بعدة أيام، أعلن رئيس شركة الطيران الروسية «بروجريس» أنه سيتم تزويد مصر بمروحيات «كا –52» البحرية وهي واحدة من أحدث المروحيات العالمية، والتي سيتم تزويد الجيش الروسي بجزء منها بالتوزاي مع تصدير بعض منها إلى مصر ودول أخرى. هذا مؤشر آخر على أن مهمة تيلرسون في مصر لم ولن تكون في متناول اليد ببساطة.

في الكويت شارك الوزير الأمريكي في مؤتمر لإعادة إعمار العراق. هناك حثّ الرجل الحلفاء لمزيد من «الكرم» في إعادة إعمار العراق التي قُدرت حاجاتها بأكثر من 88 مليار دولار. لم تستطع هذه المساعي جمع أكثر من 30 مليار دولار رغم تواجد كبار هوامير المال على الطاولة: الولايات المتحدة، السعودية، قطر الإمارات، الاتحاد الأوربي، بريطانيا، ألمانيا إلخ إلخ. الولايات المتحدة ذاتها لم تقدم أكثر من 3 مليارات، وجاءت على شكل قروض هذه المرة. هذا مثال فاقع في وجه الذين ما يزالون يراهنون على دور الغرب في إعادة الإعمار. عطفاً على الزيارة ظلت الأزمة الخليجية بين حلفاء واشنطن دون إيجاد أي حل على ما يبدو! اكتفى تيلرسون بالتأكيد على أن حل الأزمة هو «مصلحة للجميع»، ووعد بمواصلة الجهود لإيجاد حل، وأثنى على دور الكويت في الأزمات الإنسانية ثم غادر!

لم تشمل الزيارة تل أبيب، إلا أن هذه الزيارة حملت مصالح الكيان الإسرائيلي وألقتها على الطاولة في كل من عمان وبيروت. في الأردن صعد الوزير الأمريكي الهجوم على إيران، كما تحدث عن عملية «السلام»، وفي الوقت ذاته أكد على قرار ترامب بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، إلا أنه تحدث بأن الاتفاق على الحدود النهائية لمدينة القدس ينبغي أن يقوم على اتفاق الطرفين!! ثم بشّر بخطة «سلام» جديدة يدأب ترامب على تطويرها وسترى النور بعد عدة أشهر.. يبدو أن الرجل لا يملك إلا جعبة خاوية سياسياً، وقليلاً من المساعدات منحها للأردن، تمهيداً للضغط على السلطة الفلسطينية للقبول بالأمر الواقع. الطلب ذاته كان قد حمله الوزير إلى لقاهرة للضغط على السلطة الفلسطينية، لمزيد من التفريط والتنازلات. مع ذلك تلوح في الأفق تحركات غير عادية من قبل الملك الأردني، ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، للمناورة عبر طرق أبواب موسكو.

لم تشمل الزيارة تل أبيب إلا أن هذه الزيارة حملت مصالح الكيان الإسرائيلي وألقتها على الطاولة

لبنان، شهد أعقد جولات تيلرسون وربما أحرجها في تاريخ الخارجية الأمريكية في المنطقة. رغم أن الرجل حاول تشذيب خطابه قبل الوصول إلى لبنان، بالاعتراف أن حزب الله جزء من العملية السياسية في لبنان، إلا أنه تبنى الأجندة «الإسرائيلية» كاملة فيما يخص ترسيم الحدود البحرية والبرية بين لبنان وفلسطين المحتلة، لأجل تمكين الكيان لمزيد من السيطرة على حقل النفط والغاز في البحر المتوسط. المضحك أن الرجل، وبعد أن واجه لقاءً رسمياً لبنانياً في غاية الحرج، عاد لاعتبار حزب الله تنظيماً «إرهابياً» بجناحيه السياسي والعسكري!. يبدو أن الرجل لم يعِ بعد جملته التي قالها حول دور حزب الله في العملية السياسية اللبنانية. لقد جلس مع الرئيس اللبناني ميشيل عون، والذي لم يكن ليغدو رئيساً للجمهورية لولا التوافق مع حزب الله، وجلس مع رئيس مجلس النواب اللبناني الحليف الأهم لحزب الله، ثم التقى بسعد الحريري رئيس الحكومة التي تشكلت حكومته بتوافق ودعم من حزب الله، ثم يأتي هذا الرجل ليقنع كل هؤلاء بسمفونية «خطورة الدور الإيراني المحمول على دور حزب الله»!! كم هو طموح هذا الريكس؟!!

أم المعارك كانت في أنقرة، حيث اللقاء مع «الحليف_ المتمرد». ما نطق به المتحدث باسم الخارجية الأمريكية بعد لقاء أردوغان وتيلرسون، يشي بأن الأمور لم تنتهِ إلى حلول لأزمة كلا الطرفين. الأتراك طالبوا بفك الارتباط بين قوات سورية الديمقراطية ووحدات حماية الشعب. كيف لتيلرسون أن يحقق ذلك طالما أن الأمريكيين يمعنون بالتدخل لتقسيم المنطقة؟! وعليه جاءت تصريحات المتحدث باسم الخارجية الأمريكية بعد الزيارة أكثر من مبهمة، لا بل تشير إلى استمرار الأزمة، فجاء التأكيد على أن ما جرى بين أردوغان وتيلرسون هو «محادثة مثمرة ومفتوحة...بهدف إتاحة تقدّم، بشكل يصب في مصلحة البلدين" ، ما يعني عدم التوصل لتوافقات جدية.

بدت الزيارة وكأنها استجداء لكل الحلفاء للعودة للحضن الدافئ. ربما الكثير من هؤلاء الحلفاء كان يعول على هذه الزيارة، وبعضهم سيبقى معولاً على زيارات أخرى أيضاً، ولكن ومما لا شك فيه، أن حلفاء واشنطن باتوا أكثر إدراكاً من ذي قبل، حول أزمة راعيهم الأكبر وإمكاناته، ناهيك عن زيادة التناقض بين مصالحهم وإياه، فأنّى لواشنطن القدرة على تنفيذ استراتيجية في منطقة باتت أدواتهم فيها عوراء وعرجاء وكسيحة!

عن «مستقبل الأنظمة والدول العربية»

عقد الحزب الشيوعي اللبناني ندوة فكرية حول «مستقبل الأنظمة السياسية العربية بعد حقبة الانتفاضات والحروب»، وكان لحزب الإرادة الشعبية ضمن الندوة مداخلة شفهية، قدمها الرفيق علاء عرفات، وأخرى مكتوبة قدمها الرفيق مهند دليقان، وفيما يلي ننشر قسماً من المداخلة المكتوبة على أن تنشر كاملة في موقع قاسيون الإلكتروني .kassioun org

المحور الأول: السياق الدولي_ الجانب الاقتصادي

إن الجانب الجوهري في مجمل الوضع الدولي، هو: الأزمة الرأسمالية العالمية، والتي لا يكشف انفجار طورها المالي أواخر 2007 بدايات 2008 سوى عن جانب واحد منها. ومن نافل القول: إن هذه الورقة لن تستطيع بحال من الأحوال أن تقف بشكل معمق على جوانب الأزمة المختلفة، ولكنها ستحاول في هذا المحور أن تضع بعض نقاط العلّام التي ستستند إليها في المحاور التالية:

1- انتهاء التوسع الأفقي:

السعي نحو الربح الأعلى، الذي كان حافز التطور الرأسمالي، وحافز تكثيف الإنتاج، على المستويات الوطنية، هو بالذات ما دفع نحو فوضى الإنتاج «الأزمة الدورية»، ودفع أيضاً «ضمن إطار التنافس» إلى تطوير التكنيك، وإلى نشوء الاحتكارات بمستوياتها المختلفة من الساندیكا إلى الكتلة المالية، وأدى تطوير التكنيك، إلى تعقيد «التركيب العضوي لرأس المال»، الأمر الذي أنتج ميل معدل الربح نحو الانخفاض... أي: أنّ الدارة جرى إغلاقها على المستوى الوطني، فالسعي نحو الربح الأعلى أدى في نهاية المطاف إلى ميل معدل الربح نحو الانخفاض.

هذا الأمر، هو ما دفع رأس المال إلى كسر هذه الحلقة، عبر الخروج من الحدود الوطنية «تصدير البضائع بداية، ثم تصدير رأس المال الذي يتحول في المرحلة الإمبريالية إلى الشكل السائد والمحوري في عمليات التصدير»، والتوسع أفقياً عبر العالم؛ بكلام آخر: إنّ التوسع الدائم هو قانون من قوانين الرأسمالية، شأنه شأن قانون السعي نحو الربح الأعلى، ويعكس هذا القانون الطابع الفاني للظاهرة الرأسمالية، بوصفها ظاهرة غير قابلة للاستقرار ضمن حدود مغلقة، سواء كانت تلك الحدود باتساع «الحدود الوطنية» أم باتساع «حدود الكرة الأرضية»؛ وهو ما تم استكماله بانهيار الاتحاد السوفياتي، حيث بات ممكناً القول: إن العالم بأسره قد ترسمل، بمعنى سيادة علاقات الإنتاج الرأسمالية فيه.

2- التوسع القطاعي أو التشوه الهيكلي:

للأسباب السابقة نفسها «السعي نحو الربح الأعلى، وميل معدل الربح نحو الانخفاض» وفي محاولة رأس المال التخلص نهائياً من الأزمة الدورية، فقد جرب حظه بالقفز من قطاع إلى آخر، على المستوى الوطني، ومن ثم على المستوى العالمي، وهو الأمر الذي عزز أدواراً محددة لقطاعات باتت المتحكم الأساسي بمجمل السوق الرأسمالية، وفي مقدمتها: القطاع المالي إلى جانب «القطاعات السوداء»، أي: الإتجار بالبشر والمخدرات والسلاح. وهذا بالذات ما حوّل الأزمة الدورية إلى أزمة عضوية مستمرة، بتحويله فائض الإنتاج إلى فائض دولار وسلاح، رابطاً التجارة العالمية بأسرها بالدولار.

بكلام آخر، إنّ ما يسمى «تشوهاً هيكلياً» في مصطلحات الاقتصاد الكلي ليس في حقيقته «تشوهاً» بل هو قانون طبيعي للظاهرة الرأسمالية، يحكمها بالتشوه وبالمزيد من التشوه بشكل مستمر.

3- علاقة «إنتاج_ استهلاك»، «عدالة_ نمو»:

التشوه الهيكلي المشار إليه، مصحوباً بقانون التمركز، وبانتهاء التوسع الأفقي، حوّل أزمة فائض الإنتاج، إلى أزمة إنتاج وأزمة نمو؛ أي: أن مجمل القوانين السابقة وضعت رأس المال، والمجتمع البشري معه، أمام وضع لم تعد فيه إمكانات إنتاج حقيقية من وجهة نظر الربح، فأرباح قطاعات الإنتاج الحقيقي، وعدا عن انخفاض معدلات ربحها لمصلحة القطاع المالي، فإنّ تحقيق رأس المال الإنتاجي، عبر الاستهلاك، بات مهدداً بسبب نمط توزيع الثروة الجائر بشكل كبير، على المستوى الوطني والدولي، بما في ذلك في دول المركز، أي: أنّ دورة «إنتاج_ توزيع/ تبادل – استهلاك»، باتت غير قابلة للتجديد في كثير من الأحوال، مفرزة معادلة جديدة تناقض صراحة كل أدبيات الليبرالية، ناهيك عن أدبيات الليبرالية الجديدة، وبالتحديد تناقض القول: «دع الأغنياء يغتنون فهم قاطرة النمو»، وبات الحديث عن ضرورة إعادة توزيع الثروة، حديث الأوساط الرأسمالية نفسها، لا حديث الشيوعيين فحسب، كضرورة لاستمرار الإنتاج وبالتالي استمرار الربح.

4- التبادل اللا متكافئ والدولار:

اكتمل نشوء منظومة الاستعمار الجديد_ الاقتصادي، أو منظومة التبادل اللا متكافئ «مقص الأسعار، التبعية التكنولوجية، هجرة العقول، التبادل اللا متكافئ»، أواسط ستينات القرن الماضي، مكرسة تقسيم العالم بين مركز ناهب، وأطراف منهوبة وتابعة، «وقد بان هذا التقسيم بأكثر أشكاله تكاملاً ووقاحة مع انهيار الاتحاد السوفياتي، ومنظومة الدول الاشتراكية». وما يسقط من حسابات بعض منظري التبادل اللا متكافئ، هو: أن كلمة السر في هذه المنظومة ومحورها ليست إلا الدولار نفسه، ذلك أنّ آليات التبادل اللا متكافئ جميعها إنما تتركز في إطار «التجارة الدولية» وهذه الأخيرة، تستند إلى الدولار في المقام الأول، بحيث بات الدولار والتبادل اللا متكافئ «في إطار العلاقات الدولية» تعبيرين عن الشيء نفسه.

مجمل القوانين السابقة وضعت رأس المال والمجتمع البشري معه أمام وضع لم تعد فيه إمكانات إنتاج حقيقية من وجهة نظر الربح

وإنّ ما جرى خلال العقد ونصف العقد الماضي، من ظهور لليورو وعودة لليوان والروبل، ومؤخراً بداية ضرب البترودولار باليوان القابل للتبديل ذهباً، ليس تعبيراً عن ضرب الدولار كـ«معادل عام» فحسب، بل وهو في الجوهر، ضرب لمنظومة التبادل اللا متكافئ بأسرها.

5- التوسع العمودي:

إنّ الشكل الأولي لتوسع رأس المال عمودياً، هو ما يسمى «تكثيف شدة العمل»، أي: عصر قوة عمل العامل لاستخلاص أكبر قيمة منتجة مجدداً منها خلال عدد ساعات العمل نفسها، يليها التوسع عمودياً عبر زيادة القيمة الزائدة النسبية، التي تعتمد على تعظيم التكنيك على المستوى العام بما يخفض من قيمة قوة العمل، ويرفع تالياً نسبة ما تنتجه من قيمة زائدة من إجمالي ساعات العمل اليومية. هذا الشكل البسيط للتوسع العمودي «والذي لعب دوراً تقدمياً في مرحلة محددة»، يعود مرة أخرى، وبشكل آخر، في ما يشبه نفي النفي، بعد انتهاء التوسع الأفقي: تظهر لرأس المال ضرورة إيقاف تطور القوى المنتجة التي تضغط بتطورها على علاقات الإنتاج، لحماية هذه الأخيرة وحماية أسلوب الإنتاج الرأسمالي تالياً، ويجري ذلك بوسائل متنوعة جداً... منها مثلاً: الوقوف في وجه التطور العلمي والتكنولوجي بوصفه جانباً من جوانب تطور القوى المنتجة، ومنها أيضاً: التدمير المباشر بالمعنى الحرفي للجانب البشري من القوى المنتجة، «الذي تعبر النيومالتوسية عنه بصراحتها الوقحة»، وذلك عبر الحروب، ونشر الآفات والأمراض، وإفقار الشعوب بالسياسيات الليبرالية لتخفيض وسطي العمر المطلق، وبالتالي تخفيض عدد السكان، وسياسات اشتراط العمل بتحديد النسل، وغيرها من الممارسات.

أي: أنّ عمق الأزمة يعيد تذكيرنا بقانون صراع المتناقضات ووحدتها، حيث الصراع هو الأساس والوحدة ليست سوى حالة عابرة ومتغيرة؛ فالتناقض بين قوى الإنتاج «كمضمون» وعلاقات الإنتاج «كشكل» يهدد الوحدة نفسها؛ أي: أسلوب الإنتاج الرأسمالي. وفي إطار دفاع رأس المال عن هذه الوحدة، لم يبق أمامه سوى محاولة كبح تطور المضمون للحفاظ على صلاحية الشكل، وهذا الأمر يفتح المجال لإعادة التفكير بجملة مسائل من بينها: وظيفة الحرب ووظيفة الفاشية في عالمنا المعاصر...

6- أطوار الأزمة:

تشبّه الأزمة الراهنة من حيث ضخامتها وعمقها، وانفجارها ضمن المركز الإمبريالي، بأزمة 1929. والأطوار التقليدية التي مرت بها أزمة 29 هي على التوالي: «المالي، الاقتصادي، الاجتماعي_ السياسي، الحرب ونشوء البدائل». لكنّ الأزمة الراهنة شهدت محاولة للتلاعب بتسلسلها؛ فقد عمدت الإمبريالية الأمريكية إلى استباق انفجار الأزمة بطورها المالي بالذهاب إلى نهاية الدوامة فوراً؛ بأن تبدأ بالحرب. وقد أوجدت مبرر الحرب بأحداث 11 سبتمبر، ليعقبها الانطلاق نحو «الحرب على الإرهاب». ما جرى واقعياً هو: أنّ الحرب لم تسر وفقاً للمأمول، ولم تحقق بالتالي منع انفجار الأزمة المالية.

وبانفجار الأزمة المالية أواخر 2007 بدايات 2008، بالتزامن مع استمرار الحرب، وقعت حالة تشبه حالة التجاوب الحاد أو الطنين في الأمواج، فالتقت موجتا الأزمة المالية والحربية بقيمة أعظمية، فلم يعد المال قادراً على تخديم العسكرة، ولم تعد العسكرة قادرة على أداء مهمتها بحماية المال ونسبة ربحه، لذا جرى تمديد الحرب، والعمل الدائم على محاولة توسيعها وتعميقها، بالتوازي مع استمرار الأزمة بسلوك مسارها القانوني، أي: أنها انتقلت للمستوى الاقتصادي «التقديرات أن ذلك جرى في 2012»، أي: بدأت بضرب

سورية نموذجاً!

عملية الإنتاج الحقيقي، وانتقلت منذ فترة غير بعيدة إلى مستوى أزمة اجتماعية_ سياسية... هي عشية البدائل، أي: عشية ظهور البديل الثوري.

إنّ الشكل الجديد لتسلسل أطوار الأزمة، والناتج عن محاولة منع ظهور الأزمة باستباقها بالحرب، وعدم نجاح هذه المحاولة، قد أدى فعلياً إلى حالة غير مسبوقة: أطوار الأزمة الثلاثة الأولى باتت مترافقة مع الحرب، وهذه باتت تتوسع من طور إلى التالي في محاولة مستميتة وفاشلة لاحتواء تسارع الأزمة «وهنا يكمن جانب من جوانب تفسير الظاهرة الفاشية بالمعنى العام، وبالمعنى الملموس للفاشية الجديدة وآليات عملها»، هذا الأمر، إن أضيف إليه عامل الردع النووي، وضعف احتمالات الحرب المباشرة، يفتح بالمعنى التاريخي إمكانية فريدة، هي إمكانية خنق الرأسمالية الناتج عن قصور رئوي مزمن «حيث الحرب هي الرئة الحديدية التي تتنفس منها»؛ بكلام آخر: إنّ امتداد الحرب ضمن الأطوار الثلاثة الأولى، قد يفتح الباب نحو انتهائها على أبواب الطور الرابع، طور البدائل، بل ويجعل من جانب آخر، الوصول إلى الطور الرابع محكوماً بإنهاء الحرب... ما يطرح افتراضاً نظرياً يحتاج لإثبات، هو: أنّ الحرب الثورية بشكلها المعاصر، تتركز في الحرب على الحرب[1]، بما يتضمنه ذلك من حرب على الفاشية، ولكن أيضاً من نضال من أجل حل الأزمات المختلفة سلمياً وسياسياً.

المحور الثاني: السياق الدولي_ الجانب السياسي

لم يعد مستهجناً على المستوى السياسي، الحديثُ عن تراجع مجمل المعسكر الغربي، وضمناً وأساساً عن التراجع الأمريكي، كذلك الحديث عن الصعود الصيني_ الروسي. لكن النقاش ما يزال دائراً حول جملة مسائل من بينها: «أين وصل التوازن الدولي الجديد؟ _ هل سينتج عنه عالم متعدد الأقطاب؟ _ هل سينتج عنه مركز إمبريالي بديل؟ _ هل نحن عشية الثورة والتحول باتجاه الاشتراكية، وضمن أية مستويات، محلية_ إقليمية_ دولية؟ وما هي الآجال؟». ولا يمكن بحال من الأحوال تقديم إجابات وافية وكاملة حول هذه المسائل، ليس ضمن هذه الورقة فحسب، بل وعلى العموم، لأنها مسائل لا تزال قيد البحث النظري والتطور العملي. ومع ذلك، يمكن تقديم تصورات عامة حولها، وهو ما سنطرحه في الفقرات التالية...

1- الوضع الراهن للتوازن الدولي:

بات واضحاً وملموساً تراجع المنظومة الغربية على المستويات المختلفة؛ ففي الجانب المالي_ الاقتصادي، تتقدم عملات محلية وإقليمية، طاردةً الدولار شيئاً فشيئاً من إطارها الوطني، ومن إطار تجارتها البينية، إضافة إلى التراجع المتواتر في دور المؤسسات المالية المركزية «البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية». وفي الجانب السياسي، يبرز تراجع وتآزم مختلف المنظومات الغربية، العالمية والإقليمية والمحلية: «حلف الناتو، الاتحاد الأوروبي، الجامعة العربية، منظمة المؤتمر الإسلامي، مجلس التعاون الخليجي... وغيرها»، إضافة إلى التراجع المتسارع في ثقل الوزن الأمريكي في مختلف الأزمات الإقليمية «مثالاً: أوكرانيا، الأزمة السورية، الأزمة التركية، القضية الفلسطينية، اليمن... وغيرها». بمقابل ذلك، يظهر تقدم الدور الروسي الصيني على المستويات المختلفة؛ المالي والاقتصادي والسياسي، عبر المؤسسات والتجليات المختلفة لهذا الدور...

2- ضرب التبادل اللا متكافئ

إنّ تقدم الدور الروسي_ الصيني، يظهر على المستوى الاقتصادي_ المالي، بشكل مكثف في العمل المتواصل لضرب مختلف آليات التبادل اللا متكافئ، الواحدة تلو الأخرى... فهذان البلدان هما بالمعنى الاقتصادي جزء من بلدان العالم الثالث «أو بلدان الأطراف»، ضمن علاقة نهب «مركز_ أطراف»؛ أي: أنهما يخضعان للنهب الإمبريالي كحال بقية الأطراف، وإذا كان من منفس بالنسبة لأزمة المركز «التي تعبر عن ذروةً أزمة للمنظومة ككل، بما في ذلك روسيا والصين المأزومتان بالمعنى الرأسمالي» فهو بتعميق نهبه للأطراف، ومحاولة تصدير أزمته نحوها، ما يضع بلدان الأطراف بالمجمل، والبلدان الأكثر وزناً من بينها بشكل خاص، في وضع إجباري يضطرها لإعادة صياغة مجمل العلاقات الدولية، الاقتصادية، والسياسية بالتلازم، في إطار الدفاع عن نفسها، حتى قبل النقاش عن «وجود نوايا وإمكانات توسعية أو عدم وجودها». وعلى رأس العلاقات التي تجري إعادة صياغتها علاقات «التبادل اللا متكافئ_ دولار» أي: منظومة الاستعمار الجديد بشكلها المكتمل.

إنّ الطور الذي نعيشه اليوم ضمن عملية تغير ميزان القوى الدولي يمكن توصيفه بأنه طور ثنائية قطبية مؤقتة

3- الحرب على الحرب، الحرب على الفاشية

بالتوازي مع عملية إعادة الصياغة الاقتصادية المشار إليها آنفاً، وبالتوازي أيضاً مع الاتجاه «الطبيعي» للمركز الإمبريالي نحو الحرب كتنفيس عن الأزمة، فإنّ الحرب تكتسب مزيداً من الضرورة بالنسبة للمركز الإمبريالي؛ فهي ليست تحريكاً لعجلة الإنتاج وتصريفاً للفائض، وإعادة تحاصص للعالم وإلى ما هنالك بالطريقة التقليدية، بل هي أبعد من ذلك: محاولة للحفاظ على منظومة الاستعمار الجديد، وعلى الدولار كمفتاح مركزي فيها، والأهم: تدمير لتطور القوى المنتجة على المستوى العالمي، ولاحتمالات نموها الكامنة... وهذا يتطلب إخماد أية مقاومة سياسية لبلدان، مثل: روسيا والصين، ويتطلب إخضاعهما نهائياً عبر تفتيتهما وإغراقهما بجملة من الحروب الداخلية والإقليمية، وباستخدام مختلف أشكال وأنواع الفوالق، وبتوظيف الفاشية الجديدة في إشعال فتائل هذه الفوالق وتغذيتها. ما يجعل سيناريو الدفاع الوحيد المجدي في وجه الإمبريالية الأمريكية «حتى من وجهة نظر رأسمالية صينية_ روسية» هو سيناريو الحرب على الحرب، بما يتضمنه من حرب على الفاشية_ الإرهاب، ودفع باتجاه الحلول السياسية لمختلف الأزمات السياسية الإقليمية والدولية.

4- عدالة_ نمو

إلى جانب ما أوردناه في المحور الأول عن هذا الجانب، فإنّ روسيا والصين، ومن بحكمهما، وفي إطار الدفاع عن النفس، مضطرتان إلى_ ولا طريق أمامهما سوى_ إعادة توزيع الثروة في المستوى الداخلي لتحقيق مسألتين: زيادة الاستهلاك الداخلي لتأمين دوران الإنتاج في ظل تراجع حاد في التجارة الدولية، وفي معدلات استهلاك القارتين الأكثر استهلاكاً على المستوى العالمي، أي: أوروبا وأميركا الشمالية تحت ضغط الأزمة «وهو ما يظهر واضحاً في توجه الصين نحو إحلال الواردات». والمسألة الثانية، هي: امتصاص واحتواء نقاط الضعف الداخلي التي يمكن البناء عليها في إطار عمليات الاستهداف بالتفتيت، وأهم نقاط الضعف، هي: النهب الذي يتعرض له الشعبان الصيني والروسي من برجوازيي البلدين، إضافة إلى نهب التبعية الذي يذهب للمركز.

5- تصور عن اتجاه تغير التوازن الدولي

إنّ جملة الأفكار السابقة، تقود إلى تصور عن اتجاه تغير التوازن الدولي؛ وهو: أنّ هذا التغير لن يكون انتقالاً من أحادية قطبية أمريكية نحو ثنائية قطبية «شرقية_ غربية» على شاكلة الحرب الباردة مثلاً، ولا نحو تعددية قطبية بمعنى وجود عدة مراكز إمبريالية «هذه المسألة أجبنا عنها في دراسة مستقلة بعنوان «روسيا الشبح الإمبريالي»»، بل هو عودة نحو الثنائية القطبية الفعلية «شعوب_ إمبريالية»، تمر مؤقتاً، وبشكل غير مستقر، عبر تناقضات ثنائية ذات طابع دولي، أو تكتلي دولي، وصولاً إلى ظهور الأشكال الملموسة لاشتراكية هذا القرن، وهو الأمر الذي لن يكون بعيداً في تقديرنا، وهو موضوع على طاولة البحث والتحقيق خلال 15 – 20 سنة القادمة.

6- انعكاس التوازن الدولي إقليمياً ومحلياً

إنّ الطور الذي نعيشه اليوم، ضمن عملية تغير ميزان القوى الدولي، يمكن توصيفه بأنه طور ثنائية قطبية مؤقتة كما أسلفنا. وهذا الشكل من الاستقطاب ينتج في أنحاء عديدة من العالم حالة تشبه انعدام الوزن؛ فرغم درجات التدويل العالية التي تظهر في مختلف الأزمات التي تعيشها دول وأقاليم عديدة، إلا أنّ هامش الحركة الداخلية، والفعل الذاتي لشعوب هذه الدول والأقاليم، يزداد بشكل مضطرد.

تعزز هذه الفكرة، جملة الخواص والسمات الأخرى للتغيّر الجاري؛ فعملية ضرب التبادل اللا متكافئ، تمر بالضرورة عبر إحلال شكل من أشكال التبادل المتكافئ، وبأسوأ الأحوال تبادل أقل نهباً ولا تكافؤاً. يضاف إلى ذلك أنّ «القطب الشرقي» إنْ جازت تسميته كذلك، مضطر في صراعه مع الغرب إلى نزع فتائل عدم الاستقرار من محيطه القريب والواسع، وهذه مسألة تتطلب تغييرات كبرى في ذلك المحيط اتجاهها الأساس، هو: الانفكاك التدريجي عن المنظومة الغربية سياسياً، بالتوازي مع فتح الباب للحلول الحقيقية للمشكلات المتراكمة في هذا المحيط، وعلى رأسها المشكلات الاقتصادية الاجتماعية والديمقراطية، ولا نعني بهذا القول أن من سيحل تلك المشكلات هما روسيا والصين وتحالفهما، بل إنّ هذا التحالف مضطر لتأمين الظروف الدولية لحل هذه المشكلات، وفتح الباب لشعوب هذا المحيط لحل مشكلاتها...

■ 1وهذا الافتراض ليس جديداً بالكامل، فثورة أكتوبر نفسها رفعت شعار السلام كحرب على الحرب الإمبريالية...

اللجنة الدستورية... تفاوض مباشر على أسس للمستقبل

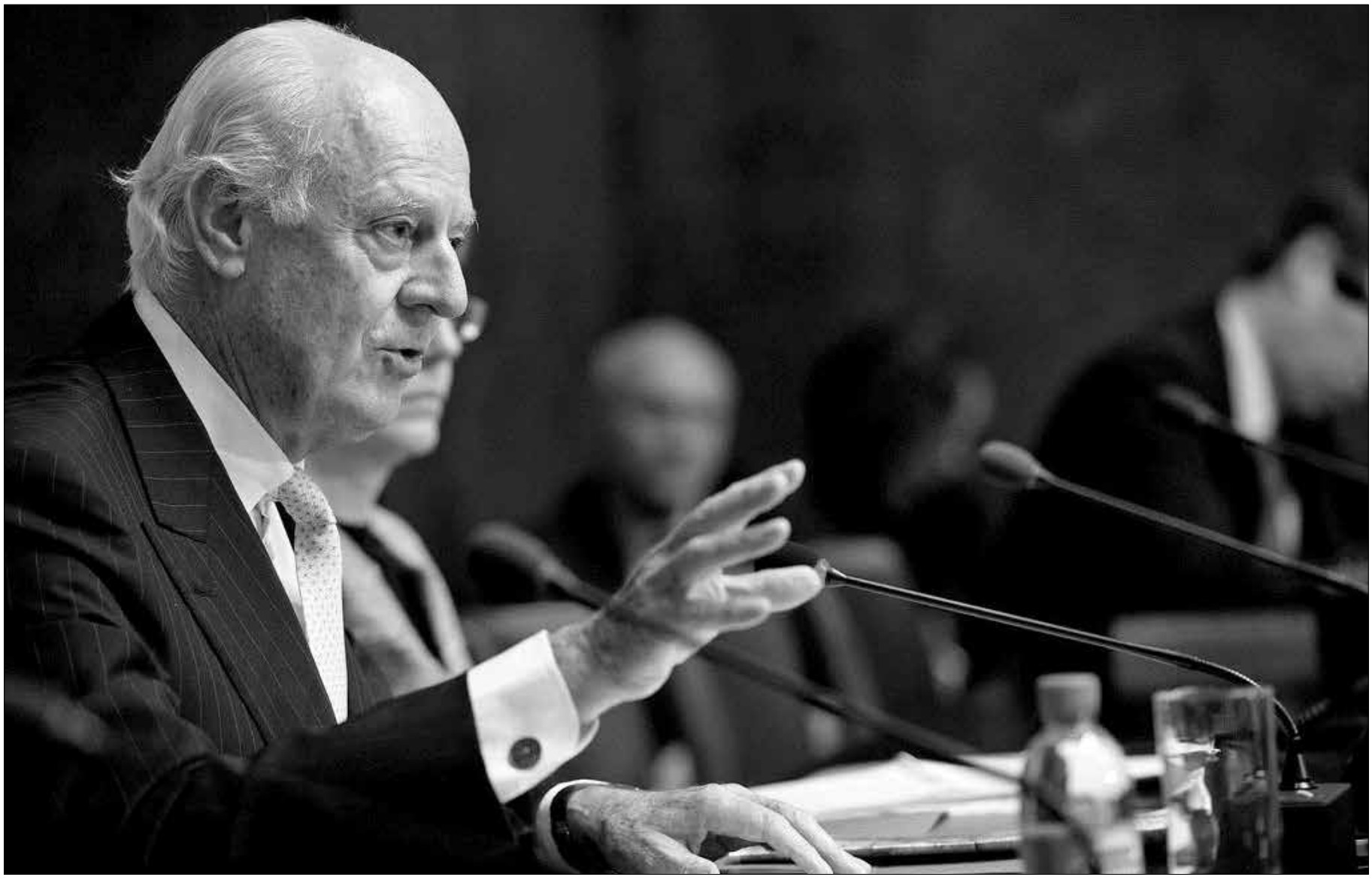

اجتمع مجلس الأمن بتاريخ 14-2-2018 لمناقشة العملية السياسية السورية، وللاستماع إلى إحاطة المبعوث الدولي الخاص إلى سورية ستيفان ديمستورا... في هذه الجلسة كان هناك معطى جديد فرضه مؤتمر سوتشي على مسار العملية السياسية السورية، وهو أولاً: أن توافقاً على النقاط الـ 12 كمبادئ دستورية قد حصل، وثانياً والأهم: تشكيل الأمم المتحدة للجنة الدستورية...

■ عشتار محمود

اعتبر ديمستورا المبعوث الدولي، أن تشكيل اللجنة سريعاً، هو واحد من أهم مهمات دفع العملية السياسية حالياً، ولم يعترض أي من الأطراف الدولية على ذلك، بل صدرت خلال هذه الفترة تصريحات أمريكية حتى بالتسليم بأن مسار وجود اللجنة الدستورية أصبح أمراً واقعاً، فرضه النشاط السياسي الفعّال للضامنين الثلاثة، وفي مقدمتهم روسيا.

تحولت اللجنة الدستورية إلى محور المباحثات السياسية لكل الأطراف السورية، ووسط الإصرار الروسي عليها، على اعتبارها نتاج العمل الدبلوماسي الروسي مع الأطراف الضامنة الإيرانية والتركية، ومع الأمم المتحدة، ومع الأطراف السورية في الحكومة والمعارضة.

ثلاث مهمات للجنة الدستورية

واللجنة الدستورية التي أقرّ تشكيلها بين وفد الحكومة، ووفود المعارضة سواء من حضر منها في سوتشي، أو من لم يحضر، ومن طرف ثالث من المستقلين وهيئات المجتمع المدني، وتمثيل نسائي واجتماعي ومناطقي، وغيرها من الضرورات التي يجب أن تكفل أوسع تمثيل ممكن للأطراف السورية، كي تسد الثغرة الموجودة في وفد المعارضة، الذي رغم تضمنه للمنصات الثلاث كما يشير قرار مجلس الأمن 2254 إلا أنه لا يمكن أن يعبر عن أوسع طيف تمثيلي سوري.

الهدف من تشكيل اللجنة واضح ويمكن تلخيصه في النقاط التالية:

1ـ تحريك المفاوضات المباشرة عبر تواجد ممثلين عن كل الأطراف في لجنة واحدة، تبحث في السلة الدستورية المفصلية، التي ترسم معالم نظام سياسي جديد لسورية في المرحلة القادمة.

2ـ التأكيد على أن مسار الحل السياسي السوري، هو مسار دولي، عبر تسليم عملية التشكيل النهائي للجنة إلى الأمم المتحدة بالتوافق مع الأطراف، وعملها في جنيف في إطار محادثات السلام السورية التي تهدف إلى تطبيق القرار الدولي 2254. فمستوى تدويل الأزمة وتعقيدها يتطلب بالضرورة، وجود أطراف ضامنة دولية في إطار الحل، لكي تلتزم بمخرجاته، فإن لم تشارك وتحضر وتنال توافقاً دولياً، فإن الحلول ستبقى قاصرة عن إلزام الأطراف الدولية بما سيتوافق عليه السوريون.

3ـ حل الإشكالات العالقة في نقص التمثيل، الناجم عن طريقة وآليات ومسار تشكيل وفد المعارضة، في المؤتمر الذي تم في الرياض، فالمفاوضات السورية لا يمكن أن تقلع فعلياً، وسط ارتهانها لمجموعة واسعة من المتشددين الموجودين ضمن الوفد، تركز على التصريحات النارية، وتكرار الشروط المسبقة، وتعلق آمالها على «الدخول الفاعل» للطرف الأمريكي على مسار الحل السياسي ليزجر الدور الروسي! وترتكب أخطاء سياسية، مثل: عدم مشاركتها في مؤتمر سوتشي، أي: رفضها للمشاركة في مسار من مسارات تحريك الحل السياسي في سورية. بالإضافة إلى أنها تلعب دوراً معيقاً في موقفها المتطرف من قوى سياسية هامة في سورية، مثل: الأكراد، وتستخدم آلام المدنيين السوريين المتضررين من الصراع بشكل انتقائي، فتتباكى على إدلب، وتتغنى بالأعمال العسكرية على عفرين! اللجنة الدستورية يفترض أن تؤمن بيئة تفاوض أوسع تمثيلاً تجعل المتشددين أقل قدرة على الهيمنة.

يمكن القول: إن هذه هي المهمات الأساسية التي حركت مبادرة تشكيل اللجنة الدستورية المنبثقة عن مؤتمر سوتشي، والتي فعلياً بتطبيقها يتحقق جزء هام من سحب أدوات عرقلة إقلاع التفاوض المباشر: حيث إنها ستكون برعاية دولية، وإقليمية، وبتمثيل أوسع وأكثر توازناً، ومعنية بمسائل جوهرية حول الدستور، أي: معنية بفتح النقاش التوافقي بين الأطراف، حول عماد النظام السياسي الجديد في مستقبل سورية القادم.

من يرفض نتائج مؤتمر سوتشي المتوافق عليها بين كل الأطراف المحلية والإقليمية يرفض عملياً التفاوض المباشر والبحث في عملية التغيير المستحقة في سورية

رفض اللجنة الدستورية سلوكاً متشدداً

إن من يرفض نتائج مؤتمر سوتشي المتوافق عليها بين كل الأطراف المحلية والإقليمية، التي كانت معنية وموافقة على عقد المؤتمر، يرفض عملياً التفاوض المباشر، والبحث في عملية التغيير المستحقة في سورية، ليست فقط مستحقة بقوة القرارات الدولية كالقرار 2254، بل بالدرجة الأولى بسبب الضرورات الوطنية للانطلاق نحو حلول سياسية شاملة، تجمع السوريين على الجديد القادم... هذه الحلول التي دونها لن يكون لأي نتاج عسكري أي: معنى فعلي، طالما أن الاحتقان الاجتماعي، ومقومات الفوضى والعنف لا تزال قائمة في سورية، هذه المقومات التي لا يلغيها إعلان سحب رايات «داعش» من هذه المنطقة أو تلك! فالإرهاب هو أداة الطرف الدولي الذي يريد استمرار العنف في سورية إلى ما لا نهاية، والذي يستطيع أن يجترح أشكال الإرهاب والتصعيد بشكل مستمر، طالما أن الوحدة الوطنية السورية متصدعة بغياب التوافق السياسي الوطني الشامل، المرعي دولياً. الإرهاب ومشروع الفوضى لا يحاربه إلا الجدية الكاملة والالتزام الفعلي بكل خطوة للأمام في الحل السياسي السوري، ولا يدعمه إلا التشدد وعرقلة خطوات الحل بهذه الذريعة أو تلك...

في الأطراف السورية كلها حكومة ومعارضة، هناك من يرفض تشكيل اللجنة الدستورية اليوم، ولكل منهم أسبابه وذرائعه. فمن غير المفهوم ذرائع البعض من الرافضين، طالما أن مسألة سيادة السوريين على دستورهم مضمونة، فكل ما سينتج حول الدستور لن يتحول إلى أمر واقع دون الموافقة الشعبية عليه، التي يعدّ الاستفتاء العام أداتها الأساسية. تتعدد الذرائع لدى الأطراف ولكن المحصلة واحدة: عرقلة السير نحو عملية التفاوض المباشر على مفاصل المنظومة السياسية السورية الجديدة المطلوبة وطنياً اليوم. ولكن هذه العرقلة دونها توازنات القوى الدولية، التي تقول: إن حل المسألة السورية حلاً سياسياً شاملاً أمر مستحق وضروري: سورياً، وإقليمياً ودولياً.

مشفى الأسد الجامعي والإفقار

مدير المشفى، صرح عبر إحدى الصحف المحلية بتاريخ 2018/2/15، بأن التعرفة الجديدة طالت القسم الخاص، وفقاً للحد الأعلى لتسعيرة وزارة الصحة، بدلاً من الحد الأدنى المسموح به.

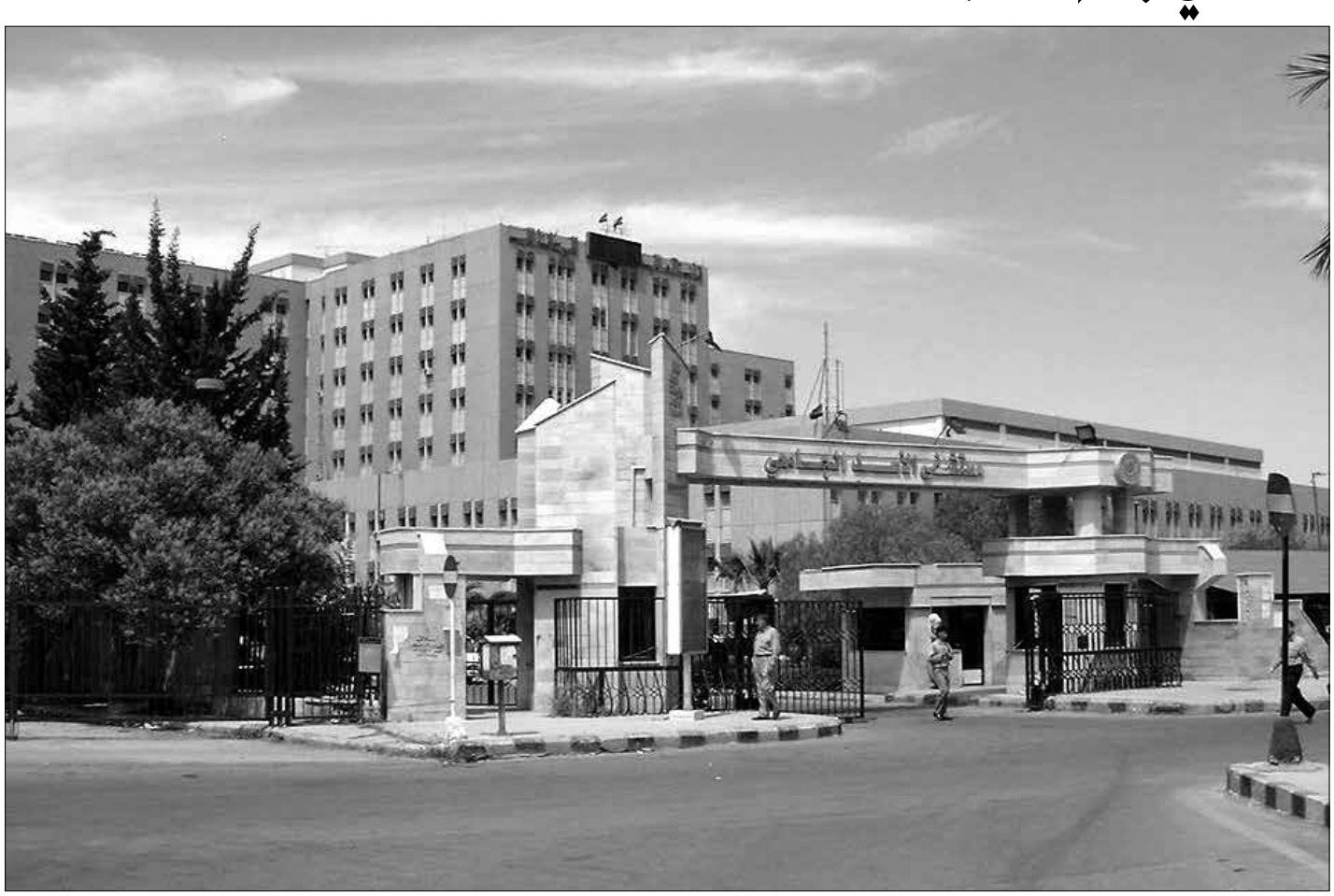

■ سمير علي

تداولت بعض وسائل الإعلام مؤخراً خبر رفع أسعار المعاينات في مشفى الأسد الجامعي، وتطبيق تعرفة جديدة للخدمات الطبية المقدمة من خلالها للمواطنين.

مدير المشفى، صرح عبر إحدى الصحف المحلية بتاريخ 2018/2/15، بأن التعرفة الجديدة طالت القسم الخاص، وفقاً للحد الأعلى لتسعيرة وزارة الصحة، بدلاً من الحد الأدنى المسموح به.

تبريرات وبيان معاكس

تبريراً لهذا الرفع، قال مدير المشفى: إن رفع أسعار المعاينة 150% يعود لكثرة المراجعين الذين يستغلون رخص المعاينة، منوهاً بأن المشفى اختصاصي وليس عاماً، مضيفاً، بأن المريض الذي يدفع 500 ليرة أجرة طريق ليس من الصعب عليه أن يدفع 500 ليرة أجوراً للمعاينة، ولن تكون مشكلة أمام قلة دخل المواطنين في الوقت الحالي، مؤكداً جودة الخدمة التي يقدمها المشفى مقارنة بباقي المشافي، بما فيها الحكومية، ضارباً مثالاً على ذلك مشفى المواساة الذي لا توجد فيه أدوية، أو تدفئة مقارنة بخدمات الأسد الجامعي!

وفي بيان صادر عن إدارة المشفى، جرى تداوله عبر بعض وسائل الإعلام لاحقاً، تم نفي الزيادة في التعرفة، في حين تم التأكيد على أن قرار الزيادة صدر عن وزارة التعليم العالي بناء على اقتراح مجلس إدارة المشفى، وتم نشره بعد موافقة وزارة المالية، وهو مقترح سابق لجميع الإدارات السابقة منذ ما يزيد عن الأربع سنوات... وأن ما يتم تداوله عن تصريحات مخالفة منقولة عن إدارة المشفى، إنما يهدف إلى الإساءة إلى الخدمات الطبية المقدمة من قبل القطاع العام، وبخاصة مشفى الأسد الجامعي، ومشفى المواساة اللذان يعتبران من أهم مشافي القطاع العام في سورية.

تعارض وتباين

لن نستفيض فيما نسب إلى مدير المشفى من حديث عن الـ 500 ليرة للمقارنة بين أجرة الطريق، أو أجور المعاينة، أو موضوعة الاستغلال من قبل المواطنين للمعاينة، لانخفاض تسعيرتها، وكأنهم هواة الحصول على المزيد من المعاينات، أو المقارنة بين خدمات مشفى الأسد الجامعي مع مشفى المواساة، وغيرها من النقاط التي من الممكن أن تثير الكثير من علامات الاستفهام، والتي ربما سعى البيان لنفيها، مؤكداً على دور المشفى كونها قطاعاً عاماً، لكنه لم ينف الحديث عن الميزانية المخصصة للمشفى والبالغة 2 مليار ليرة حيث لم تتم زيادتها منذ عام 2010، بالمقارنة مع فرق أسعار الصرف خلال هذه الفترة، وبأن ما تقوم به إدارة المشفى من خلال الأسعار الجديدة لرفع الموارد الذاتية للمشفى، يسهم إيجاباً على الخدمات المقدمة للمرضى، بمقابل عدم نفي الزيادة في التعرفة، بل أكدها بشكل غير مباشر.

بمعنىً آخر، هناك تباين واضح بين بعض ما نقل على لسان مدير مشفى الأسد الجامعي عبر الصحيفة المحلية المعنية، بالمقارنة مع ما تم توضيحه والتأكيد عليه عبر البيان الصادر لاحقاً!

لكن ما يعنينا أكثر، هو: مضمون القرار الصادر عن التعرفة الجديدة.

تبويبات من جيوب المفقرين

في العودة لموقع المشفى الرسمي على شبكة الإنترنت، تبين أن الموقع قد أعلن عن التعرفة الجديدة، مفرداً لها نافذة متضمنة القرار الصادر بلا رقم أو تاريخ بصيغة pdf، وهو عبارة عن 95 صفحة، متضمنة تحديداً لأجور جميع الخدمات الطبية التشخيصية والعلاجية المقدمة للمرضى في المشفى، مع تحديد سعر وحدة الأعمال العلاجية، بمتغيراتها، وطبيعتها، والفئة المستهدفة منها، مع تحديد عدد الوحدات لكل خدمة مقدمة، وفيما يلي بعض الأمثلة:

ـ أجرة العيادة 500 ليرة.

ـ الاستشارة الطبية الاختصاصية الواحدة 700 ليرة.

ـ الاستشارة الطبية الاختصاصية الواحدة خارج أوقات الدوام 1200 ليرة.

ـ أجرة الفحص الدوري 9175 ليرة.

ـ سعر وحدة الأعمال العلاجية «الداخلية الجراحية» والتشخيصية لمرضى القسم الخاص، والمؤسسات، والتأمين الصحي، والجمعيات الأهلية بـ /700/ ليرة، وسعر الوحدة لمرضى الدرس بـ /375/ ليرة.

ـ سعر وحدة التصوير الشعاعي بكافة أشكاله، الحد الأعلى للمرضى الخارجيين، ومرضى القسم الخاص، والمؤسسات، والتأمين الصحي والجمعيات الأهلية بـ /900/ ليرة، والحد الأدنى لمرضى الدرس بـ /450/ ليرة.

ـ سعر الوحدة المخبرية بـ /250/ ليرة.

كما يشار إلى أن الحد الأدنى للخدمات المقدمة المقدرة بالوحدات حسب مضمون القرار، هو 0,25 وحدة تشمل بعض الخدمات المقدمة في شعبة المعالجة الفيزيائية للجلسة الواحدة، وصولاً إلى 400 وحدة لقاء تحليل مناعيات، زمرة نسيجية، تنميط متعدد بالاختبار عالي الوضوح، وبحد أعلى مقدراً بالوحدات وهو 9600 وحدة، لقاء إيداع جمع دم الحبل السري، وعينات دم الوالدة، مع الحفظ بالأزوت لمدة 15 عاماً.

كما يتبين أن سقف العمليات الجراحية، هو: 150 وحدة بمختلف شعب الجراحة، مع الأخذ بعين الاعتبار، أن عدد الوحدات لا يتضمن ثمن المواد المستخدمة في بعض الحالات، وغيرها من الإضافات الأخرى المرتبطة ببعض الخدمات كذلك الأمر.

والنتيجة، أن رفع التعرفة حسب تبويبات القرار أعلاه، الكثيرة والمتشعبة، ستكون وبالاً على المرضى وما في جيوبهم، وربما على حساب صحتهم، وخاصة ذوو الدخل المحدود وفقراء الحال، الذين من المفترض أن المشفى بغاياتها وأهدافها تقديم الخدمات العلاجية لهم، كونها مشفىً عاماً أولاً وآخراً، افتراضاً وإعلاناً.

رفع التعرفة حسب تبويبات القرار أعلاه الكثيرة والمتشعبة ستكون وبالاً على المرضى ومن جيوبهم وربما على حساب صحتهم وخاصة ذوي الدخل المحدود وفقراء الحال

حيثيات وتساؤلات

الملفت بمتن القرار الصادر عن وزارة التعليم العالي، والمعلن عبر الموقع الرسمي لمشفى الأسد الجامعي، هو: ما ورد بمقدمته من بعض الحيثيات التي تم الاستناد إليها، وهي:

ـ قرار مجلس إدارة مشفى الأسد الجامعي رقم 23 تاريخ 2014/4/16.

ـ موافقة وزارة التعليم العالي المؤرخة في 2017/1/26 على تعديل التعرفة الخاصة بالمشفى، بما يتماشى مع تعرفة وزارة الصحة الصادرة تاريخ 2004/12/15.

ـ قرار مجلس إدارة مشفى الأسد الجامعي رقم 55 تاريخ 2017/4/26.

أي، أن القرار بمضمونه وبحيثياته يعتبر قديم نسبياً، حيث يتبين أن طلب تعديل التعرفة كان استناداً للتعرفة الصادرة عن وزارة الصحة بعام 2014، كما يتبين أن موافقة الوزارة على هذا التعديل قد تأخرت حتى مطلع عام 2017، ليأتي أخيراً موعد تنفيذ مضمون رفع التعرفة بموجب القرار والإعلان عنه في شهر شباط من هذا العام، الأمر الذي يؤكد ما ورد في البيان الصادر عن المشفى، من أن القرار عمره الزمني يقارب أربعة أعوام، وقد جرى نشره مؤخراً بعد موافقة وزارة المالية على ذلك.

أما لماذا التأخر بالموافقة؟ وما هي المتغيرات الجديدة الطارئة التي دعت المالية للموافقة على النشر الآن؟ ولماذا لم تتم زيادة الاعتمادات المخصصة للمشفى منذ عام 2010 وحتى الآن رغم متغيرات التكاليف كلها؟ وغيرها الكثير من الأسئلة المشروعة الأخرى، والتي ستبقى معلقة برسم المعنيين في الحكومة ووزارتي المالية والتعليم العالي، على ما يبدو!

خصخصة مستترة

ما من شك، أن سياسة تخفيض الدعم الجارية على منشآت قطاع الدولة الصحي، تشق طريقها تباعاً ورويداً، والقرار الأخير ربما يعتبر واحداً من تجليات هذه السياسة المستمرة في هذا القطاع الهام، على حساب مصلحة المواطنين عموماً والمفقرين وصحتهم خصوصاً، كما على حساب المصلحة الوطنية بالاجمال، وهي نتيجة مباشرة لمجمل السياسات الليبرالية المتبعة من الحكومات المتعاقبة، دون توقف، منذ عقود وحتى الآن، والتي طالت قطاعات الدولة كافة دون استثناء، بما يتماشى مع مصالح كبار المستثمرين والناهبين والفاسدين، والتي تنحو بالمحصلة باتجاه المزيد من الخصخصة في الكثير من القطاعات، إما بشكل مستتر غير مباشر كحال القطاع الصحي والتعليمي وسواهما، أو بشكل مباشر كحال قطاع الاتصالات.

ولعل ما تبقى بعد كل ما سبق، هو: رصد الانعكاسات السلبية الكبيرة لمضمون القرار أعلاه على مرضى القسم الخاص، بالإضافة لمرضى المؤسسات والجمعيات الأهلية، والمؤمن عليهم صحياً في مشفى الأسد الجامعي، باعتبارهم الفئة المستهدفة من رفع التعرفة الواردة في متنه، وهؤلاء شريحة واسعة من المواطنين، الذين سيتضررون بشكل كبير من كل بد، على حساب صحتهم ومعيشتهم، والمزيد من استنزافهم وإفقارهم.

تبيعو على وضعو!؟

إفرازات الأزمة التي مرت بها محافظة دير الزور ما تزال تتفاقم وتتجلى بأشكال وألوان وموجات متعددة، فهي كالحرباء تتلون مع كل ظرف ولحظة، من قبل التجار وحماتهم من الفجار والفاسدين، فبعد فكّ الحصار عن أحياء دير الزور وتحريرها مع ريفها من ربقة التنظيم الفاشي داعش، ازدهرت موجة التعفيش، وبعد انحسارها، جاءت موجة التنحيس، وآخر موجة ومؤكد لن تكون الأخيرة، طالما بقيت السياسات والممارسات نفسها هي: موجة شراء العقارات بتراب المصاري!

■ مراسلك قاسيون - دير الزور

خلال السنوات الأولى من عمر الأزمة ومع استمراريتها، ازدهرت تجارة العقارات، وذلك من قبل تجار الأزمة الذين كانوا متسترين، ممن نهبوا ثروات الوطن والأهالي، وخاصةً النفط، وكذلك من قبل الفاسدين الذين استغلوا مناصبهم وسلطتهم من مدراء ومحاسبين، أو البعض ممن حملوا السلاح باسم الدفاع عن الوطن، وذلك لغسل أموالهم التي نهبوها، عبر شراء العقارات، وأدى ذلك إلى ارتفاع أسعارها أضعافاً سواء في دير الزور، أو في المحافظات الأخرى التي انتقلوا إليها، حيث ارتفعت الأسعار بين خمسة أضعاف وعشرة أضعاف، فالبيت الذي كانت قيمته لا تتعدى المليون أصبح بعشرة، والأمثلة كثيرة في حيي الجورة والقصور

تبيعوا على وضعو!

انتشرت مؤخراً في الأحياء المحررة في دير الزور مجموعات من تجار العقارات، تتجول في الشوارع، وتلتقي مع الأهالي الذين عادوا إلى أحيائهم وبيوتهم لتفقدها، وتقوم هذه المجموعات باستغلال أوضاع الأهالي وحاجتهم للمال سواء للمعيشة، أو للحصول على سكن ومأوى، في مناطق تهجيرهم، وخاصةً أصحاب المنازل المدمرة والمحروقة، والذين فقدوا وثائق ملكيتهم للعقارات التي احترقت مع العقار والعفش، وأيضاً عدم توفر العمالة اللازمة ومواد البناء والكساء، وأسعارها الخيالية التي تفوق قدراتهم، حيث يبادرهم التجار بسؤال: «تبيعو على وضعوا»؟ وهذا يعني شراءه بأبخس الأثمان، دون تقدير أو شعور بمعاناة وألم الناس. ويتم هذا علناً، ولا يستطيع أحد التدخل لمنع هذه الظاهرة، والبعض الآخر يبرر ذلك، بأن التجارة حلال، و«الله بارك في التجارة». هكذا بكل بساطة تتم المتاجرة بأرواح الناس وآلامهم ومعاناتهم، فالمواطن الذي تدمر بيته وحرق، وليست لديه القدرة على إعادة بنائه أو ترميمه، يجد نفسه مرغماً على بيعه، ولو بثمن بخس، فماذا سيفعل أمام خيار محدود.. وماذا سيفعل ببيت مهدم ومحروق!؟

موجة أسعار جديدة!

بعد فك الحصار على حيي الجورة والقصور، ودخول المواد الغذائية انخفضت الأسعار، إلى مستوى أدنى قليلاً من الأسعار في المحافظات والمناطق الآمنة، بعد أن كان معدل معيشة أسرة من خمسة أشخاص حوالي 417 ألف ليرة، وهو أعلى من المعيشة في نيويورك كما بينت قاسيون من خلال مؤشرها الربعي عن معيشة الأسرة السورية في الربع الأول من العام الماضي..

جملة المبالغ أعلاه بغض النظر عن حجم كل منها والتفصيلات المتعلقة بها عند الاستحقاق فهي سوف تستوفى بالنتيجة من جيوبنا جميعاً

ثم انخفضت الأسعار مرةً أخرى بعد تحرير ريف المدينة من داعش، نتيجة التعفيش الذي طال كل شيء، ومنها المواد الغذائية التي كانت في المستودعات والمحلات، أو الموجودة في المنازل كمونة سنوية، وطالت أيضاً الحيوانات من جمال وأبقار وأغنام، وطيور كالدجاج، وبيعت بأرخص الأثمان، فوصل سعر كيلو غرام لحم الغنم 2500 ليرة والعجل 2000 ليرة.

اليوم، تشهد الأحياء السكنية موجةً جديدة من ارتفاعات الأسعار، بعد انحسار التعفيش، وانتهاء المواد الغذائية المعفشة، ومع القرار القاضي بإعادة عشرات الآلاف من العاملين في الدولة مع أسرهم، وهذا ما سبب هذه الموجة، مع اختناقات كبيرة في الخبز والمياه والمواصلات، وارتفاع وفلتان في أسعارها، وكذلك ارتفاعاً بأجور السكن، وبات المواطن المسكين كالكرة تتقاذفه قرارات الحكومة والمسؤولين، والتهديد بالعقوبات والفصل والملاحقة القضائية، والحرمان من الرواتب والأجور، وحتى من عاد منهم فإلى غاية صدور هذا العدد لم يقبضوا رواتبهم، رغم مرور حوالي شهر ونصف على عودتهم، والحكومة لا تبالي، بل إن بعض وسائل الإعلام تمارس تزييف الواقع بالاشتراك مع بعض مسؤولي المحافظة والوزراء والحكومة.

وكما قال أحد المواطنين: ألاقيها منين ولا منين، من المسؤولين والوزراء والحكومة، أم من التجار.. وتلاحقني صرخات الأولاد الصغار من البرد والجوع.!؟

المشي أوفر!

قرار جديد صدر عن وزارة النقل مؤخراً، حدد بموجبه ما يسمى «مساهمة الصناديق المشتركة لخطوط السير»، وهي المبالغ المستوفاة عند الحصول على الموافقات اللازمة لتسجيل مركبة نقل الركاب لأول مرة، للعمل في النقل الداخلي، أو لتغيير الخط ضمن المحافظة أو بين المحافظات، أو للسفر لمرة واحدة خارج القطر.

■ عادل ابراهيم

وقد تضمن القرار، حسب ما تم تداوله عبر وسائل الإعلام، مجموعة من المبالغ الواجب استيفائها لقاء بعض المعاملات الخاصة بمركبات النقل حسب التالي:

تفصيلات الرسوم

«500» ليرة سورية عن كل سيارة أو ميكروباص أو باص في الشهر الواحد يستوفى عند إجراء أية معاملة باستثناء كشف الاطلاع.

«5000» ليرة عند الحصول على موافقة تسجيل مركبة لنقل الركاب لأول مرة للعمل في النقل الداخلي، أو موافقة تغيير خط المركبة ضمن المحافظة الواحدة، وتعتبر محافظتا دمشق وريفها محافظة واحدة.

«10000» ليرة عند الحصول على موافقة تسجيل مركبة لنقل الركاب بين المحافظات لأول مرة، أو موافقة تغيير خط مركبة من محافظة إلى محافظة أخرى.

«25000» ليرة عند الحصول على موافقة تسجيل مركبة لنقل الركاب إلى خارج القطر لأول مرة، أو موافقة تغيير خط المركبة من خط خارجي إلى خط خارجي آخر، وهذا المبلغ ينطبق أيضاً عند الحصول على موافقة النقل في موسم الحج.

«5000» ليرة عند الحصول على موافقة لسفرة واحدة، لأية مركبة عامة لنقل الركاب إلى خارج القطر.

«500» ليرة عند تقديم الطلب للموافقات التي يستوفى بموجبها مبالغ «5000–10000» ليرة.

«1000» ليرة للموافقات التي يستوفى بموجبها مبلغ «25000» ليرة.

كما تضمن القرار مجموعة من المواد الأخرى، كما لم يغفل بأن الحسابات المفتوحة في مديريات النقل في المحافظات لهذه الغاية، يتم تحريكها من قبل الوزير، أو من يفوضه، مع جواز منح مكافآت لمن يساهم في تطوير ورفع الأداء في مديريات النقل، من وفورات لجان نقل الركاب المشترك المودعة لحساب اللجان، بعد اقتراح مدير النقل المختص وموافقة وزير النقل.

من جيوبنا وعلى حساب معيشتنا قد يقول قائل: وما يعنينا من هذا السرد الطويل كله لمفردات القرار وحيثياته؟

ولعل الإجابة جد بسيطة، وهي: أن هذه المبالغ كلها، التي تم سردها تتعلق بخدمات نقل الركاب التي تعمل عليها الوسائط المختلفة «سيارة أو ميكروباص أو باص»، سواء الداخلي منها ضمن المحافظة الواحدة، أو بين المحافظات، وحتى لتلك التي تعمل على الخطوط الخارجية.

بمعنى أكثر وضوحاً، فإن جملة المبالغ أعلاه، بغض النظر عن حجم كل منها، والتفصيلات المتعلقة بها عند الاستحقاق، فهي سوف تستوفى بالنتيجة من جيوبنا جميعاً، أو بالأحرى من جيوب المفقرين الذين لا يملكون وسائل نقلهم الخاصة، أي وبكل بساطة، هي مزيد من الاستنزاف لمعيشتنا المستنزفة أصلاً.

وفوق ذلك كله، هناك تشجيع بمتن القرار على صيغة مكافآت من أجل المزيد من تأمين العائدات للصناديق المشتركة أعلاه، ومن جيوبنا بالمحصلة.

ولعل الاعلان مؤخراً عن رفع تسعيرة 1000 خط نقل في ريف دمشق، هو أحد المؤشرات العملية التنفيذية المرتبطة بشكل أو بآخر بالقرار أعلاه، و»الحبل ع الجرار»!.

ومن حيث علمنا أم لم نعلم، استغربنا أم تذمرنا، أو اعترضنا، فإن رياضة المشي ستصبح قدراً مفروضاً على المواطنين في نهاية المطاف على ما يبدو، كونها الأوفر.

تكريس الطبقية في التعلم؟

تتفشى ظاهرتا الدروس الخصوصية ودورات التقوية، بالإضافة للمدارس والمعاهد الخاصة، على هامش نظام التعليم الرسمي يوماً بعد آخر، حيث لم تعد تقتصر هذه الظواهر على مستوى طلاب شهادتي التعليم الأساسي والثانوي، وكأنها قدر لا فكاك منه، من أجل تحسين قدراتهم وإمكاناتهم، بل تعدتها إلى طلاب الصفوف الانتقالية في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي.

■ نوار الدمشقي

ففي إحدى مدارس دمشق، الحلقة الأولى من التعليم الأساسي، تم الإعلان عن إقامة دورة تقوية للطلاب المقصرين في الصف الخامس بمواد «الرياضيات_ عربي_ علوم_ انكليزي» لمدة شهرين تقريباً، وذلك بعد أوقات الدوام، ولثلاثة أيام في الأسبوع، وبرسم مقداره 3000 ليرة. وهذا الإعلان كان عبارة عن قصاصة ورقية موجهة لذوي الطلاب الراغبين بتسجيل أبنائهم، لمراجعة إدارة المدرسة، أو إرسال الرسم مع التلميذ للتسجيل في هذه الدورة.

ملاحظات

الإعلان المدرسي أعلاه، هو مثال عما آل إليه حال نظام التعليم الرسمي، سواء على مستوى إدارة العملية التعليمية، أو على مستوى الطلاب وذويهم، حيث يمكن أن نستخلص منه الملاحظات التالية:

ـ تلمس وجود تقصير وتراجع لدى بعض الطلاب في المواد المعلن عن دورة التقوية بها.

ـ الاعتراف الرسمي بالتقصير والتراجع، وهذا الاعتراف لم يقتصر على إدارة المدرسة، بل متضمن اعتراف من قبل مديرية التربية في دمشق، كون مثل هذه الدورات لا تقام إلا بموافقتها.

ـ توفر الإمكانية لتسخير إمكانات المدرسة خارج أوقات الدوام لهذه الغاية.

ـ تغطية جزء من نفقات هذه الدورة على حساب ذوي الطلاب، ممثلة بالرسم المقرر لها.

سالب وموجب

رؤية إيجابية للإعلان، مع الملاحظات أعلاه، لا بد أنها تشير إلى اهتمام إدارة المدرسة بطلابها، وربما تكون هذه الآلية فيها نوع من المنافسة مع الدروس الخصوصية، التي قد يتكبد لقاءها ذوو الطلاب مبالغ طائلة، من أجل تحسين مستوى أبنائهم وتقويتهم بهذه المواد.

لكن في المقابل، إنها تشير إلى الكثير من نقاط الضعف في نظام التعليم الرسمي، وكمثال حي على ذلك من المدرسة نفسها، هو: عدم توفر مدرسين للغة الإنكليزية كافيين لتغطية المنهاج المقرر، حيث غابت هذه المادة عن بعض الصفوف، اعتباراً من بداية الفصل الدراسي الثاني، الأمر الذي كان مثار استغراب من الطلاب وذويهم، فكيف يغيب المدرس عن الحصص المقررة خلال الدوام الرسمي، في حين تتوفر الإمكانية لحضوره خلال دورات التقوية خارج أوقات الدوام؟!

الجواب، ربما بسيط، وهو: أن عدد مدرسي اللغة الإنكليزية في المدرسة المعنية غير كاف لتغطية المناهج المقررة لجميع الصفوف، وهي مسؤولية مشتركة تتحملها إدارة المدرسة ومديرية التربية معاً، بالإضافة لوزارة التربية طبعاً ومن كل بد، وموضوعة تقصير الطلاب بناءً عليه، في هذه المادة، تعتبر في غير محلها.

بعض الأسباب

في العمق من ظواهر الدروس الخصوصية، ودورات التقوية، التي أصبحت جزءاً من العملية التعليمية، كنموذج موازٍ ومنافس لنظام التعليم الرسمي، تجاوزت حاجة طلاب الشهادتين، وتجذرت على مستوى حاجة طلاب الصفوف الانتقالية في مرحلة التعليم الأساسي، نتوقف عند بعض الملاحظات التي ربما كانت بعض الأسباب لهذه المنافسة والموازاة، على حساب الطلاب وذويهم أولاً، كما على حساب نظام التعليم الرسمي نفسه ثانياً، وأهماً:

ـ نقص الكادر التدريسي، وخاصة على مستوى المواد التخصصية.

ـ المناهج وعدم توائهما مع مقدرات وإمكانات الطلاب من طرف، ومع إمكانات ومقدرات بعض المدرسين من طرف آخر، حيث يعتبر بعضها مكثفاً لدرجة عدم كفاية الحصص المقررة لها.

ـ زيادة أعداد الطلاب في الشعب الصفية، الأمر الذي يحد من إمكانية الضبط الكافي، من أجل القيام بمهمة التدريس على أكمل وجه، ناهيك عن صرف الجهود الإضافية تجاه المقصرين منهم، بل وحتى من إمكانية تحديد مستواهم الحقيقي.

ـ تدني أجور المعلمين واضطرارهم للبحث عن موارد إضافية لتغطية متطلبات معيشتهم، تتمثل بالدروس الخصوصية، أو بدورات التقوية، أو بلجوئهم للمدارس والمعاهد الخاصة، وطبعاً جزء هام من ذلك يكون على حساب أدائهم في التعليم الرسمي.

سياسات ومصالح

في مطلق الأحوال، فإن الملاحظات مع بعض الأسباب أعلاه، التي جعلت من الدروس الخصوصية ودورات التقوية، وكأنها من ضرورات ومكملات العملية التعليمية، حتى على مستوى الصفوف الانتقالية، في مرحلة التعليم الأساسي، تفسح المجال لإعادة التأكيد، على أن السياسة التعليمية المعمول بها بحاجة لإعادة النظر بها جملة وتفصيلاً.

فمشكلة التعليم الرسمي لا تقتصر على المناهج كما يحلو للبعض أن يسوقها، على الرغم من أهمية وضرورة هذا الجانب في العملية التعليمية، بل هي أعمق من ذلك بكثير.

ولعلنا لا نبالغ بالقول: أن الاستمرار بهذه السياسة لا يصب إلا باتجاه تعزيز مواقع هذا النمط من التعليم الموازي الخاص، سواء بمسمى الدروس الخصوصية، أو بدورات التقوية، أو بالمدارس والمعاهد الخاصة، وجميع هذه البنى الموازية والمنافسة للتعليم الرسمي، غايتها الأساسية استثمارية ربحية بحتة، بغض النظر عما تغلف نفسها به بأنها لمصلحة الطلاب.

والنتيجة، هي: المزيد من الترهل والتراجع بالعملية التعليمية الرسمية، على حساب الطلاب ورغباتهم وطموحهم المشروع، كما على حساب ذويهم ومتطلبات معيشتهم، لقاء تكبدهم المبالغ الطائلة سنوياً على أبنائهم، بالإضافة لكونها على حساب المصلحة الوطنية عموماً، حيث يتعمق الفرز الطبقي من خلال العملية التعليمية وفقاً للسياسات المتبعة.

فأصحاب الثروة من المليئين من ذوي الطلاب، هم القادرون على مواكبة هذا الشكل من المنافسة المشرعة الأبواب على المستوى التعليمي، في حين يعجز أبناء فقراء الحال عن مواكبتها، وكأن قدرهم المزيد من التجهيل والإفقار والتهميش، مع كل ما يتبع ذلك من آثار سلبية على كافة مناحي الحياة، الاجتماعية والاقتصادية، بل والسياسية.

وربما لا داعي لطرح السؤال: لمصلحة من الاستمرار بهذه السياسات؟ فهي لا تصب إلا في مصلحة أصحاب الأرباح، على حساب البقية المبقية من المواطنين، كما على حساب الوطن كنتيجة وخلاصة ومآل!

أصحاب الثروة من ذوي الطلاب هم القادرين على مواكبة المنافسة مشرعة الأبواب على المستوى التعليمي في حين يعجز أبناء فقراء الحال عن مواكبتها

فرز طبقي اعتبارا من رياض الأطفال

ما يؤكد هذا التوجه في السياسات التعليمية المتبعة، عبر المزيد من تكريس الفرز الطبقي على المستوى التعليمي، هو: ما رشح عن ورشة العمل التي أقامها المركز الوطني لتطوير المناهج التربوية بتاريخ 2018/2/8، بحضور عدد من مدراء رياض الأطفال الخاصة في دمشق وريف دمشق، لمناقشة آلية تأسيس برامج تربوية منزلية للأطفال قبل سن المدرسة، حسب الصفحة الرسمية للمركز، حيث ورد التالي:

«تضم رياض الأطفال في سورية عدداً قليلاً من أطفال هذه المرحلة، ما يجعل التباين كبيراً بينهم وبين زملائهم الذين لم يمروا بمرحلة رياض الأطفال، وهذا ما يستدعي إعداد برامج بديلة، يمكن للأهل العودة إليها في منازلهم لسد الهوة الكبيرة التي يمكن أن تكون بين أبنائهم، الذين لم يتمكنوا من الالتحاق برياض الأطفال قبل دخول المدرسة، والذين تدربوا على الخبرات المختلفة في الرياض».... «وقد قدم مدير المركز عرضاً شرح فيه أهمية مرحلة ما قبل المدرسة في تكوين شخصية الأطفال وإمكانياتهم ومهاراتهم، وضرورة مواكبة التقدم العالمي في مرحلة الطفولة المبكرة»... «وجرى التأكيد في نهاية الورشة على استمرار التعاون بين المركز الوطني لتطوير المناهج التربوية والرياض الخاصة والعامة، لإغناء برامج التعلّم المبكّر».

ما رشح أعلاه يوضح النقاط التالية

ـ المناهج المقررة للصف الأول تأخذ بعين الاعتبار وجود مراحل التعلم المبكر لدى الأطفال.

ـ عدد رياض الأطفال قليل، وخاصة العام منها، وبالتالي فإن عدداً قليلاً من الأطفال هم المستفيدون من مرحلة التعلم المبكرة.

ـ وجود هوة بين الأطفال، بين من مر بمرحلة رياض الأطفال، ومن لم يمر منهم بهذه المرحلة.

ـ ضرورة إعداد برامج بديلة يمكن للأهل العودة إليها في منازلهم، لسد الهوة.

بمعنى آخر، واعتباراً من الصف الأول بمرحلة التعليم الأساسي، هناك فجوة تعلمية ذات محتوى طبقي بين التلاميذ، فرياض الأطفال مرتفعة الأسعار، وهي حكر على من يملك المقدرة المالية من الأثرياء غالباً، ما يعني اتساع تلك الفجوة التي يتم الحديث عنها تباعاً، خاصة بسبب عدم تمكن ذوي الطلاب من فقراء الحال من مواكبة زملائهم من المحظيين بثراء ذويهم.

فهل من بؤس في السياسات التعليمية الرسمية على مستوى المناهج وغيرها أكثر من ذلك؟

وهل من طبقية أوضح وأقبح من تلك السياسات؟

هبطت مؤشرات الأسهم الأمريكية في يوم الاثنين السادس من شباط الحالي بنسب تراوحت بين 3.8- 4.6% من القيم السوقية لأسهم الشركات بيوم واحد، وبلغت الخسارات مقداراً يساوي كل الأرباح المحققة خلال فورة العام الحالي 2018 السابقة... ولا زال الجميع يتساءل بحذر: هل هذا «الاثنين أسود»، وفاتحة لموجة جديدة من الأزمة المالية، أم أنه مجرد عملية تصحيح السوق لأسعارها؟!

تريليون دولار خسرتها الشركات الأمريكية... وربحها الفيدرالي!

سجلت الأيام الخمسة الأولى من شهر شباط خسارة الشركات الأمريكية لـ 1 تريليون دولار من قيمتها السوقية. حيث كانت خسارة مؤشر داو جونز الأمريكي بالقيم المطلقة هي الأكبر في تاريخه ككل، وكانت الخسارة أشد وقعاً على الشركات التي امتلكت سجلات قياسية في القيم السوقية لأسهمها مثل: بيكشاير، ويلز فارغو، غوغل، إكسون موبايل، مايكروسوفت آبّل وغيرها من الشركات المدرجة في الأسواق الأمريكية الثلاث الرئيسية، حيث أن كلاً من الشركات الكبرى المذكورة خسرت 30 مليار دولار على الأقل، وفي يوم الاثنين فقط.

■ ليلى نصر

السوق منتفخة وخسرت غنائمها

أما حول خسارة الأشخاص فقد كانت أسماء أثرياء العالم هي الأبرز بين الخاسرين، فال 5500 الأغنى عالمياً الذين تعدهم قوائم مجلة فوربس العالمية، قد خسروا في يوم واحد 114 مليار دولار. خسر وارن بافت 5,1 مليار دولار، ومارك زوكربرغ 3,6 مليار دولار، وبيل غيتس 2,25 مليار دولار في هذا اليوم. انتقلت عمليات الهبوط في قيم السوق في اليوم التالي، إلى الأسواق الآسيوية، فشهد يوم الثلاثاء 7 شباط هبوطاً في المؤشرات اليابانية الأساسية: نيكاي الذي يضم 225 شركة خسر في يوم واحد 5,5% من قيمته السوقية، وتوبيكس الياباني هبط بأكثر من 5%، وهونغ كونغ بأكثر من 4%، وكذلك كانت خسارات المؤشرات الأوروبية، والمؤشر الروسي.

أما حول السؤال: هل ستكون هذه الانخفاضات مجرد تعديل، أو بداية أزمة مستمرة في سوق الأسهم، وأزمة مالية عالمية... فالإجابات متباينة، ولكن المؤشرات الأولى للأزمة المالية العالمية عام 2007 سميت في حينه بعمليات تعديل في أسعار المشتقات الأمريكية، والجميع يفهم أنه عقب الرعد ستأتي عاصفة رعدية. وهذا ما حصل حينها حيث أتت العاصفة المالية لتستمر حوالي عامين، وتتسع إلى جميع دول العالم. وخسرت أسواق الأسهم المالية حينها 46% وقرابة نصف قيمها السوقية المضخمة...

في نهاية عام 2017 يقدر الخبراء، بأن القيم السوقية لأسواق الأسهم العالمية قد تجاوزت 100 تريليون دولار، وهي بذلك أعلى من أعلى قيمة للمؤشر في عام 2008. والآن إذا تكرر سيناريو الأزمة الماضية حرفياً ودون اتساع فإن الخسارة تقارب 50 تريليون دولار. أي ما يقارب ثلثي قيمة الناتج الإجمالي العالمي.

من الواضح، أن سوق الأسهم الأمريكية منتفخة وفقاعية بشكل غير مسبوق، فالمستويات المرتفعة لمؤشرات الأسواق، ولقيم أسهم الشركات لا تتطابق أبداً مع الأرباح، فعملياً إذا ما وزعت فعلياً الأرباح على كل المساهمين في الشركات المدرجة في الأسواق الأمريكية الأساسية، فإن عوائد الأسهم لا تتجاوز 4–5%، وتحديداً في أسعار أسهم شركات التكنولوجيا الكبرى المتضخمة إلى حد بعيد.

من أسهم الشركات للفيدرالي الأمريكي

الجميع يربط بين انخفاض الأسهم، وتوقعات ارتفاع السندات الرسمية، أي سندات الخزانة الأمريكية. فعملياً منذ بداية شباط أصدرت وزارة التجارة الأمريكية إحصائيات شديدة التفاؤل حول الاقتصاد الأمريكي للشهر الأول من 2018 مشيرة إلى أن الاقتصاد الأمريكي سيخلق أكثر من 200 ألف فرصة عمل، وهذا أكثر من المتوقع، ومعلنة أن خطر الركود التضخمي قد زال، وكل هذا يقرأه المستثمرون بأنه إعلان بأن الوقت مناسب ليلتزم البنك الفيدرالي الأمريكي بوعوده، وذلك برفع أسعار الفائدة الأساسية. وسيؤدي رفع أسعار الفائدة إلى ارتفاع عوائد سندات الخزانة الأمريكية. وفي نهاية العام يتوقع الخبراء بأن تصل عوائدها إلى 2,5%.

وهذه السندات لا تزال تعتبر الأوراق المالية الأقل خطراً عالمياً، وبالمقارنة بين مخاطرها القليلة، ومخاطر أسهم الشركات التي تتدهور، فإنها ستكون أعلى عائدية، وتحديداً مع رفع أسعار الفائدة، ومع توجه إدارة ترامب إلى زيادة عجز الموازنة في هذا العام، أي: زيادة إصدار السندات. ما يعني بأن المستثمرين ينتقلون من سوق الأسهم إلى سوق سندات الدين الأمريكية، ما سيرفع من قيمة هذه الأوراق المالية، التي يملكها ويصدرها نخبة أثرياء العالم المساهمين في الفيدرالي الأمريكي، والتي تلتزم بدفعها وسدادها وحماية قيمتها الحكومة الأمريكية، التي تستدين من مستثمري العالم.

يوم الاثنين الأسود يعبر عن نهاية مرحلة المال السهل عندما تدفقت الأموال من الفيدرالي الأمريكي ومن البنوك المركزية الأساسية في الاتحاد الأوروبي واليابان بفائدة صفرية

لقد ترافق يوم الاثنين الأسود المذكور، مع اليوم الأول للحاكم الجديد للفيدرالي الأمريكي جيرمي باول، ومع استباق استلامه لمنصبه بإصدار الحكومة الأمريكية للإحصائيات الاقتصادية المتفائلة، التي وبغض النظر عن مدى اقتناع السوق بها، إلا أنها إشارة: «بأننا ماضون في ما نسعى إليه» أي: رفع أسعار الفائدة، وتوجيه أنظار أموال العالم بشكل أساسي نحو السندات الأمريكية، حتى لو كان الثمن هو تداعيات كبرى على سوق الأسهم العالمية.

هل السندات محمية 100%؟!

إن يوم الاثنين الأسود المذكور، يعبر عن نهاية مرحلة المال السهل عندما تدفقت الأموال من الفيدرالي الأمريكي، ومن البنوك المركزية الأساسية في الاتحاد الأوروبي واليابان بفائدة صفرية، وأحدثت فورة كبرى، وعملية تجميع مالي هائلة في الأسواق المالية، وتحديداً أسهم الشركات الكبرى، والآن تبدأ عملية الاسترداد، أو إعادة التوجيه، التي ستؤدي إلى مزيد من التمركز في الثروات، حيث أن الأزمة في سوق الأسهم وخسارات الشركات ستتحول إلى انتعاش لمالكي المال الفعليين في الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي...

إن هذه العملية تعتمد على ثقة مطلقة بسندات الخزينة الأمريكية، على اعتبارها معصومة عن المخاطر، ولكن الظرف اليوم مختلف عن عام 2008 فالسندات الأمريكية ليست محصنة 100%، فأولاً: الولايات المتحدة الحامي الأساسي لقيمة هذه السندات لم تعد مطلقة القوة الاقتصادية والعسكرية، بل تواجه منافسة حادة في الميدانين. حيث أصبح الدين الأمريكي الإجمالي أربعة أضعاف الناتج المحلي. وأصبح تضييق دائرة تداول الدولار أمراً عملياً مطروحاً على جدول العمل الصيني بالدرجة الأولى، وتقليص تداول الدولار، هو: تقليص لموثوقية وعوائد سندات الخزينة. يضاف إلى هذا ما يشاع من احتمالات أن يرد حائزو السندات الأمريكية مثل: الصينيون على رفع أسعار الفائدة رداً قاسياً، فهم يملكون كتلة من السندات الأمريكية تبلغ 1 تريليون دولار، ويستطيعون بيع جزء منها، أن يغيروا الاتجاه المالي المذكور، وقد بدأوا عملياً بإعادة تقييم هذه السندات، وخفضوا تصنيفها من A– إلى BBB+ حيث لم تعد في التصنيفات الصينية الأوراق المالية الأكثر أمناً وموثوقية.

■ *عن مقال لفالنتين كاتاسانوف: اثنين أسود أم تصحيح اعتيادي للأسواق؟

المعركة المالية، هي: معركة عالمية اقتصادية سياسية، وتوازنات القوى فيها أيضاً موزعة، وإمكانية الإيلام والرد مفتوحة لدى الطرفين، ولكن لا تزال المنظومة الغربية في هذا الموضع تمتلك زمام حركة ومبادرة أعلى، إلا أن هدفها أصبح تجنب الخسائر الأكبر، واستباق الأزمات والتعامل مع الأمر الواقع الجديد... إن إيقاد أزمة مالية في سوق الأسهم العالمية، قد يؤدي إلى خسارات كبرى عالمية للأسواق والشركات عبر العالم، وهذه الخسائر قد تتحول إلى مرابح للسندات الأمريكية. ولكن هذا لا يعني بأن السندات الأمريكية في مأمن، بل كل خطوة مؤلمة ستستتبع بردود مؤلمة، أقلها تخفيض الصين لقيمة السندات الأمريكية، وتسريعها لفرض التداول بعملتها، وبالآليات والأوراق المالية البديلة...

أصدرت شركتا الاتصالات الخليوية «سيرتيل_ MTN» بياناتها المالية عن الربع الثالث لعام 2017، قاسيون تقدم قراءة لأهم مؤشرات الأعمال في القطاع.

الاتصالات في الأشهر التسعة الأول من 2017

%30

تبلغ حصة الدولة من الإيرادات مقدار 53 مليار ليرة، ونسبة 30% ستنخفض في عام 2018 إلى نسبة 20%. بينما كان من المفترض أن تعود كل الإيرادات للدولة.

%4

تبلغ حصة الرواتب والأجور من إجمالي إيرادات شركة سيريتل نسبة 4% ما مقداره 3,5 مليار ليرة، بينما حصة اثنان من أعضاء مجلس الإدارة تبلغ 15% ومبلغ 13 مليار ليرة.

%72

زادت موجودات شركتي الاتصالات في 9-2017 بما يقارب ثلاثة أرباع قيمتها في 9-2016 وبمقدار زيادة قارب: 126 مليار ليرة.

%26

زادت إيرادات شركتي الاتصالات في 9-2017 بما يزيد عن ربع قيمتها في 9-2016 وبمقدار زيادة يقارب: 37 مليار ليرة.

■ سامر سلامة

يعتبر 2017 العام الثالث بعد ترخيص الشركتين، بموجب العقد الموقع عام 2014، بعد انتهاء مدة العقد القديم، الذي كان ينص على عودة ملكية الشركتين للدولة في عام 2016، بينما وفق العقد الجديد تنخفض حصة الدولة في 2016 إلى 30% من الإيرادات، ثم تنخفض مجدداً منذ عام 2018 إلى 20% حتى عام 2034.

الموجودات والإيرادات تزداد

بلغ إجمالي موجودات الشركتين 297 مليار ليرة، حتى نهاية أيلول 2017، بزيادة عن الفترة ذاتها في عام 2016 بمقدار: 124 مليار ليرة وبنسبة زيادة 72%.

أما إجمالي الإيرادات المحققة، فقد بلغت 178,7 مليار ليرة موزعة: 121,4 مليار ليرة حصة سيرتيل، 57,3 مليار ليرة حصةMTN . الزيادة في إجمالي الإيرادات المحققة عن الفترة ذاتها من عام 2016 بلغت: 37 مليار ليرة وبنسبة زيادة 26%، حيث تتوزع هذه الإيرادات بين الدولة ومالكي الشركتين، وفق الآتي:

53,4 مليار ليرة: حصة الدولة من الإيرادات بنسبة 30%.

124 مليار ليرة: حصة الشركتين، 84 مليار سيرتيل، 40 مليار MTN.

الأرباح مقابل الضرائب

معدل ضريبة الأرباح المفروضة على شركتي الاتصالات يبلغ 14% باعتبارها شركات مساهمة، أي أن نسبة الضريبة المدفوعة أقل من نسبة ضريبة دخل الأجور! وهو أقل معدل ضريبي تخضع له الشركات المساهمة في سورية والمنطقة.

إجمالي الربح المحقق في الشركتين مع نهاية أيلول 2017 بلغ حوالي 35 مليار ليرة، قابلها حوالي 5,8 مليار ليرة. ما يعني بأن مجمل الضرائب مع الرسوم المختلفة كضريبة إعادة الإعمار، ورسوم الإدارة المحلية، جميعها لا تشكل إلا نسبة 16% من الربح المحقق في الشركتين.

وقد ازدادت الأرباح في شركة سيريتل بنسبة 37,5%، بينما ازدادت الضريبة بنسبة 37% فقط. أما بالنسبة لشركة MTN فقد انخفضت الضرائب مع انخفاض الأرباح، ولكن بنسبة أكبر. حيث كان انخفاض الضرائب بنسبة 45,4%، بينما انخفضت الأرباح بنسبة 24% بين 2017– 2016. ويعود انخفاض الضريبة إلى انخفاض الأرباح من 7 مليار ليرة في 2016 إلى 5,3 مليار ليرة في 2017، الذي يعود بدوره إلى تخفيض إجمالي الربح المحقق بمبلغ مقداره 1,2 مليار دولار، وناجم عن خسائر تغيرات سعر الصرف.

حصة أربعة مساهمين في شركتي الاتصالات تبلغ 19,5 مليار ليرة من الأرباح خلال تسعة أشهر وما يعادل 71 ألف أجر وسطي!

19.5 مليار حصة أربعة مساهمين

حققت الشركتان أرباحاً صافية بقيمة 29 مليار ليرة خلال الأشهر التسعة الأولى لعام 2017، سيرتيل 24,3 مليار ليرة، MTN 4,7 مليار ليرة. ويتقاسم هذه الأرباح كبار المساهمين في الشركتين:

MTN يتقاسم أرباح الشركة 20 مساهماً فقط. بينما 2 من المساهمين من أعضاء مجلس الإدارة يستحوذون على 97,47% من الأرباح الصافية وبقيمة 4,5 مليار ليرة يمثلان شركتين أجنبيتين: «تيلي انفست، وانفستكوم موبايل كومنيكشن».

شركة سيريتل: يتقاسم أرباح الشركة 6310 مساهم. بينما 2 من المساهمين من أعضاء مجلس الإدارة يستحوذون على 53,5% من الأرباح الصافية، وحصلوا على ما قيمته 13 مليار ليرة ربحاً صافياً في تسعة أشهر من 2017.

لتكون حصة المساهمين المذكورين: 19,5 مليار ليرة، على الرغم من الأرباح الخيالية التي تحققها الشركتان، فإن إجمالي عدد الموظفين في الشركتين لا يتجاوز 4277 موظف «تقرير الحوكمة 2016»، بينما هذه الأرباح التي يتقاسمها كبار المساهمين خلال 9 أشهر تعادل الأجر السنوي لـ أكثر من 71 ألف موظف وعامل على أساس وسطي الأجور 34 ألف ل.س شهرياً.

16,5% حصة الاتصالات من أجور السوريين

وفقاً لبيانات الشركتين، فإن عدد المشتركين يبلغ حوالي 14,2 مليون مشترك يحصلون على خدمات الاتصال والإنترنت، حصة سيرتيل 8,2 مليون مشترك، و6 مليون لدى MTN، أي أن حوالي 77,5% من السوريين يحصلون على خدمات الشركتين بناءً على تقدير منظمات الأمم المتحدة لعدد السكان الموجودين داخل سورية، أي وسطياً، نستطيع القول: أن كل أسرة سورية موجودة داخل سورية، ومكونة من خمسة أفراد، فإن أربعة منهم يمتلكون هواتف نقالة، ويحصلون على خدمات الشركتين، وواحد فقط لا يستهلك.

ومجموع ما سدده السوريون مقابل هذه الخدمات بلغ 178 مليار ليرة خلال 9 أشهر «يمثل إجمالي إيرادات الشركتين»، وتكون الحصة الشهرية 19,7 مليار ليرة، وبتوزيعه على عدد المشتركين، يكون وسطي ما يسدد الفرد لشركتي الاتصالات حوالي 1400 ل.س شهرياً، وبالتالي إجمالي التكلفة الشهرية التي تدفعها الأسرة السورية لصالح شركتي الخليوي تبلغ 5600 ل.س، وهو ما يعادل 16,5% من وسطي الأجور البالغ 34000 ل.س.

■ هوامش:

تقارير الإفصاح الشركات المساهمة– الاتصالات– الربع الثالث– هيئة الأوراق المالي

توزع إيرادات سيريتل خلال 9 أشهر 2017- %

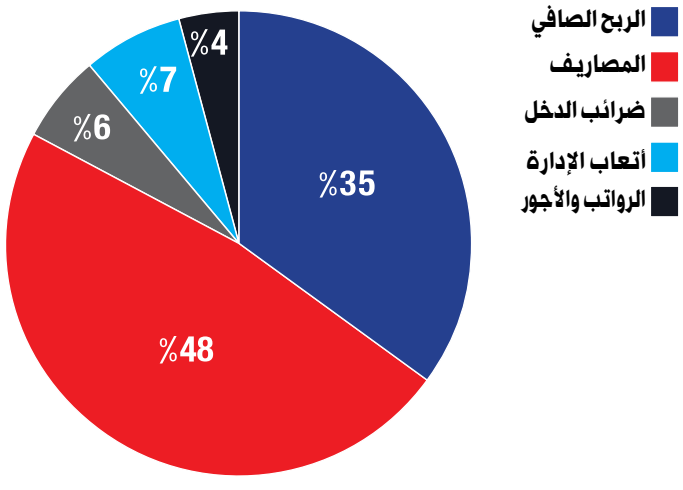

تحريك قروض السكن... لن يؤمن المأوى!

يتصدر الحديث عن قروض السكن، تصريحات بعض المصارف العامة، حيث بشّر المصرف العقاري السوريين بعودة قروض السكن الادخاري، وركزت مراسلات المصارف العامة على الإقراض الاستهلاكي السكني. وقبلها دفع المصرف المركزي نحو قروض استيراد السيارات، ثم عدل عن قراره... أما القروض الإنتاجية التي نالت نصيبها من التصريحات والتأكيدات، أيضاً لا تبدو على سلم الأولويات.

■ عشتار محمود

وعموماً تتسم عملية إعادة تحريك الإقراض بالحذر، وتسير بخطوات بطيئة، فالمحاذير جميعها لا زالت موجودة، ولكن دوافع تحريك الإقراض جميعها كانت ولا زالت مستحقة... فكيف يمكن التركيب بين الأمرين؟

توقفت عمليات الإقراض منذ عام 2012 تقريباً لعدة أسباب، أولها: سلسلة القروض المتعثرة، التي امتنع الجزء الأكبر من مقترضيها عن السداد، بعد أن حصلوا على تسهيلات مشبوهة، تورط فيها كبار المسؤولين الماليين والمصرفيين. وفي الأحوال كلها، فإن جزءاً من الامتناع عن الإقراض هو الظروف السياسية والأمنية، وبالتالي الاقتصادية التي كانت تجعل التعثر احتمالاً كبيراً، والإقراض مخاطرة، هذا من ناحية.

أما من الناحية الثانية: فقد توقف الإقراض ضمن جانب من السياسة الانكماشية المخصصة لمواجهة التضخم، فعملياً كانت السياسة المالية والنقدية تحاول أن تواجه تراجع قيمة الليرة، والارتفاع الهائل في الأسعار من البوابة المالية، بأن تحجب الليرة جزئياً عن التداول في السوق. أي: تقلل تواجدها وحركتها، وبالتالي عرضها، علّها تدعم بهذا قيمتها في السوق، مقابل العملات الأخرى. أي: عملية حبس الليرة، مقابل توسيع عرض الدولار عبر مزادات بيعه للسوق خلال سنوات الأزمة.

ولهذه الأسباب بالدرجة الأولى، تم الامتناع عن تحريك الإقراض الاستهلاكي والإنتاجي خلال سنوات الأزمة.

هل حقق إيقاف الإقراض أهدافه؟

إذا أردنا أن نناقش مستوى فعالية هذه الإجراءات، علينا أن نعلم هدفها، والهدف الضيق تجلى بحماية المنظومة المصرفية، ومنع وصولها إلى فشل مالي، عبر استمرار الإقراض القابل للتعثر في الظروف السابقة. وجزئياً نجحت هذه المهمة، فعملياً المنظومة المصرفية العامة والخاصة وسعت سيولتها، حيث كانت تنتقل إليها الأموال بالدرجة الأولى من الإصدار النقدي المخصص للحكومة، وجزئياً من مودعي السوق، والتجاريين بالدرجة الأولى.

وفي الأحوال كلها تشكل اليوم كتلة الودائع في المصارف قرابة 34% من كتلة السيولة الموجودة بالليرة السورية في السوق: 2250 مليار ليرة من أصل 6610 مليار، أي: قرابة الثلث لدى المنظومة المصرفية، والثلثين أغلبها لدى السوق، وجزء منها لدى جهات حكومية وضمن الإنفاق الحكومي.

أما الهدف الأهم والأعم، وهو: منع تدهور قيمة الليرة، فلم تستطع عملية منع الإقراض من تحقيقه، وهذا طبيعي، لأن هذا الإجراء بجانب منه يتناقض مع حماية الليرة فعلياً.

فحماية قيمة الليرة كانت تتطلب أن يتوقف الإصدار النقدي الموسع، وأن تتحول الليرات الموجودة إلى إنتاج فعلي. بينما ما تم هو العكس، حيث استمر الإصدار النقدي: موسعاً كتلة الليرة الموسعة من 2240 مليار ليرة تقريباً في 2011 إلى 6610 تقريباً «د.علي كنعان- مؤتمر سورية الأم»، وبقيت المصارف تستقطب الليرة المصدرة وتودعها، دون أن تسمح بتحويلها إلى أي نشاط اقتصادي إنتاجي، بل يتركز استخدامها على النشاط التجاري، وعلى الإنفاق الحكومي المتقلص، الذي لا يشكل منه الاستثمار الإنتاجي إلا حدوداً متناهية في الصغر...

تحريك الإقراض السكني!

اليوم، ترى السلطات النقدية والمالية، أن الظروف تغيرت، وأنه من الممكن تحريك الإقراض، وتحديداً من حيث إمكانية عدم تعثر الديون، مع تحسن في الظروف السياسية والأمنية وتأثيرها الاقتصادي الإيجابي، وتوفر نسب السيولة الضرورية لدى المصارف العامة... ولكن خطر تدهور قيمة الليرة لا يزال ماثلاً، إذا ما تم التوسع بالإقراض، وتحريك هذه الليرات المتكدسة في المصارف إلى السوق ليزداد عرض الليرة السورية، وهذا الخطر ماثل تحديداً مع التسويق الواسع للقروض الاستهلاكية والبدء بالتركيز عليها، وتحديداً قروض السكن.

فإذا ما كان جزء من سيولة المصارف سيتحول إلى الإقراض السكني، فإن تأثير هذا على قطاع الإنشاء، والاستثمار والتوظيف فيه سيكون محدوداً بمقابل تأثيره على أسعار العقارات الموجودة حالياً، وعلى قطاع المضاربة العقارية. إن تحويل كتلة السيولة إلى طلب عقاري، لن يخدم مهمة تأمين السكن للسوريين! بل هو عملياً سيخدم عمليات المضاربة العقارية، أي: رفع أسعار العقارات، وما يجره الريع العقاري من ارتفاع في المستوى العام للأسعار. إن مشكلة السكن في سورية أعمق من أن يحلها تحريك الإقراض، فإن كنا نتحدث عن 13 مليون سوري فقدوا منازلهم، فإن هؤلاء لن يكونوا المستفيدين من قروض إسكان بفائدة 9-10%، وبأقساط تقارب 45 ألف ليرة شهرياً لمدة عشر سنوات! أي: بأقساط تفوق الأجر الوسطي. ما يعني بأن الشريحة الواسعة من العاملين بأجر لن يكونوا معنيين بشكل فعلي بخدمات قروض السكن. بل سيطالهم تأثير سلبي من ارتفاع الآجارات الشهرية، وارتفاع مستوى الأسعار مع تحريك السوق العقار ية.

إذا ما كان جزء من سيولة المصارف سيتحول إلى الإقراض السكني فإن تأثيره على قطاع الإنشاء والاستثمار والتوظيف سيكون محدوداً بمقابل تأثيره على أسعار العقارات الموجودة حالياً

إن كتلة السيولة الموجودة في المصارف العامة والخاصة، ينبغي تحريكها وإيقاف عمليات حبسها، ولكن ينبغي أن تتحول إلى استثمارات إنتاجية مباشرة، تخلق فرص عمل، وتتيح رفع الأجور، وتتحول بالتالي إلى ارتفاع مستوى الاستهلاك والطلب. وهذا التحريك ينبغي أن يكون مدروساً، وفي مسارب محددة، تخدم تخفيض المستوى العام للأسعار، إن كان فعلاً يهدف إلى تحسين قيمة الليرة، وتحريك العملية الإنتاجية. كأن يتحول جزء من السيولة إلى إعانات إنتاجية في قطاعات الطاقة، ومستلزمات الإنتاج، والأهم، أن يتحول إلى استثمار عام مباشر بمعدلات ربح محددة ومنافسة، حدد معدل الربح في القطاع الخاص، وتلزمه على تخفيض المرابح، مقابل تحريك الطلب. من سيقوم بهذا؟ يفترض أن تقوم به حكومة لديها أهداف فعلية بتحريك النشاط الاقتصادي الإنتاجي، وتخفيض مستوى الأسعار وتحريك التشغيل، ورفع مستوى المعيشة للأغلبية...فهل حكومتنا من هذا النوع؟ بالطبع لا، ما يناسب حكومتنا هو الريع العقاري، والاستثمار الخدمي، وعموم المال السهل. فتراها تركز بالإقراض على الاستهلاك العقاري والخدمي مثل: السيارات! وتراها تناكف الصناعيين وتعطيهم قرارات وتسهيلات بالقطارة، وتصرّح بأهمية السياحة وتنشط لتحرك المستثمرين السياحيين والعقاريين، وتجترح من المراسيم والقوانين، وكل جديد يتيح استثماراً عقارياً استثنائياً تدير فيه الشركات والمستثمرين الخاص، أراضي وأملاك الدولة كما في المشروع 66... الحكومة كمتحدث باسم قوى المال، تسعى إلى طمأنة هؤلاء أينما كانوا وحلوا، بأنّ ما كان مندفعاً قبل الأزمة من سياسة ليبرالية، لا زال عاملاً وفاعلاً، وتقول لهم: «إنّا على سياساتنا لباقون»!

المناهج المدرسية غير ممنهجة «3»

توجهت صحيفة قاسيون إلى المركز الوطني لتطوير المناهج، بعد الاستطلاع لآراء المدرسين والمعلمين حول المشكلات والصعوبات العامة التي اعترضت المناهج الجديدة، وآراء الطلاب في بعض مدارس محافظة ريف دمشق، في مختلف المواد ولكافة الصفوف.

■ عابدين رشيد

انطلقنا إلى المركز المذكور للاطلاع على واقع تأليف المناهج الجديدة، من خلال إجراء بعض المقابلات مع أغلب لجان التنسيق، بغية نقل تلك المشكلات والصعوبات إليهم، وذلك لتفاديها وتسهيل عملية التعليم والتعلم.

العمل وفق معايير عام 2013

كان الهدف من زيارة المركز هو: التعرف على تفاصيل عمل اللجان، وما هي الرؤية المستقبلية التي يمتلكونها حول كيفية دور المناهج في مساهمتها لتأمين حاجة المجتمع.

وقد تبين، أن اللجان تعمل وفق معايير أعدت سابقاً في عام 2013 والتي اعتمدت في عام 2015، والملفت للانتباه هنا، أن جميع اللجان مازالت تعمل على تأليف المناهج في العام الحالي للصفوف «الثاني_ الخامس_ الثامن_ الحادي عشر» في المواد كلها، ما عدا الرياضيات، والتي تم الانتهاء من تأليفها عام 2016، حسب رأي منسق مادة الرياضيات، من الصف الأول وحتى الصف الثالث الثانوي، بينما اللجان الأخرى أعدت المناهج في العام الماضي «الصف الأول_ الرابع_ السابع_ العاشر».

بعض الأسئلة

وانطلاقاً كما ذكرنا آنفاً، توجهنا ببعض الأسئلة المحدودة إلى اللجان، فحصلنا على أجوبة متفاوتة ومختلفة، لآراء منسقي المواد، وأعضاء اللجان، وهذه الأسئلة هي ما يلي:

1_ ما هي الأسس التي يتم على أساسها تطوير المنهاج والكتاب المدرسي؟

2_ ما هي المدة الزمنية المطلوبة لتطوير المنهاج بشكل كلي؟

3_ ما هو الهدف من تطوير المنهاج، وهل الوسائل المخبرية متوفرة وفق المنهاج الحديث؟

وقد كانت النتيجة حسب الاستطلاع ما يلي:

أولاً: منسق مادة الرياضيات

اعتبر منسق مادة الرياضيات في المركز: أن الأساس الذي تم على أساسه تأليف المنهاج، هو: وثيقة المعايير التي اعتمدت عام 2015، والمنهاج يتدرج من /الصف الأول وحتى الثالث الثانوي/ وأضاف قائلاً: إنني أقترح أن تكون مدة التطوير اللازمة بين منهاج وآخر بين /5_7 سنوات/ بشكل علمي. وأن يكون التغيير جزئياً وليس كلياً.

ويتابع: إن المناهج الجديدة تحتاج إلى تدريب المعلمين بشكل عميق جداً، وإعطاء الدليل لكافة المواد، وضرورة توفرها في المكتبات المدرسية تسهيلاً وحتى يكون مساعداً للمدرسين أكثر، حيث أن تأليف مادة الرياضيات انتهى في عام 2016 وللصفوف كافة.

كما أقترح أيضاً: ضرورة تطوير الخطة الدرسيّة، مع تطوير أي منهاج، وتقسيمها إلى مسارات وتشعبات حسب تعبيره، بحيث يكون هناك مسار عام وآخر متقدم، حتى يستطيع الطلاب جميعاً، بما فيهم الأدبي، متابعة دراستهم في الجوانب العلمية.

توجهنا ببعض الأسئلة المحدودة إلى اللجان فحصلنا على أجوبة متفاوتة ومختلفة لآراء منسقي المواد وأعضاء اللجان

ثانياً: منسق مادة العلوم

قالت عن الاستبيانات: أثناء التأليف، أجريت على أربع محافظات فقط، وهي: دمشق وريفها_ حلب_ حماة.

وعن المشكلات في المناهج الجديدة تابعت قائلةً: لا توجد مشكلات، وأضافت: أن المدة المطلوبة في التطوير بين منهاج وآخر يجب أن تكون /سبع سنوات/ أما الهدف من تطوير المنهاج هو: الإغناء بالأنشطة وتطوير أساليب التقويم.

ثالثاً: منسق مادة الفيزياء

وهنا طرحنا عليه مشكلة بعض مدرسي الفيزياء، والتي تتمثل: أن بعض الدروس في الفيزياء /الحادي عشر/ الموجودة في الفصل الأول، والتي تعتمد على الدروس في الرياضيات، وهي موجودة في الفصل الثاني، لذلك يجب أن تكون هذه الدروس في الرياضيات والفيزياء في فصل واحد.

وبعد عرض المشكلة على منسق المادة أجاب قائلاً: ليس بالضرورة أن يتم ذلك، ويضيف أن المدة الزمنية حسب التطور العلمي المتسارع، وأما الاستبيانات ليست موجودة لديهم أثناء عمل تأليف المنهاج.

رابعاً: منسق مادة التاريخ

يجري الآن تأليف منهاج /صف الثامن_ الحادي عشر/ وحول المدة الزمنية المطلوبة لتطوير المنهاج هو /5_7 سنوات/ وأكدت أن المعايير اعتمدت وفق آراء المدرسين وحاجاتهم في المحافظات جميعها.

خامساً: منسق الدراسات الاجتماعية والجغرافية

أكدت: أن مشكلة عدم وضوح الصورة في مادة الدراسات الاجتماعية لصفوف الحلقة، هي بسبب الطباعة، كما أن الملاحظات الموجودة هي في قيد التعديل.

حول المدة الزمنية في التغيير بين منهاج وآخر، هي حسب حاجة المجتمع ومواكبة التطور والمستجدات، أما الهدف من تطوير المنهاج: هو تحويل طالب إلى باحث ليكون قادراً على حل المشكلات واتخاذ القرار.

وعن دليل لمادة الجغرافية قالت: لا يوجد دليل، إنما هناك مصادر للتعلم والطالب / إلكترونياً/ وهو موقع المركز_ شبكات واتس للموجهة/.

سادساً: حول مادة الفلسفة

أكد منسق المادة أنه في العام الماضي جرى تأليف منهاج الصف العاشر «العلمي_ الأدبي»، وحول الاستبيانات فالمسؤول عنها الموجه الاختصاصي، وأضاف نسعى لتدريس الفلسفة في صفوف الحلقة الثانية للتعليم الأساسي، وأضاف أن معايير مادة الفلسفة ممتازة، ولا يوجد مجال اقتراحات للمنهاج الحالي، الذي يجري تأليفه حالياً، وهو /للصف الحادي عشر/.

أوضح مدير المركز الوطني لتطوير المناهج: أن الصعوبات التي تتمثل أمامنا هي في عدم قبول التغيير، بالإضافة إلى تأهيل الكوادر وقياس مخرجات التعلم.
وأضاف: بالتالي، كل ثلاث سنوات يجب أن يكون هناك تغيير جذري للمناهج، وبعدها نحتاج إلى تعديل سنوي، وفقاً لقياس المخرجات وتطور المهارات، وليس هناك حاجة ماسة لفكرة دليل المعلم.

وجدتها

■ د. عروب المصري

1,5 درجة مئوية في السنوات الخمس المقبلة

شعر الجميع في هذا العام دون تردد، بالتغيرات المناخية بشكل واضح ومباشر، فدرجات الحرارة في منطقتنا لهذا الشتاء أصبحت تشابه ربيعاً متواصلاً.

يقول علماء المناخ في المملكة المتحدة: إن الاحترار في سنة واحدة على الأقل في السنوات الخمس المقبلة، يمكن أن يتجاوز بشدة الهدف المحدد في اتفاق باريس.

هذا الاتفاق الذي رفضت الولايات المتحدة تطبيقه بكل وقاحة، معلنة أن مصير الأرض لا يهمها، طالما جيوب كبار احتكارييها تمتلئ.

تشير توقعات جديدة نشرها علماء في مكتب الأرصاد الجوية، إلى أن متوسط درجة الحرارة العالمية السنوية من المرجح أن يتجاوز 1 درجة مئوية ويمكن أن يصل إلى 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة خلال السنوات الخمس المقبلة «2018–2022» .

وهناك أيضاً فرصة صغيرة «حوالي 10%» أن سنة واحدة على الأقل في هذه الفترة يمكن أن تتجاوز 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية «1850–1900» على الرغم من أنه ليس من المتوقع أن يحدث هذا العام .وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها إبراز هذه القيم العالية ضمن هذه التنبؤات.

وقال البروفسور ستيفن بيلتشر، كبير العلماء في مكتب الأرصاد الجوية: «بالنظر إلى أننا قد شهدنا متوسط درجات حرارة عالمية حوالي 1 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعة، على مدى السنوات الثلاث الماضية، فمن الممكن الآن أن يستمر الاحترار من غازات الدفيئة جنباً إلى جنب مع التقلب الطبيعي، ويمكن أن تتضافر العوامل لتتجاوز مؤقتاً 1,5 درجة مئوية في السنوات الخمس المقبلة ".

يتطلب اتفاق باريس أن نحدّ من ارتفاع درجة الحرارة أقل من 2 درجة مئوية، وأن نهدف إلى 1,5 درجة مئوية.

تظهر التنبؤات أن أحداث 1,5 درجة مئوية تلوح في الأفق الآن، ولكن النمط العالمي للحرارة سيكون مختلفاً عن تجاوز أكثر استدامة. ومن المرجح أن تتزامن الارتفاعات المؤقتة المبكرة فوق هذا المستوى من الاحترار، مع حدوث كبير لظاهرة النينيو في المحيط الهادئ ". استمرار انبعاثات غازات الدفيئة التي تؤدي إلى مزيد من الاحترار يعني: أن فرص رؤية سنوات عند 1,5 درجة مئوية أو أكثر من المرجح أن تزيد في السنوات المقبلة. يتم حساب درجات الحرارة العالمية المذكورة هنا مقارنة بخط الأساس من 1850–1900 الذي يوفر مقياساً مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية، لمقارنة طموح اتفاقية باريس، واستهداف الحد من الاحترار إلى 1,51 درجة مئوية وأقل من 2 درجة مئوية على التوالي.

aroub@kassioun.org

القلق وخلايا الأمان!

ينطلق مفهوم الشعور بالأمان في علم النفس السائد، من خلال علاقة الإفرازات الدماغية بالقلق. فبحسب علم النفس السائد، إذا تحكمنا بالإفرازات التي تؤدي إلى الشعور بالقلق، سنتحكم بالقلق بشكل عام، وبالتالي قد نصبح قادرين على العيش بأمان في أي ظرف.

■ مروى صعب

في الشهر الفائت، أصدر بحث في مجلة الخلايا العصبية، عن اكتشاف خلايا الدماغ التي تنشط عند الشعور بالقلق، ما سمي «خلايا القلق». حيث قام عدة باحثين بوضع فئران في حالات تؤدي إلى القلق، وقد توصلوا إلى إيجاد ما سمي بخلايا القلق، التي تنشط عند حدوث القلق فقط. استخلص البحث: أنه إذا تمكنا من تثبيط عمل هذه الخلايا في الدماغ، قد نستطيع السيطرة على الشعور بالقلق التي تنتجه، وبالتالي قد نستطيع العيش دون قلق حتى في الحالات التي تشكل خطراً على حياتنا. البحث لا يزال في بدايته، كون التجربة كانت على الفئران وليس على الإنسان، وكونها تجربة أولى تحتاج إلى المزيد من التدقيق لمعرفة عمل هذه الخلايا أكثر.

يُعرّف القلق بشكل عام، على كونه الحالة النفسية التي تنتج عن الشعور بالخطر، أو بالخوف من أي عارض داخلي_ أي من تغير في الشعور، أو من مرض جسدي_ ، أو أي عارض خارجي ينتج عنه الشعور بالخوف والخطر. بينما تختلف التحاليل في أي من المنبهات، هي: خارجية كانت أو داخلية، ومصدر كل منها. فيعتبر علم النفس السائد، أن المنبهات الخارجية مرتبطة بالتربية المباشرة من قبل الوالدين، والحاجات الشخصية والأساسية للإنسان مثل: الجنس، بالإضافة إلى العوامل الجينية، أي الجينات التي تنتقل من الوالدين إلى الأطفال، والتي تسبب القلق من دون القدرة على السيطرة عليها من قبل هؤلاء الأطفال. في حين يعتبر علم النفس العلمي المادي التاريخي، أن المنبهات الخارجية تأتي من جميع العلاقات المباشرة، وغير المباشرة للفرد، وجميع ما يحيط به، ويشكل عنده مصدراً للخوف والشعور بالخطر. وهذه المنبهات الخارجية، هي التي تثبت أي من المنبهات الداخلية سيؤثر في الفرد، وسيشعره بالخوف، أو الخطر. كما الفرق بين الفهم الميكانيكي للشعور وتطوره والفهم الديناميكي له. وقد نجد طروحات في علم النفس تصب بين الاثنين، والتي تعتبر أن مصدر القلق، هو: الحالة الموجودة في إطار اجتماعي، في حين أن هذا الطرح عاجز عن ربط التخلص من القلق، بتغير الوضع الاجتماعي الذي أدى إليه.

هل يمكننا حقا أن نعيش من دون قلق؟

بغض النظر عن تعريف القلق، وعلاقته بالمنبهات الداخلية والخارجية للأفراد. الشعور بالقلق هو: أحد أسباب تطور إدراكنا وعلاقتنا بمحيطنا. في كونه يعكس ما يحدث حولنا وتشوبه الأخطاء، وهو في حالاته الطبيعية، أي عند الشعور بالقلق بسبب الحرب مثلاً، يكون انعكاساً لإدراك العقل، أن ما يحدث يشكل خطراً على العقل والجسد، وبالتالي ما ينتج عن الشعور بالقلق من تغييرات في الجسد، تكون مثل دفاع إدراكنا وجسدنا عن نفسه. إما في حالاته غير الطبيعية، أي إذا أصبح متلازماً مع الفرد، ويعيق تصرفاته وقدرته على معرفة ما يجري حوله، فهو نتيجة كثرة المنبهات وقوتها على الإدراك الذي أصبح يربط أي حدث، بالمسبب لهذا القلق. فتثبيط ما سمي بخلايا القلق، في البحث المذكور سابقاً، يمنع الإنسان الإدراك من استيعاب ما يحدث حوله، ويخدر الفرد، ليصبح أشبه بالآلة التي تتلقى وتعكس بحسب ما يتم برمجته فيها. كما يشبه طريقة عمل الأدوية المضادة للاكتآب مثلاً، التي لا تبحث في سبب الاكتآب، بل تقوم بتخدير المريض، بجعل الدماغ يفرز ناقلات عصبية تؤدي إلى الشعور بـ "الفرح"، مثل عمل المخدرات، ولكن بشكل «قانوني». فإذا ثبطنا عمل الخلايا العصبية، كأننا نقوم بتثبيط عمل الشعور وتطوره بعلاقته مع تطور الإدراك.

قد يكون ما يطمح إليه الإنسان هو: العيش بأمان من دون القلق المستمر، من جميع المنبهات الداخلية والخارجية. ولكن هذا لا يعني أنه إذا كانت حياتنا من دون الشعور، ستكون أفضل. وهذا لكون أن الشعور متلازم مع تطور علاقتنا بمحيطنا، ويعكس كيفية فهمنا لهذا المحيط، وكيفية تحديد علاقتنا به. المؤسف أن تعاطي الأبحاث مع الإنسان في شعوره وموقعه الاجتماعي، يتجه باتجاه كبح المشاعر والافعال التي جعلت من الإنسان ما هو عليه اليوم، كتلة متحركة لا يمكنها العيش خارج علاقتها بمحيطها. وأن هذا التوجه، لا يعالج الأزمة، بل يقيد حركة ويكبح إدراك وتطور البشر العقلي والنفسي، لكي يبقيهم في حدود حركة وإدراك معين لا يسمح لهم بالتغيير. وأنّ هذا الكبح لن يؤثر فقط على الشعور، بل سيؤثر أيضاً على تركيبة الدماغ وتطوره وقدرته على العمل. فعلاقة الدماغ مع باقي أعضاء الجسد، والمبهات الخارجية، ستتعطل، وستؤدي إلى أمراض عقلية وعصبية كونها لا تتم بشكلها الطبيعي، بل من خلال تأثير دواء على عملها.

وهذا التوجه في الأبحاث، يدل إلى أن العلم السائد غير قادر على لعب دور في الحياة البشرية. ووظيفته تقوم على تثبيط العوامل الداخلية «النفسية والبيولوجية» والخارجية، التي قد تقلل الاضطرابات النفسية والاجتماعية في المجتمع. وبالمعنى السياسي، هو يبقي على التنظيم المولد للقلق خارج أي بحث وأي تغيير. فالقلق كما أي ألمٍ آخر هو نتاج التنظيم الرأسمالي المريض للمجتمع.

إعادة إعمار العراق وتجريب المجرب!

شهدت الكويت يوم الاثنين 12 شباط الماضي مؤتمراً لإعادة إعمار العراق استمر لثلاثة أيام، واختتم أعماله بتقديم الدول المانحة حوالي 30 مليار دولار، بعد أن تبددت آمال بغداد بجمع حوالي 90 مليار دولار من المؤتمر، لإعادة إعمار المناطق المتضررة من الحرب.

■ ديمة كتيلة

إسهامات الدول المشاركة في المؤتمر، توزعت على شكل قروض واستثمارات، أمريكية خليجية تركية وأوروبية بشكل أساسي. حيث خصصت الكويت مبلغ ملياري دولار على شكل قروض واستثمارات، فيما تعهدت السعودية بتخصيص مليار دولار لمشاريع استثمارية و500 مليون دولار لدعم الصادرات العراقية، وكذلك الإمارات بمبلغ 6 مليار دولار. وأعلنت تركيا أنها ستخصص خمسة مليارات دولار للعراق على شكل قروض واستثمارات، أما بريطانيا التي قادت اجتياح العراق عام 2003 مع واشنطن، تعهدت بتقديم مبلغ 10 مليار دولار كقروض تصدير سنوية، وكذلك البنك الدولي بمبلغ 4,7 مليار دولار، وأكدت الولايات المتحدة بدورها توقيع اتفاقية بين مصرف التجارة الخارجية الأمريكي والعراق، لمنحه قروضاً بثلاثة مليارات دولار.

أما المنظمات غير الحكومية، المشاركة في المؤتمر، فتعهدت بتقديم 330 مليون دولار.

الحكومة العراقية بدورها، والتي قدرت تكلفة إعادة تأهيل المناطق المتضررة بنحو 88 مليار دولار، أعربت على لسان وزير خارجيتها إبراهيم الجعفري، أن المبلغ الذي تم جمعه لا يسد الحاجة، وأن ما تحقق ليس قليلاً، وأن الحكومة العراقية راضية عن هذا العطاء، وأن هذه التعهدات تجسد إرادة المجتمع الدولي في الوقوف إلى جانب بلاده بعد الانتصار على داعش.

فيما وجه بعض السياسيين والنواب في البرلمان العراقي انتقادات للمؤتمر، وسط مطالبات نيابية للحكومة بإلغاء اتفاقية «الإطار الاستراتيجي» بين بغداد وواشنطن، نتيجة التنصل من مسؤولياتها اتجاه العراق.

يعكس المؤتمر وما نتج عنه حقائق عدة، أولاً: إن الأموال القليلة التي تعهدت بها الدول المانحة، تؤكد أن الغرب واقتصاده المأزوم، هو أعجز عن الدخول في مشاريع لإعادة إعمار العراق، أو غيرها، لذلك فإن التعويل على أموال الغرب ومؤسساته ومنظماته، هو إضاعة للوقت، وينم عن عدم فهم التوازن الدولي الجديد ومفرزاته. ثانياً: إن تعويل الحكومة العراقية على نموذج الغرب وأمواله لإعادة إعمار العراق، هو إمعان في هدر قدرات العراق ونهبها، وتحميل الشعب أعباء إضافية، من خلال القروض والاستثمارات الخارجية، فالتجربة الطويلة للعراق في إعادة الإعمار ونموذجه الليبرالي لم ينجم عنها سوى إضعاف مؤسسات الدولة ونهب الموارد، ومزيداً من الفوضى والدمار، لذلك فإن تجريب المجرب مرة أخرى، يعكس فقط مدى عمق فساد الحكومة العراقية وسياسييها. المطلوب اليوم، هو: مطالبة المجتمع الدولي، والدول المسؤولة عن تدمير العراق، بدفع التعويضات المترتبة عليها، وهو ما يدعمه القانون الدولي، وثانياً: الاستفادة من التوازن الدولي الجديد، والتوجه نحو نموذج جديد لإعادة الإعمار يدعمه الشرق ومشاريعه الجديدة.

مفاوضات البريكست تعكس عمق الأزمة الأوروبية

بعد الاستفتاء الذي أجرته المملكة المتحدة في حزيران 2016 لتقرير علاقة المملكة بالاتحاد الأوروبي وتقديم، تريزا ماي، رئيسة وزراء المملكة الطلب الرسمي للخروج من الاتحاد الأوروبي في آذار 2017، بدأت عدة جولات من المفاوضات بين الجانبين الأوروبي والبريطاني لترسيم آلية الخروج البريطاني من الاتحاد .. فإلى أين وصلت؟ وإلى أي حد يعكس جدول أعمال التفاوض، الأسباب التي دفعت ببريطانيا بتقديم طلب الخروج من الاتحاد الأوروبي؟

■ سيبان حوج

من الناحية القانونية، فإن المدة المحددة لمفاوضات خروج أية دولة من الاتحاد هي سنتان من تاريخ تقديم الدولة للطلب، وهي قابلة للتمديد بالتراضي بين الطرفين، وفي حال عدم التمديد، فإن الأمور لن تكون في صالح بريطانيا من الناحية المالية.

وأما فيما يخص جوانب هذه المفاوضات، فهي تتمثل في بندين، أولاً: آلية خروج بريطانيا من الاتحاد، وثانياً: العلاقات المستقبلية بين الجانبين. وحسب الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي، فإنه يندرج في تفاصيل هذين البندين العديد من القضايا، التي يمكن مجازاً تقسيمها إلى جزئين: منها ما يهتم بالجوانب القانونية كالحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي مع بريطانيا، ووضع مواطني الجهتين في كل من الجهة الأخرى، وأخرى اقتصادية، وهي الأهم. ومن المفارقات عدم وجود نقاط سياسية للنقاش، وإن كان هذا ينم عن شيء، فإنه ينم عن السبب المباشر والقريب الذي دفع بريطانيا للخروج من الاتحاد الأوروبي، أي السبب الاقتصادي. يمكن تلخيص القضايا الاقتصادية على جدول المفاوضات في نقطتين أساسيتين: الالتزامات المالية بين الطرفين، والتي على ما يبدو ستؤدي ببريطانيا إلى دفع عدة عشرات من المليارات للاتحاد، وفق ما هو معلن حتى اللحظة، ووضع شركات كل من الطرفين لدى الجانب الآخر، وهي النقطة الحساسة وربما الأهم.

ربطاً مع الأسباب

الأسباب التي دفعت بريطانيا للخروج من الاتحاد الأوروبي، يمكن القول: إنها تتجسد في أولاً: أسباب اقتصادية مباشرة، ترتبط بجدوى العلاقات الاقتصادية المستقبلية مع الاتحاد، حيث يدرك البريطانيون جيداً، أن الاتحاد الأوروبي ينقسم إلى شريحتين من الدول: وهي دول منتجة ورافعة للاتحاد كألمانيا وفرنسا وبريطانيا، ودول أخرى طرفية تعتبر سوقاً لتلك الأولى ككرواتيا واليونان وسلوفينيا، أي، بعبارة أخرى تبادل لا متكافئ على مستوى الاتحاد الأوروبي، ولكن هذا الأمر يفرّض مجموعة من الوظائف على الدول المنتجة، تتمثل في رفع تلك الدول الصغيرة نسبياً من الناحية الاقتصادية، في حالة الأزمات الاقتصادية والسياسية، وهو أمر كان رابحاً وممكناً بالنسبة لبريطانيا في فترة الهيمنة الأمريكية على العالم.

أما الآن، وهنا ننتقل إلى السبب الثاني، وفي حالة ظهور شركاء ندين وجديين على الساحة الدولية كدول «البريكس» نموذجاً، لهم حصة كبيرة من السوق العالمية، فإن الاتحاد الأوروبي يصبح مهدداً، والارتباط به سيؤدي إلى دفع فواتير معينة، وتبدو بالنسبة لبريطانيا خسارة، نظراً لطبيعة اقتصادها القائم على المؤسسات المالية والخدمية والنفطية، وأنواع محددة جداً من الصناعات، بخلاف ألمانيا التي تعتبر الاتحاد اوروبي سوقاً مهمة بالنظر لطبيعة اقتصادها الصناعي الشبه كامل، كصناعة السيارات والسفن والطائرات والتكنولوجية الحديثة.

جدول أعمال جلسات التفاوض، يعكس الجانب المباشر من الأسباب التي دفعت ببريطانيا نحو الانفصال، ولكنه لا يمكن له أن يصيغ السبب الأساسي والجذري ألا وهو التوازن الدولي الجديد.

حرب الأنابيب: السياسة ضدّ الجغرافية

كتب توم لونغو، مقالاً يوجز فيه «الحرب» الدائرة بين أنابيب الغاز المختلفة، والتي يمكن إجمالها ضمن الصراع «شرق_غرب» أو بين القوى الصاعدة التي تستمر بكسر احتكارات الغرب، ومركزه الولايات المتحدة من جهة، وبين الولايات المتحدة التي تحاول أن تعيق هذه الجهود بشتّى الوسائل من جهة أخرى.

■ **إعداد: قاسيون**

يذكر الكاتب العناوين التي عصفت بوسائل الإعلام السائد حول العالم، وأهمها الذي ذكره موقع «**oilprice.com**» والمعنّون: «هل هذا هو أكثر الأنابيب حسماً في العالم؟» والذي يحاول منحنا الانطباع بأنّ الغاز الأذربيجاني سوف يغيّر وجه سياسات الغاز في أوروبا. ويقول: «يبدأ المقال بالقول: تريد أوروبا أن تتحرر من الاعتماد على الغاز الروسي... هذه كذبة. فأوروبا لا تريد ذلك كقارة، ولكنّ قادة الاتحاد الأوربي المصطفون إلى جانب الولايات المتحدة، والذين يرون روسيا كعدو، يريدون أن يتحرروا من الاعتماد على الغاز الروسي».

ويذكر المقال سبب رغبة أوروبا بالغاز الروسي: «معظم أوروبا ترغب أن تزودها روسيا بالغاز بسبب: أولاً لأنّه زهيد الثمن، وثانياً: لأنّه وفير. أمّا الولايات المتحدة فلا تريد لروسيا أن تكون قوية لأسباب جيوسياسيّة. ويوافق التكنوقراط الأوربيون على ذلك، لأنّ روسيا قويّة تملك أكثر من 40% من مبيعات الغاز الأوربي، مما يعني عدم قدرة زعزعتها عبر العملات والحروب بالوكالة».

رغم كلّ الأحاديث الخطابية وردّت غازبروم الروسية كمية قياسية من الغاز إلى أوروبا عام 2017 وستزيد في الغالب بنسبة 6% في 2018

الغاز الجنوبي الخلبي

تمّ في عام 2008 في مقال في صحيفة المال «فايننشال تايمز» الإعلان عن أنّ «ممرّ الغاز الجنوبي» سيبلغ طوله حوالي 4000 كلم، وسيعبر بحر قزوين ليصل جنوبي أوروبا، وبأنّه سيوصل عند إكماله عام 2019 مقدار 60 إلى 120 مليار متر مكعب من الغاز الأذربيجاني.

تم تقدير الكلفة في وقت المفاوضات بأنّها تزيد عن 45 مليار دولار. وكما يقول الكاتب: «من الغالب أن يكون هذا المبلغ قد دفع على الفساد بأشكاله المتعددة. فليس هنالك أفضل من 45 مليار دولار تدفعها الولايات المتحدة للنظام التابع لها في أذربيجان، ولشركة «بريتش بتروليوم» التي تملك موارد حقول غاز شاه دينيز، دون أن تملك سوقاً لتصرف فيه هذا الغاز».

وتستخدم الولايات المتحدة دول البلطيق وبولندا في سبيل تأخير أو إلغاء مشاريع إيصال الغاز الروسي إلى أوروبا: المشاريع التي تتوق لها بلدان مثل: إيطاليا واليونان وبلغاريا.

خطّ الغاز الجنوبي الحقيقي

أدّت الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي على بلغاريا عام 2014 إلى إلغاء مدّ أنابيب «السيل الجنوبي» من روسيا عبرها. حيث كان يُخطط مد الأنابيب من روسيا عبر البحر الأسود إلى بلغاريا، والتي كانت ستنتفع بشكل كبير من مليارات أجور الترانزيت السنوية عبرها. ولهذا غيّر الشعب البلغاري حكومته العام الماضي، وتخلّص من الحكومة التابعة للولايات المتحدة التي أبقتهم فقراء.

لكنّ روسيا وشركة غاز الدولة «غازبروم» التي تقف خلف مشروع «السيل الجنوبي»، قاموا بانعطاف سريع، وأعلنوا إعادة تخطيط المسار، ليمر من تركيا. وبات يدعى المشروع الجديد باسم «السيل التركي» والذي يصبّ في اليونان. تفاوضت هنغاريا في الصيف الماضي من أجل مدّ خط السيل التركي إليها. جميع الدول المشاركة تريد الاستفادة من أجور الترانزيت.

سيوصل المشروع الذي انتهت المرحلة الأولى منه، وبدأت المرحلة الثانية المخطط أن تنهيه هذا العام: 15,75 مليار متر مكعب سنوياً، وستكون تكلفته 12 مليار دولار فقط، وهو يمرّ من البحر الأسود.

«السيل الشمالي 2» وعدم الارتياح الذي يسببه

يقول الكاتب: «دعونا نركز على أنبوب السيل الشمالي 2 الأكثر جدلية. الأنبوب الذي سيضاعف قدرة أنبوب السيل الشمالي الموجود، والذي سيجلب الغاز الروسي زهيد الثمن من سانت بطرسبورغ إلى ألمانيا». فهو يجلب فقط 55 مليار متر مكعب إلى الاتحاد الأوربي عند تاريخ كتابة هذا المقال. سيقوم «السيل الشمالي 2» بمضاعفة هذه الكمية. وهو بطول 1250 كم فقط، وسينتهي العمل به العام القادم. وما هي تكلفته؟ فقط 10 مليارات دولار.

معظم أوروبا ترغب أن تزودها روسيا بالغاز لأنّه رخيص ووفير أمّا واشنطن فلا تريد لروسيا أن تكون قوية لأسباب جيوسياسيّة

وشرح المقال: «عملت غازبروم جاهدة لتجعل هذا المشروع ذي ملكيّة أوروبيّة، وذلك بمشاركة خمسة شركات غاز ونفط أوربية كبرى، بملكية نصف المشروع. تقدمت بولندا، وأعلنت بأنّ أمر الشراكة غير قانوني، وأنّ على غازبروم أن تمضي لوحدها بالأمر. فعُقدت في نهاية المطاف صفقة، حيث أصبح الشركاء السابقون مموّلين، ومنحوا قرضاً مباشراً لبناء الأنبوب. وكانت قيمة القرض هي ذاتها التي كانوا يهمّون بوضعها في الشراكة».

فعل الاتحاد الأوربي كلّ ما يستطيع لإيقاف «السيل الشمالي 2»، لدرجة أنّ رئيس المجلس الأوربي، دونالد توسك، استمرّ بحثّ الدول الأوربيّة على تبني قواعد أوربية للغاز، كانت تستهدف بشكل مباشر أنابيب الغاز البحرية، التي تغذي الاتحاد الأوربي. لكنّ فرنسا وألمانيا ترددتا جداً في الموافقة على هذا الأمر.

لقد قام الاتحاد الأوربي من قبل، بفرض قواعد مختلفة على ملكية الأنابيب والموقّعين على العقود وعلى التراخيص، وهو ما سهّل الأمر على بلغاريا لإلغاء مشروع «السيل الجنوبي». وذلك كله بالطبع لإرضاء الولايات المتحدة، التي تحاول تحجيم روسيا، والإبقاء على هيمنتها على الاتحاد الأوربي.

السياسة والشعب

تقوم النخب السياسية غير الشعبيّة، في أوروبا، بتفضيل مصالحها على مصالح شعوبها، وهذا أمر مفهوم ومتوقع. وذلك مثل تبديد رأس مال مهم في مشاريع زائفة مثل: مشروع «ممرّ الغاز الجنوبي». وإن لم تصدقوا هذا الأمر، فما عليكم إلا النظر إلى أوكرانيا، التي تقوم منذ ثلاثة أعوام ونصف بشراء الغاز الروسي من ألمانيا، أو بولندا، في محاولة تجنب شراءه بشكل مباشر من «غازبروم». لقد أغلقت الأعمال والمدارس في أوكرانيا ببساطة، بسبب عدم قدرتها على تأمين المال اللازم لتدفئة الأبنية. ولكن كما قال الكاتب: «ومع الشتاء القاسي هذا العام، فقد عادوا عن قرارهم أخيراً، وسيبدؤون بشراء الغاز من غازبروم بشكل مباشر، بعد أن حلّت المسائل القانونية من قبل محكمة ستوكهولم للتحكيم».

لكنّ الزيف والكذب الذي يفقر الشعوب، لا يمكن أن يدوم، ولا يمكن بالتأكيد أن يخالف حقيقة: أنّ الاقتصاد الحقيقي يصنع السياسة الحقيقيّة، فكما ينهي الكاتب: «غازبروم الآن، رغم كلّ الأحاديث الخطابية، وردّت كمية قياسية من الغاز إلى أوروبا عام 2017، وستزيد في الغالب هذه الكمية المسلّمة بنسبة 6% في 2018».

تعتبر منطقة الشرق الأقصى محيطاً جيوسياسياً حيوياً وهاماً بالنسبة للصين وروسيا، الثنائي الصاعد على المستوى الدولي بمواجهة الاستفراد الأمريكي بالقرار الدولي، كما أنها تعتبر كذلك الأمر منطقة مركزية تحاول أمريكا أن تخوض معركتها بها بمواجهة هذا الثنائي، الذي تشكل الصين الجناح الاقتصادي فيه، بينما تشكل روسيا جناحه العسكري.

ولما كانت أمريكا عاجزة عن مواجهة الصين والدول الصاعدة ككل، فقد لجأت إلى الاستثمار الجيوسياسي في هذه المنطقة، وذلك في البؤر المتوترة الموجودة، أو بافتعال بؤر توتر جديدة، وذلك عبر الاستغلال المباشر للخريطة الديموغرافية المعقدة والمتشابكة، دينياً ومذهبياً وقومياً، الموجودة في هذه المنطقة «منطقة الشرق الأقصى»، كما في غيرها من المناطق.

ننشر فيما يلي مادة منشورة مطلع أيلول 2017 في صحيفة رأي اليوم، للكاتب د. حسين البناء، بعنوان: «سيناريو مسلمي بورما كمدخل إلى حرب الصين» تتضمن العديد من التفصيلات حول هذه القضية.

سيناريو مسلمي بورما كمدخل إلى حرب الصين

بدءاً من منتصف هذا العام 2017 وعلى معظم وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، تم تداول مئات الصور والفيديوهات التي «حسب الادعاء» تصور وتوثق مستويات قياسية من العنف والقتل والحرق والاغتصاب، ومشاهد "يندى لها الجبين" مما يتم وصفه «بالإبادة الجماعية» للأقلية المسلمة في «بورما/ ميانمار» من «الروهينغا» والتي يثار الجدل حول طبيعة تكوينها ولجوئها وتوطنها هناك من الأصول البنغلادشية.

إذا صح وثبت فقط بعض من تلك التسجيلات، فإن مجزرة حقيقية يتم توثيقها والحرص على تصويرها بحق المسلمين في بورما، ويظهر بوضوح في معظم التسجيلات، أن السلطات ممثلة «بقوى الأمن والجيش البورمي» ضالعة بشكل رسمي، ومعلن في تلك الكارثة الإنسانية، وهنا لا يمكن السكوت، ويتوجب تبني الإدانة الكاملة لكل عمل غير إنساني يلحق الظلم والأذى بأي إنسان دون وجه حق، وبدون مجريات المحاكمات العادلة والأخلاقية.

دعونا نسبر غور هذه الحادثة قليلاً ونتأمل ببعدي الزمان والمكان.

المكان: بورما «Myanmar»، دولة ذات أغلبية سكان بوذيين، محاددة للصين، ومنها سوف يمر طريق تجاري دولي لنقل البضائع والمنتجات الصينية من مقاطعة «Kunming» إلى ميناء «Kolkata» في بنغلادش، مروراً بالهند وبورما طبعاً، بما يسمى «China/India Fast-track BCIM Economic Corridor Project »

والذي يحيي طريق الحرير التجاري التاريخي من الصين باتجاه أوروبا والعالم.

الزمان: عام 2017 حيث ينتهي وجود «تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام د.ا.ع.ش» في المنطقة، ولا بد من استثمار طاقاته «الجهادية» في مكان آخر كبؤرة صراع جاذبة لأعضائه، لكي لا يتجه نحو أوروبا، أو أميركا، وليس أفضل من بورما حيث يتم تسويق المذبحة بحق المسلمين هناك. فبورما سوف ترث «د.ا.ع.ش» كما ورثت سورية والعراق إرث «تنظيم القاعدة» من أفغانستان، والعودة مازالت قريبة من المنشأ حيث باكستان وأفغانستان وبنغلادش قريبتان من بورما.

الزمان: عام 2017 حيث يهبط سعر النفط، وهذا من شأنه تقليل كلفة الإنتاج في الصين، كدولة مستوردة للنفط، وهذا من شأنه تقليل الأسعار للمنتج الصيني، ما يعني تنافسية أفضل أمام المنتجات الأمريكية والأوروبية.

الصين باتت تمثل الكابوس الحقيقي أمام الغرب كله، والمؤشرات الاقتصادية والعسكرية والسياسية جميعها تؤكد: أن الصين سوف تقود حركة العالم في غضون عشرين عاما قادما. إذاً ما الحل؟ الحل هو في زج الصين بأزمات داخلية وحروب ونزعات انفصالية، كيف سوف يتم ذلك؟

السيناريو: الصين نموذج يشبه الاتحاد السوفييتي سابقاً، حيث الشيوعيون يقبضون على مفاصل دولة كبيرة بيد من حديد، ولا توجد حريات ولا حقوق إنسان بما يكفي حسب نظرة الديمقراطية الأنجلوسكسونية، جيد؛ إذاً يستحيل هزيمة دولة كهذه عسكرياً في حرب مباشرة. وبالتالي لا بد من استنزاف موارد ذلك البلد في حرب لانهائية، واستغلال التنوع الديني، لتقسيم ذلك البلد وتفكيكه. تماماً كما حدث بحرب الجهاد الأفغاني الذي أفلس السوفييت، وتماماً كحرب التطهير الدينية في البوسنة وكوسوفو، حيث تم تفكيك يوغسلافيا.

الصراعات عبر التاريخ لم تخرج عن كونها صراعات على النفوذ والمصالح لكن الساسة يفضلون تغليف وتسويق الحروب بنكهات متنوعة

كيف سيتم تنفيذ السيناريو؟

مبدئياً، سيتم تسويق فكرة أن المسلمين يتم تصفيتهم في بورما، ولا بد من توثيق ذلك، وتجهيز المادة الدعائية له، وبثها في أرجاء البلاد المسلمة، حتى تتعالى مشاعر الكراهية والرغبة في الانتقام. ولا بأس بإدانة دولية تنطلق من الأمم المتحدة.

المجاهدون جاهزون تماماً، وهم مدربون كفاية للتوجه إلى بورما عن طريق باكستان وأفغانستان وبنغلادش، وقد يتم فتح الحدود وتسهيل سفر فلول «د.ا.ع.ش» من سورية والعراق وليبيا واليمن، ليلتحقوا «بالجهاد البورمي»، بعد ذلك سوف تتورط بورما في حرب أهلية عبثية، من شأنها تجهيز الأرضية لتنظيم «مجاهدي بورما والسند» ليتوسعوا في حربهم لتشمل أوسع مساحة من بورما، من المتوقع أن يتم التنكيل والانتقام من السكان البوذيين هناك، لن تقف حكومة بورما صامتة أمام حجم الفوضى والدمار والانتقام، وقد تطلب مساعدة الصين بما أنها دولة بأغلبية بوذية تماماً مثل بورما، ولكي يستمر العمل بالطريق التجاري المار من وسط بورما كذلك.

إذا ما تورطت الصين في حرب بورما كما تورط السوفييت في أفغانستان، فإن مستوى جديداً من الأزمة سينشأ جراء ذلك، حيث أن الصين فيها من المسلمين ما بين 25 مليون حسب إحصاءات الحكومة، إلى 100 مليون مسلم حسب دراسات أخرى. فمن المتوقع أن تتم إثارة مسلمي الصين، وتحفيز نزعتهم الاستقلالية، تأثراً بالبعد الديني للحرب المتوقعة في بورما وموقف الحكومة الصينية منه.

وهنا تبدأ المرحلة الفعلية من زج الصين في صراع طويل ومكلف، ومن شأنه التأثير على قدراتها الاقتصادية.

إذا كتب لهذا السيناريو النجاح، فإن بورما ستمثل مغناطيساً للتطرف عبر العالم، وسوف يتم تدميرها بالكامل، والأهم أن يتم تعطيل المسارات التجارية من الصين باتجاه الأسواق الدولية، والأكثر أهمية أن تتورط الصين في حرب داخلية من شأنها تقسيم البلد، وإعاقة مشروعها النهضوي.

الصراعات عبر التاريخ لم تخرج عن كونها صراعات على النفوذ والمصالح، لكن الساسة يفضلون تغليف وتسويق الحروب بنكهات متنوعة، وأبرز هذه التغليفات: الطابع الديني والعرقي والمذهبي، باتجاه البلقنة وتقسيم العالم لكيانات أصغر، وقابلة للتبعية بشكل أكبر.

الصين الماوية وبناء الاشتراكية...

اعتاد الناقدون الغربيون على توجيه اتهامات عدة للنهج الماوي في الصين، من بينها: أنّه سيّس الناس بإفراط، مما أدّى إلى التقويض المستمر للاستقرار. وللوقوف على حقيقة تلك المرحلة، نقدم فيما يلي الجزء الثالث والأخير، من حوارٍ أجراه أونوركان أولكر، مع فريد إنغست، الذي قضى الكثير من وقته في الصين الماوية. يناقض إنغست بشدة الانتقادات السائدة لماو، ويقدم رؤىً هامةً حول بناء الاشتراكية في الصين.

■ فريد إنغست
تعريب وإعداد: عروة درويش

عليك أن تفكّ ارتباطك أولاً كي تحظى بتنمية اقتصادية محليّة أصيلة. الاشتراكية هي الطريقة الوحيدة لفعل ذلك. لو تمّ الانفتاح منذ عام 1949، لما كانت الصين لتختلف اليوم كثيراً عن الفلبين. ولم تكن لتصبح أفضل من الهند. يفترض بأنّ الاقتصاد الهندي ينمو، لكنّه لا يملك أيّة قوة تحفظ له نموه. أمّا نجاح الصين الاقتصادي النسبي بعد «الإصلاح»، مقارنة ببقيّة دول العالم الثالث، يعود للسيادة.

دور الدولة في ضبط الاقتصاد

لقد حظيت الصين بقاعدة صناعية، وتم تحديد القطاعات التي سمح فيها للشركات متعددة الجنسيات بالعمل فيها. لم تسمح الحكومة الصينية للشركات متعددة الجنسيات بالاقتراب من بعض القطاعات على الإطلاق، مثل: الطاقة والنقل والتمويل. وفي بعض القطاعات الأخرى، مثل: صناعة الآليات، سمحت لهم فقط بالدخول كقطاع مشترك. لم ترد الشركات الأجنبية أن تدخل في شراكة مع الدولة، بشركات قطاع مشترك، بل فضلت أن تنشئ شركاتها الخاصة التابعة لها، لكنّ الصين قالت: «هذه هي الشروط، فاقبلوا أو غادروا. إن أردتم العمل عندنا فيجب أن نكون شركاؤكم». لكن لو بدأت الصين الشراكة منذ عام 1949، فما الذي كانت لتحققه؟ لم يكن لديها أيّ شيء في حينه. في الوقت الذي غادرت فيه الصين عام 1974، كانت كلّ منطقة في البلاد قادرة على صناعة الجرارات والشاحنات. لم تكن نوعيتها جيدة جداً، وكان عليهم أن يرسلوا مع كلّ شاحنة يبيعونها تقنياً لتصليحها. لكن رغم ذلك، كان لديهم شاحنات، وطالما أنّك تملكها فبإمكانك أن تحسنها. أمّا إن لم تملك أيّة شاحنات، فلن يكون لديك أيّ شيء تعمل عليه. عندما جاءت الشركات متعددة الجنسيات، أخبرهم الصينيون عن الشراكة، وقالوا لهم: «يمكننا أن نصنع الجسد، ويمكننا أن نصنع الإطارات، ويمكننا أن نصنع المقاعد، لكننا بحاجة محركاتكم وناقلات الحركة لديكم». هكذا عملت الشركات المشتركة.

لذلك، فإنّ امتلاك الصين لقاعدة اقتصادية محلية متكاملة، كانت هي المفتاح لإعادة الانطلاق في العالم الرأسمالي، ولأن تصبح قوّة صناعية ناشئة. في دول العالم الثالث التي لم تحظ بمثل ما حظيت به الصين، دمرت السياسات النيوليبرالية هذه الدول. ليس هنالك بلد تبنّى السياسات النيوليبرالية بالحماس الذي تمتعت به الفلبين، واليوم ليس لديها أيّ شيء تفخر بإنجازه. لا شيء على الإطلاق، وهو أمر محزن. ليس بإمكان الفلبين اليوم أن تصنع أي شيء، لا كماشة ورق ولا مسامير حتّى، بل مجرّد أشياء بدائية غبيّة. والموجود في أسواقهم الآن هو منتجات الشركات متعددة الجنسيات، أو بضائع رخيصة من الصين.

● أنت تقول بأنّ الصين لا تزال تتمتّع بنوع من السيادة بفضل إرث حقبة ماو، إذاً كيف تقيّم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين اليوم؟

السبب الذي جعل الصين تنمو بشكل أسرع من بقيّة دول العالم الثالث هو استخدامها لقوّة قاعدتها السياديّة في الاقتصاد والسياسة والجيش

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً ما في الصين، لكنّ معظم الباحثين يبالغون في هذا الدور. إنّ الذي تفعله الصين في الواقع هو سرقة التكنولوجيا، فالصين تحقق مزايا هائلة من قدرتها على قرصنة التكنولوجيا. لكنّ السبب الذي جعل الصين تنمو بشكل أسرع من بقيّة دول العالم الثالث، هو: استخدامها لقوّة قاعدتها السياديّة، في الاقتصاد والسياسة والجيش، من أجل تضييق الهوّة التكنولوجيّة والابتكار بشكل سريع. يمكنك تحقيق قفزات، ويمكنك أن تأخذ طرقاً مختصرة: فبدلاً من البدء من الهواتف الأرضية، يمكنك الانطلاق فوراً إلى الخلوي. وبدلاً من البدء بأجهزة تشغيل أشرطة الفيديو، يمكنك أن تذهب مباشرة إلى أجهزة الدي في دي والسي دي. حتّى صناعة السينما الصينيّة تعتمد بشكل كلي على قرصنة أفلام هوليود اليوم.

دعني أوضّح ما أعنيه ببعض الأمثلة: أتت ماكدونالدز في البدء، فتعلّم الصينيون منها، وباتت صناعة الوجبات السريعة الصينيّة تتفوّق على ماكدونالدز. أو مثل شركة الشحن فيدكس، والتي باتت شركات الشحن السريع الصينيّة تهزمها بكل سهولة. هنالك أمثلة لا تنتهي، لكنّ الأمر الأساس هنا، والذي جعل مثل هذه الأمثلة ممكنة، هو: أنّك تملك السيطرة السياديّة على القطاعات الرئيسة في بلادك.

● وماذا عن التناقضات المحليّة، مثل: التناقض المعيق الناجم عن تسليع العمالة في حقبة ما بعد ماو؟ هل تشكّل ظروف حياة وعمل العمّال في الصين اليوم، وخاصة العمّال المهاجرون، تهديداً على استدامة هذا النموذج الاقتصادي؟

هنا أيضاً مكاسب هائلة تعود لحقبة ماو، يميل الباحثون للتغاضي عنها. إنّهم لا يعلمون ما هو العامل الرئيس في العمالة الرخيصة في الصين. إنّهم يقولون: أنّ الأمر عائد لحجم القوى العاملة، أو يقولون: أنّه عائد لبنية السكان المائلة إلى الشباب. لكننا نملك المقومات ذاتها في دول العالم الثالث الأخرى أيضاً، فكيف إذاً تتمتع الصين بقوى عاملة زهيدة الثمن، بينما لا تتمكن بلدان أخرى لديها عمالة زهيدة جداً من استغلالها؟ إنّه أمر مثير للسخرية أنّ باحثي الاتجاه السائد ووسائل الإعلام في الغرب ليس لديهم ما يشرح هذه الحقيقة.

لقد كان هذا الأمر محيّراً بالنسبة لي أيضاً، وذلك حتّى زرت الفلبين. ذهبت هناك ثلاث مرّات، وتحدثت إلى الناس، وحاولت فهم الوقائع الاجتماعية لذاك البلد. عندما قارنت بين الفلبين والصين، رأيت أنّ ما يميّز الصين هو إرث إصلاح الأراضي. منح إصلاح الأراضي الفلاحين جزءاً من الأراضي، وكان هذا هو العامل الرئيس في العمالة الزهيدة في الصين. إن قارنت اليوم ما بين الحدّ الأدنى للأجر الرسمي في الصين، والحدّ الأدنى للأجر الرسمي في الفلبين على سبيل المثال، فلن ترى فرقاً كبيراً. يعيش الكثيرون في الفلبين على الحدّ الأدنى للأجور، وهم يعيشون في الفقر، بينما العمّال الصينيون الذين يعيشون بالأجر ذاته تقريباً حالهم أفضل بكثير.

السبب في ذلك أنّه في الأماكن مثل الفلبين، تمّ إجبار الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً على الخروج من الريف، فذهبوا إلى المدن وبدأوا يعيشون على الحدّ الأدنى للأجور، ويعتمدون عليه من أجل إعالة كامل أسرهم. عليهم أن يعتمدوا على هذا الأجر من أجل إعالة الصغار والكبار. لكنّ عوائل العمّال الصينيين المهاجرين، أي المزارعين الذي جاؤوا إلى المدينة لكسب عيشهم، لا يعتمدون على الأجور بشكل كلي، فهم يملكون أراضٍ في قراهم.

إرثُ الصين العظيم «3»

إنّ تربية الصغار والاعتناء بكبار السن في الريف لا يكلف شيئاً تقريباً، وهذا يعني أنّ عمليّة إعادة تجديد الطبقة العاملة التي تتم في الريف، يمكن أن تخفّض التكاليف بشكل كبير. بينما إن انتقلت إلى المراكز المدنية بوصفك فلاح لا أرض له، فستكون تكاليف السكن ومدارس الشباب والعناية بكبار السن...الخ أكبر بكثير. لا يزال الناس الذين في الستين والسبعين والثمانين من عمرهم في الريف الصيني، يعملون في حقولهم وحدائقهم. إنّهم يعتمدون على ذاتهم، فهم يملكون منازلهم الخاصة، وأراضيهم الخاصة. وحتّى عندما لا يستطيعون العمل، فهم يعينون أحدهم ويقومون بإدارة عمليات حرث وبذر وحصد الأرض لصالحهم، ولهذا فإنّ كبار السن ليسوا عبئاً على الشباب. هذا هو العامل الرئيسي لفهم سبب العمالة الزهيدة في الصين، والذي جعل هذا الأمر ممكناً هو: الثورة الصينيّة عام 1949. لولا تلك الأساسات، لما حظيت الصين بهذا النوع من العمالة الزهيدة، وهذا ما يفشل الباحثون الرأسماليون بإدراكه أو يتجنبون ذكره.

السبب الذي يدفع بأجور العمالة في الصين إلى الارتفاع اليوم، هو تحديداً: عمليات التمدين. تقوم الحكومات المحلية وسماسرة العقارات بإجبار المزارعين على الخروج من أراضيهم، من أجل بناء مناطق صناعية. وما أن تجبر الفلاحين على الخروج من أراضيهم إلى المدينة، يصبح واجباً عليك أن ترفع أجورهم كي يتمكنوا من النجاة وتجديد أنفسهم. هذه هي المفارقة في الرأسمالية، وهذا ما يجعلني متأكداً من أنّ الماركسيين وحدهم قادرون على فهم الرأسمالية. فالباحثون الرأسماليون والاقتصاديون الرأسماليون غير قادرين على فهمها.

● دعني أسألك عن هذا. في الصين الماويّة، كانت جميع الخدمات الاجتماعية الرئيسة مجانية أو بأسعار رمزيّة، وذلك بفضل نظام «وعاء الأرز الحديدي» في المراكز المدينيّة ونظام التعاونيات الشعبية في الأرياف. لكن يتم اليوم انتقاد هذه السياسة من بعض المدافعين عن «الإصلاح» وباحثي الاتجاه السائد، الذين يدعون بأنّ نوعية هذه الخدمات كانت متدنية جداً في ذلك الحين. كيف كانت نوعيّة الخدمات الاجتماعية في الصين الماويّة؟ هل قامت حقّاً بتحسين معايير حياة الشعب الصيني؟

دعني أجري تصحيحاً بسيطاً على كلامك هنا: لم يكن كلّ شيء بالمجان. كان هنالك بعض الخدمات مخصصة لقاطني المدن دون سكان الأرياف. بعضها كان بالمجان، وبعضها كان بأسعار مخفضة. مثال: لم تكن المنازل مجانية بالكامل. كان عليك أن تدفع أجوراً رمزية مقابلها. التعليم: كان بعضه مجانياً وبعضه لا، فكان عليك أن تدفع مقابل الكتب، لكنّ أثمانها زهيدة جداً. هذا أحد الأسباب في أنّ أرقام الناتج المحلي الإجمالي في حقبة ماو، التي تمّت إعادة حسابها فيما بعد، كانت منخفضة. لو أنّ الخدمات مجانية، فلم يكن بالإمكان حساب الناتج المحلي الإجمالي، فعندها لن يكون هنالك تبادل سلع.

ونعم، ربّما لم تكن نوعية الخدمات المقدمة جيدة بقدر اليوم. لكن إن كانت معاييرك مقرونة بالمتاح، فإنّ المكاسب من ذلك النظام هائلة. مثال: تمّ في الريف إنشاء نظام يدعى «الأطباء الحفاة»، وهنالك اعتراف عالمي بكونها خدمة اجتماعية ناجحة. حتّى أنّ منظمة الصحّة العالمية قد أوصت بقيّة دول العالم الثالث باتباعه.

● يخطر في بالي سؤال: كما تعلم، لطالما اتهمت الأوساط الأكاديميّة الغربية ماو بأنّه ديكتاتور دموي، قام طواعية بذبح ملايين الصينيين في سبيل تحقيق أهدافه المثاليّة الطوباوية. ويلجؤون عادة من أجل تبرير هذا الاتهام إلى «المجاعة الكبرى» التي تلت حملة «القفزة الكبرى للأمام». ما هو رأيك بهذا الادعاء؟ هل كان ماو حقّاً شخصاً «مثالياً»؟

لا أعلم حقيقة ما الذي يعنونه بكلمة «مثالي». عندما لا تصدّق أحدهم، تتهمه بكونه «مجنون» أو «مثالي». ليس هنالك معيار موضوعي لهذا الأمر. كيف يمكنك تعريف «المثالي»؟ الماركسيّة مجرّد شيء «مثالي» برأيهم. لذلك هذا ليس أكثر من نعت.

أمّا بخصوص «ذبح ماو للشعب»، فهذا الادعاء مُناف للواقع بشكل كلي، وهنالك الكثير من الأمثلة على ذلك. فأثناء الصراع الداخلي في الحزب، لم يرد ماو أن يعدم أيّ أحد، وذلك عكس رغبة ونوايا كثيرين غيره. كان ماو أحد قلّة شددوا على فكرة: «احبسهم، لكن لا تعدمهم. ففي حال كنت على خطأ، فلن تجد وسيلة للعودة». كلّ ما يقوله باحثو الاتجاه السائد، من أنّ ماو قتل الناس هي مجرّد ادعاءات فارغة. فليس هنالك أيّ شيء يشير إلى علاقة ماو أو أوامره بقتل أيّ أحد، سواء في الحزب أو بالاغتيالات السريّة.

الشيء الوحيد الذي يمكن لوم سياسات ماو عليه هو: فترة «السنوات الصعاب الثلاث». فالسبب الذي مات الناس فيه في ذلك الحين هو المجاعة. لكن إن قمنا بالبحث أعمق، فسنجد أنّ هذا السبب بالذات، هو الذي دفع ماو إلى تسمية بعض الأشخاص «باتباع الطريق الرأسمالي». حذّر ماو الشعب من هذا النوع من الكوارث قبل حصولها. كان هذا جزءاً من الصراع الشديد بين الرأسماليّة والاشتراكية في الصين. لم يهتم الرأسماليون إن مات الناس طالما كانوا قادرين على الدفاع عن مصالحهم. كان هنالك بعضٌ من هؤلاء الناس في الحزب، وفي مراكز قيادية. لم يهتموا بموت الناس طالما هم قادرين على الدفاع عن مراكزهم ومناصبهم. لقد حدثت «السنوات الصعاب الثلاث» تحديداً بسبب أولئك الناس الذين أرادوا اتباع الطريق الرأسمالي.

ما يميّز الصين هو إرث إصلاح الأراضي الذي منح الفلاحين جزءاً من الأراضي وكان هذا العامل الرئيس في العمالة الزهيدة

● السؤال الأخير: ما هو إرث الماويّة عموماً، والثورة الثقافية خصوصاً. وكيف نستفيد منها بعد أكثر من 40 عاماً على رحيل ماو؟

إرث ماو... هذا أمر مذهل. عندما يثور الشعب في أيّ مكان في العالم من أجل خلع النظام القديم، فجميعهم سيواجهون المشكلة ذاتها: كيف نمنع تحوّل الثوريين إلى قامعين جدد؟ دون فهم حقبة ماو وخاصة الثورة الثقافية، ودون فهم محاولات ماو لتخطي هذه المشكلة، فستستمر دورة الثورة والثورة المضادة ذاتها.

بعد كومونة باريس، لخّص ماركس الدرس. قال: أنّه لا يكفي أن تسيطر البروليتاريا على السلطة، بل عليهم أن يسحقوا آلة الدولة القديمة ليبنوا واحدة جديدة. لكن حتّى ماركس لم يكن واضحاً بشأن الدور المحدد للطبقة العاملة، بعد أن تستحوذ على السلطة، فذلك لم يكن الوقت المناسب. أدرك لينين بعد سنين طوال من التأمل، أنّه لا يمكن حشد جزء كبير ومؤثر من الطبقة العاملة، إلّا عن طريق حزب مكوّن من طليعة منضبطة جداً تقوم بتلك المهمة، ويمكنه أن يخلع الرأسماليين المهيمنين على المجتمع اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وثقافياً. تمّ تشكيل الحزب الشيوعي بعد أربعة أعوام على قيام ثورة أكتوبر، أي بعد عامين فقط من انتفاضة الصينيين عام 1919 أثناء حركة الرابع من أيار. لم يكن عليهم حينها أن يبحثوا عن طريقة، فقد كانت التجربة ماثلة أمامهم. ولهذا فإنّ مساهمة لينين قصّرت أمد الثورة الصينيّة لسنوات كثيرة. ومساهمة الثورة الثقافية لها المفعول ذاته، فعندما تثور الطبقة العاملة وتسيطر على السلطة، فليس هنالك داعٍ للبدء من جديد. سيعلمون عندها كيف يمنعون حصول الأخطاء ذاتها التي ارتكبها غيرهم من الثوار. وتحديداً في هذه الحالة، كيف يمنعون تطور نمو نظام الامتيازات البيروقراطية، وكيف يصرّون على الإشراف الجماهيري على طليعة الحزب.

العلاقة بين طليعة الحزب، والإشراف الجماهيري، هي: تناقض كبير في ظلّ الاشتراكية، تناقض لا يمكنك أن تتجاهله بكلّ بساطة. جميع المنظرين الاشتراكيين فشلوا في التعامل مع هذه المسألة، وليس ماو فقط. كان أتباع النهج الرأسمالي قابعين أمام ستالين، ولكنّه فشل كذلك في إنهائهم. اعتمد على حدسه وعلى نفسه فقط، ربّما ارتكب ستالين الكثير من الأخطاء عندها، لكنّه كان يعمل لخدمة الطبقة العاملة، ولم يسمح بإعادة الرأسمالية. ولهذا تعدّ أخطاؤه مثل أخطاء ماو، وأخطاء ماو مثل غيره من الكثيرين من كوادر الحزب الشيوعي الصيني. إن بحثنا عن حل لدى بعض الأجنحة اليسارية الأخرى، فسنجدهم غير قادرين على فهم المشكلة كلياً. فالتروتسكيون والديمقراطيون الاشتراكيون مثلاً، يستمرون في تجاهل الحاجة لحزب طليعي، ويستمرون بترديد الأحاديث المكررة ذاتها عن ديمقراطية على شكل «كونغرس عمالي» ... الخ. لكنّهم لا يقولون لنا ما الذي يجب فعله عندما تتضارب آراء العمّال. هذا ما أقوله دوماً للتروتسكيين الصينيين.

لقد ساهم ماركس في العديد من المجالات. لقد كان ماو مثل ماركس، مجرباً يعدّل نظريته بعد كلّ تجربة. ومثلما لم يدرس ماركس بهدف الدراسة فقط، فقد ساهم ماو ليس عبر نظرياته فقط، بل عبر الممارسات الثورية. لقد آمن بأنّ النظرية يمكن تصحيحها عبر الممارسة فقط، ولهذا عمل بشكل دائم على طرق جديدة للفهم. لم يكن لديه نظرة دوغمائية. وإن قمنا بقراءة نظرية ماو بشكل ميكانيكي وليس بشكل ديالكتيكي، فهذا خطؤنا وليس خطأه.

إنجازات وحقائق موضوعية

لقد صنعت السياسات التي تمّ اتباعها في حقبة ماو فارقاً حقيقياً. ارتفعت معدلات الحياة بشكل هائل في الصين. كانت هذه الزيادة في معدلات الحياة هي الأسرع في دول العالم أجمع، وليس في دول العالم الثالث وحسب. وحتى خلال أسوأ مرحلة في حقبة ماو، أي خلال «السنوات الثلاث الصعبة»، كانت أعلى معدلات للموت هي 2,5%. وعند المقارنة، تعدّ هذه النسبة هي النسبة «الطبيعيّة» في الهند. عليك أن تكذب بشكل كبير حتّى تتمكن من انتقاد حقبة ماو. لقد كانت حقبة مذهلة. في الواقع عندما ننحاز لتأثيرات مصالحنا، فهذا لا يعني عدم وجود حقيقة موضوعيّة يمكننا رؤيتها. فإن نظرنا إلى المدافعين عن الرأسمالية، أمثال: ميلتون فريدمان، يذهلنا شغفهم «بالنمور الآسيوية». الشغف الذي يبتغون منه أن يقنعونا بأنّ الرأسمالية متفوقة على الاشتراكية. باستطاعة هؤلاء أن يتجاهلوا كليّة تجربة الاتحاد السوفييتي. إنّهم يقومون ببساطة بانتقاء الأمثلة التي تدعم وجهة نظرهم.

المافيا الإيطاليّة_ الأمريكيّة.. وكلاء للرأسماليّة

«البلشفيّة تطرق الأبواب، ولا يمكننا تحمّل تركها تدخل... علينا أن نبقي الأمريكيين ككتلة واحدة آمنة غير ملوثة. علينا أن نبقي العمّال بعيدين عن الأدب الأحمر والحيل الحمراء. علينا أن نَشرف على بقاء عقولهم صحيحة»_ آل كابوني.

■ ماتياس كروك
تعريب وإعداد: عروة درويش

تبعاً لتصويرهم كمقاتلين طماعين وخاطئين، ولكن بارعين ومبتكرين، ضدّ المؤسسة القائمة، لطالما لعب أعضاء المافيا دور النموذج المثالي «لـنـقـيـض_ الـبـطـل Anti_ hero» الجذاب في الثقافة الأمريكيّة الدارجة.

لا يبدو بأنّ هناك الكثير من المشاكل في هذا الأمر، فبعد كلّ شيء، نادراً ما يتمّ إظهار رجال العصابات هؤلاء على أنّهم لطفاء أو خيرون، ونقيض_ البطل، هو دوماً شخصيّة محببة ومفضلة لدى كتّاب السيناريو.

بأيّة حال، يبدو لي بأنّ السياسات وراء هذا النوع من الأدب والفنون، لم تخضع لما يكفي من الفحص، وخاصة في الأوساط اليساريّة. مثال: يلعب مسلسل سوبرانوز بوضوح على موضوع هشاشة الذكورة، وعلى سخافة المدّة الطويلة التي يحافظ فيها أعضاء المافيا عليها. وبشكل مشابه، كتب الكثير عن طبيعة أعضاء المافيا بوصفهم رجالاً عصاميين، ومتسلقين اجتماعياً، وعن أسطورة انتقالهم من الفقر للثراء المتأصلة في مهنتهم الإجراميّة. لكنّ هذا يبقي التركيز على رجالات المافيا كأفراد وحسب.

في تأويل مختلف، ركّز فريدريك جيمسون في مقالته الشهيرة عن فيلم العراب: «تجسيد المجردات والمثاليّة»، على المافيا بوصفها شيفرة تدلّ بشكل رئيسيّ على السطوة الإجراميّة والطفيليّة المنتشرة للرأسمالية نفسها. لكنّ هذا التحليل ينزع عن أبطال_ العصابات أصلهم الاقتصادي والتاريخي.

لكن إن ركزنا على الوظيفة الاقتصادية التاريخيّة للمافيا كمؤسسة، يمكننا أن نرى آثاراً سياسيّة مختلفة. فعندها يجب على أيّ سياسيّ راديكالي أن يرى القبول الذاتي لتصوير رجال المافيا على أنّهم نقيض_ للبطل، بشكل أكثر سلبيّة بكثير ممّا يقترحه جيمسون في قراءته التحليليّة النفسية. فالأمر الذي على المحك لدينا هو أكثر من مجرّد غموض تجاه الرأسماليّة ككل. فالمافيا بوصفها بطلة روائيّة نقيضة_ للبطل، هي بذاتها أداة سياسيّة رجعيّة.

من المهم، كما هو الحال دائماً في مثل هذه الظواهر، أن نتروّى وألّا نرجع وجود أو طبيعة المافيا إلى الممارسات الرومانسيّة واللطيفة المتبقية من الحقبة الإقطاعيّة. إنّ دورهم الرجعي التام في إرهاب الفلاحين في «جنوب إيطاليا» والعمل كحرّاس لملّاك الأرض الكبار، واضح ومثبت بشكل كاف. لكن في الحقبة الحديثة، لم تؤدّ العلّاقات الرأسمالية إلى القضاء على المافيا، كما قضت على غيرها من الأشياء من الحقبة الإقطاعيّة، بل قامت بتقوية عملياتها عوضاً عن ذلك.

لقد باتت نشاطاتهم في تجارة المخدرات وغيرها من النشاطات ذات صلة بسرعة بالسوق العالمية، وعملياتهم المتعلقة بالأرض والمضاربة في الإسكان وبحماية التجمعات الإجرامية، جميعها تخدم كأمثلة عن الدور التقليدي الذي لعبته المافيا كوسيط، بشكل جديد له مكانته في الحقبة الرأسمالية. ليس هناك فرق بين باليرمو ونيويورك.

بمعنىً آخر، إنّهم يعملون الآن كوكلاء للطبقة الحاكمة. ليس بوصفهم ظاهرة اجتماعيّة مميزة، بل بوصفهم قوّة دافعة للرأسماليّة بمعنىً أكثر تجريداً.

وكما يصفهم لوبو، وكما تظهر أفلام المافيا بثبات وعلى نحو كبير من الجديّة، تحبّ المافيا أن تبني تصوراً عن نفسها، بأنّها مرتبطة ببعضها بسبب قانون شرف قديم، يطلب منهم إعالة المظلوم ومهاجمة القوي. فهم يرون أنفسهم غالباً «ككاثوليكيين» تقليديين طيبين، ويصرون بشدّة على فرض مبادئ دينهم، ومن بينها فوبيا_ المثليين الموروثة والمقاربات الأسريّة البطريركيّة_ الأبويّة.

لكن يستحيل فهم السبب الذي دفع بكلا صانعي ومشاهدي نمط أفلام المافيا، أن يأخذوا بهذا الكلام. ففي الكتاب الكلاسيكي «ابتكار التقاليد» للمؤرخ هوبسباوم، يتبيّن: أنّه كلما زاد ظهور المافيا المعاصرة كوكيل لرأس المال، مرتكبة أكثر صيغ الرأسمالية عدائيّة وترديباً ممّا يمكن تخيله، كلّما تحمست المافيا لإظهار نفسها كمدافع عن القيم التقليديّة.

وبشكل مشابه، فإنّ هذا النوع من النفاق فيما يخصّ قانون الشرف، وهو الكذب والتحريف في أسّه، ينطبق كذلك على علاقة المافيا بالدولة. في الواقع، ليست المافيا مناهضة للدولة وليست حامية للمجتمعات المحليّة التقليديّة ضدّ التدخل الحكومي. إنّها وسيط بين الدولة والمواطنين لمصلحتها الخاصّة.

يبيّن تاريخ إيطاليا، أثناء الحكم الفاشي، أنّ لدى المافيا والفاشيّة الكثير من الأشياء التي يتفقان عليها. لم يكونا في الحقيقة مختلفان عن بعضهما البعض. وكان الكثير من شخصيات المافيا الرئيسيّة منخرطين في الميليشيات الفاشيّة الرسميّة، المناهضة لنشاطات المقاومة اليساريّة القائمة على حركات الفلاحين والعمّال. بعد الحرب العالميّة الثانية، شهد مسرح السياسة الإيطاليّة فساداً وتواطؤاً مستمراً بين المافيا وبين الشخصيات الحكوميّة. خاصّة، ولكن ليس بشكل حصري، بين أحزاب اليمين ويمين الوسط.

على العموم، قبلت المافيا الصفقة مع الدولة. وزاد هذا الأمر، ولم يُنقص، سطوة المافيا بواسطة إرهاب المنتجين وصغار الرأسماليين في جنوبي إيطاليا أثناء القرن العشرين.

وينسحب الكلام ذاته على قارّة أمريكا الشماليّة، حيث تمّ إنشاء المافيا لتضلع بشكل فعّال بالدور ذاته، مثلما يحدث في أجزاء من كندا وفي مدن مثل: نيويورك وبوسطن. في الولايات المتحدة، وهي حيث تمّت صياغة معظم الرواية الكلاسيكيّة عن المافيا، يتمّ إظهار المافيا باستمرار وكأنّهم زعماء الحرس الشعبي، كوسطاء سلطة يحمون مهاجري مجتمعات الإيطاليين_ الأمريكيين من الإجرام القذر، ومن التدخلات العنيفة لدولة البروتستانت الأنغلو_ ساكسون البيض. وفي حين أنّ هناك بعض الأسس الحقيقيّة لهذه الادعاءات، فإنّها مضخمة لتدعيم أسطورة المافيا بوصفها حامية للمجتمعات التقليديّة.

مثلما يحدث في أيّة مؤسسة أعمال رأسمالية، تسعى المافيا للتخلص من المنافسة وللحفاظ على الاحتكار: أي احتكار العنف الطفيلي ضدّ العمال وضدّ الرأسماليين الصغار. إنّه لتناقض سياسي جوهري، والخطأ، أن تأخذ التبرير الإيديولوجي لسعيهم نحو الاحتكار كما يسوقونه. فهذا التبرير يمائل ادعاء الطبقة الرأسمالية، أنّه من غير احتكارهم لقواعد الاقتصاد، ولا يمكن لعملية الإنتاج أن تتم.

المافيا أصغر من أن تشكّل زعماء حرس شعبي، لأنّها لا توفر أيّة خدمات تتجاوز القضاء على منافسيها. لكنّها كذلك أكثر من مجرّد عصابات، لأنّها تتوسط حكم رأس المال عبر العنف: وتحديداً في الحالات التي يكون فيها رأس المال بحاجة لها لإرهاب العمّال، كي يقبلوا بالاستغلال الواقع عليهم.

العامل الحاسم هنا، هو: عداء المافيا لنشاطات منظمات العمّال والفلاحين المستقلة، ما لم يكن بالإمكان إدماجها في برنامج فرديّ ذو صبغة معنويّة فقط. وعليه فإنّ التواطؤ بين المافيا وأحزاب اليمين والوسط والكنيسة الكاثوليكيّة «من بين آخرين» هو تحالف ضدّ اليسار، وتحديداً ضدّ النقابيين والشيوعيين. هذا هو المعنى الحقيقي للمافيا اليوم، ومعناها في كامل الحقبة الرأسمالية كذلك. ولا يقتصر الأمر على الحالة الإيطالية: فقولنا ينسحب بشكل كبير على ائتلاف المخدرات المكسيكي، وعلى المافيا الروسيّة.

المافيا أصغر من أن تشكّل زعماء حرس شعبي لأنّها لا توفر أيّة خدمات تتجاوز القضاء على منافسيها

ماذا تقول المهرجانات السينمائية؟

افتتح في العاصمة الألمانية بتاريخ 15 شباط الحالي مهرجان «برلين 2018» السينمائي الـ 68، بمشاركة واسعة للأفلام الروسية. وتمثل روسيا عدة أعمال سينمائية على رأسها فيلم «دوفلاتوف» الكوميدي الذي أدرج في البرنامج الرئيس للمهرجان. ويقام على الهامش مهرجان آخر بعنوان «أيام استوديو لينفيلم». وسيشهد مهرجان برلين أيضاً عرض فيلم «غوفمانيادا» الروسي للرسوم المتحركة، والذي استغرق إخراجه 15 عاماً. كما سيعرض فيلم «الابن» الوثائقي من إخراج ألكسندر أباتوروف.

■ آلان داود

كان الحضور الروسي واسعاً حقاً في مهرجان برلين السينمائي، وعكس ذلك صعود الدور الروسي عالمياً من الثقافة إلى السياسة والاقتصاد، أما الضجيج فكان في أحد مهرجانات باريس الصهيونية!

نشرت وكالات الأنباء تصريح وزارة خارجية الاحتلال الصهيوني بتاريخ 11 شباط الحالي لتعلن عن مقاطعة الكيان لما يسمى «مهرجان السينما الإسرائيلية في باريس» والذي سيقام بتاريخ بين 13 – 20 آذار 2018.

الكيان يقاطع نفسه! ويفشل في منع عرض فيلم «فوكستروت» للمخرج صاموئيل معاذ الذي يصور حقيقة جيش الاحتلال كجيش من القتلة والمجرمين. حاولت وزارات الثقافة والخارجية وكذلك سفراء الكيان منع عرض الفيلم، ولكن جهودهم فشلت وسقطت كما أشارت وسائل إعلام عديدة.

قال المخرج صاموئيل معاذ: أنا غير مرتاح لأوضاع المكان الذي أعيش فيه» في إشارة إلى الوهم الصهيوني. وحصل فيلم «فوكستروت» «الإسرائيلي»، لصاموئيل معاذ على الجائزة الكبرى في الدورة الـ 74 من مهرجان البندقية السينمائي. لم تستطع سلطات الاحتلال منع الفيلم في إيطاليا وفرنسا، ولكنها استطاعت منعه من الترشح إلى جائزة أوسكار السينمائية.

الكيان يصاب بهزيمة سينمائية على المستوى العالمي، ويضاف ذلك إلى هزائمه التي مني بها في اليونسكو والأوسكار في السنة الأخيرة، رغم هيمنته على الرأي العام العالمي بمختلف الوسائل مثل السينما والأفلام. تتراكم الهزائم ويتضاءل التأثير والنفوذ الصهيوني في السينما العالمية، وضجيج مهرجاناتها الإعلامية بدء يخيف الكيان.

ماذا تقول لنا المهرجانات السينمائية العالمية؟ مهرجان برلين الـ 68 محطة لصعود الأفلام الروسية، ومهرجان البندقية الـ 74 يعطي جائزة لفيلم «إسرائيلي» يصور حقيقة جيش الاحتلال، وأخيراً الكيان الصهيوني يقاطع ما يسمى «مهرجان السينما الإسرائيلية في باريس»، الكيان الصهيوني يقاطع نفسه!

أخبار ثقافية

الموقف الأدبي في عدد جديد

صدر العدد الجديد «560» من مجلة الموقف الأدبي واحتوى العدد على موادّ في الأدب وقراءات نقدية ومقالات ثقافية فضلًا عن الصفحات المخصصة للنتاجات الإبداعية في الشعر والقصة لكتاب سوريين وعرب وأجانب. كذلك ضم العدد مواد عن الاتجاهات النقدية في الأدب الروسي والبلاغة العربية والتحليل الأدبي ومقالات كتاب من إيران والقضايا الاجتماعية وعرضاً لبعض الروايات العربية. أما صفحات الشعر فضمن نصوصاً لعدد من الشعراء، وعرضاً لبعض أعمال محمد الماغوط ونزار قباني وذكريات عن مدينة دمشق القديمة.

المشروع الوطني للترجمة 8102

أعلنت الهيئة العامة السورية للكتاب مشروعها الوطني للترجمة لعام 2018 الذي يتضمن ترجمة حوالي 70 كتاباً من مختلف اللغات إلى العربية في مختلف صنوف المعرفة والآداب. وتشمل الكتب التي تعتزم الهيئة ترجمتها ضمن مشروعها باللغات الإنكليزية والفرنسية والروسية كلغات أساسية ووسيطة لترجمة نتاج اللغات الأخرى في العالم إضافة للغات الإيطالية والتشيكية والإسبانية والفارسية والتركية. وتشمل الأدب والعلوم الإنسانية والفلسفة والسياسة والاقتصاد والعلاقات الدولية وغيرها، كذلك جرى اعتماد اللغة الأرمنية كلغة للترجمة في إصدارات الهيئة العامة للكتاب لهذا العام 2018.

كانوا وكنا

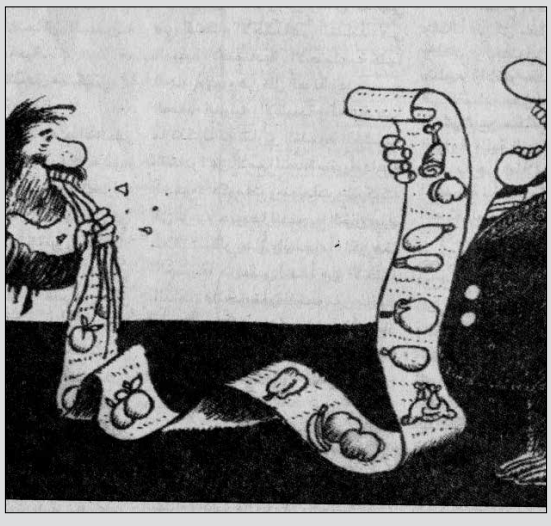

نشر هذا الكاريكاتير الساخر بتوقيع مجهول في جريدة نضال الشعب عام 1998، ساخراً من الأوضع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد عبر شخصيتين، تنتمي كل شخصية إلى طبقة، أحدهم ناهب وأحدهم منهوب، ويسخر الكاريكاتير من منسوب الحريات في البلاد، عبر رمزيته التي تصور أن الخطابات لا تشبع الجائعين، الفساد ذو الكرش الكبير يعد الفقير الهزيل ذا الملابس الرثة في خطابه بالعديد من المنجزات! واعداً بتأمين الغذاء، يتناول الفقير ورقة الخطاب المكتوبة المليئة بوعود تأمين قوت الشعب، ولكن الكرش الكبير لم يبقِ له حقاً سوى حق تناول ورقة الخطابات التي لا تُشبِع.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2018/02/18» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

المفكر الشهيد

«إننا نحن الشيوعيين اللبنانيين_ انطلاقاً من مواقعنا الطبقية والوطنية والقومية والأيدلوجية، لسنا، إطلاقاً، نبني موقفاً ما، إيجاباً أو سلباً، من التيارات والتنظيمات الدينية المعاصرة على أساس من القضية الدينية الإيمانية، بل نحصر موقفنا منها، في حالتي الاتفاق والاختلاف، في نطاق القضية السياسية والاجتماعية، نعني قضية التحرر الوطني والتغيير الاجتماعي- السياسي، والثوري.

وإننا نعمل جاهدين مخلصين في أن تنحصر علاقة الاتفاق والاختلاف معها، كما مع غيرها من التيارات والتنظيمات غير الدينية، ضمن العلاقة الديمقراطية السلمية وحدها».

حسين مروة

الدكتور حسين مروة «1910 – 1987»عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني سابقاً، له العديد من المؤلفات ويعتبر أبرزها وأكثرها شهره على الإطلاق كتاب النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية الكتاب الذي أثار جدلاً كبيراً في وقته. ترأس تحرير مجلّة الطريق الثقافيّة من العام 1966 حتى شباط 1987 «تاريخ استشهاده»عضواً في مجلس تحرير مجلّة النهج الصادرة عن مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. اغتيل الدكتور حسين مروه في منزله في 17 شباط عام 1987

ولد حسين مروة عام 1910 في قرية حداثا في جنوب لبنان بحسب السجلات الرسمية، ولكن مروة روى أن تاريخ ميلاده الحقيقي هو العام 1908. أرسله والده إلى العراق عام 1924 لدراسة العلوم الإسلامية في جامعة النجف، وأنهى دراسته فيها عام 1938. بدأ اهتماماته بالكتابة الأدبيّة منذ سنوات دراسته الأولى في العشرينات، فكتب المقالة والقصة والنقد والبحث، كما كتب بعض الشعر. بداية اطلاعه على الفكر الماركسي كانت عام 1948 عبر قراءة «البيان الشيوعي» الذي أعاره إيّاه الشهيد حسين محمد الشبيبي «أحد مؤسسي الحزب الشيوعي العراقي». شارك أدبياً وإعلامياً وعملياً في أحداث الوثبة الوطنية العراقية عام 1948، التي اسقطت معاهدة بورستموث البريطانية مع حكومة العهد الملكي. وإثر عودة نوري السعيد إلى الحكم في العراق عام 1949، اتخذ القرار بإبعاده من العراق فوراً مع عائلته ونزع الجنسية العراقية التي كان قد اكتسبها أثناء مكوثه أكثر من عشرين عاماً في العراق. انتظم رسمياً في الحزب الشيوعي اللبناني عام1951، انتخب عام 1965 عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني، وبعدها عضواً في المكتب السياسي. ترأس تحرير مجلّة الطريق الثقافيّة من العام 1966 حتى شباط 1987 تاريخ استشهاده. عضو في مجلس تحرير مجلّة النهج الصادرة عن مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي.

مؤلفاته

دراسات نقدية في ضوء المنهج الواقعي
تراثنا كيف نعرفه
دراسات في الفكر والأدب
الثورة العراقية
قضايا أدبية
النزعات المادية في الفلسفة العربية والإسلاميّة «جزءان»
من النجف دخل حياتي ماركس
ولدت شيخاً وأموت طفلاً «سيرة ذاتية»

و كان الحزب الشيوعي اللبناني قد أحيا الذكرى الـ 31 لاستشهاد المفكر الشيوعي حسين مروة بتنظيم لقاء في مكتب الحزب، القى فيه الرفيق اسكندر عمار مداخلة جاء فيها:

أتانا حسين مروّة بكل جديده، في مساجلة المنطلقات والمضامين الفكرية لكل ما ورد عن التراث، في منهج تيارات فكرية أيديولوجية ثلاثة، وهي على الشكل التالي:

أولاً: جاء كتابه الشهير تجاوزاً لنتاج المفكرين القدماء من العرب والشرقيين، حول التراث، التابعين أيديولوجياً لسلطة الدولة الثيوقراطية وحكم الإقطاع العسكري، في شكله الشرقي، في القرون الوسطى؛

ثانياً: كما جاء نقداً إيجابياً لما ورد في مجال «إحياء التراث» عند أولئك المحدثين منهم، وبخاصة رواد ما اصطلح على تسميته بحركة «النهضة العربية» منذ أواخر القرن التاسع عشر. واضعاً بذلك الحد الفاصل_ من موقع فكر الطبقة العاملة_ ما بين المشترك من ناحية، وبين المتميّز من ناحية أخرى، مع فكر البرجوازية التجارية الصاعدة، آنذاك، من حيث كونها تقع موضوعياً في تناقض طبقي داخلي، ما بين تبعيتها للإمبريالية، وبين مهامها في قيادة حركة التحرر الوطني العربية.

ثالثاً: كان كتابه من الناحية الأخرى المكمّلة، نقضا لرؤية المستشرقين وسواهم من الغربيين إلى تراثنا العربي الإسلامي، الذين ساهموا_ بأشكال متنوعة_ في تكوين أيديولوجية الطبقة البرجوازية التبعية السائدة في مجتمعاتنا الحديثة، التي وقعت تحت النير الإمبريالي وسيطرة مراكز الرأسمالية العالمية.

قاسيون
5000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة
2018
2000 قيمة الاشتراك السنوي للأفراد
حزب الإرادة الشعبية
اطلاق حملة الاشتراكات السنوية
كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار